

المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الإمامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنْشُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ عَشَرَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وِزَارَةِ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَقَافِ وَالْأَعْيَانِ وَالْأَسْوَاقِ

الْمَمْلُوكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الاول ﴾

﴿ فى الرجل يوصى بعق عبد من عبيده فيموتون كلهم أو بمضهم ﴾

﴿ قالت ﴾ أ رأيت ان أوصى بعق عبد من عبيده فمات عبيده كلهم ما قول مالك فى ذلك هل تبطل وصيته أم لا (قال) سألنا مالكا عن الرجل يوصى بعشرة من عبيده أن يعتقوا ولم يسمهم بأعيانهم وكان عدة عبيده خمسين عبداً فلم يقوموا وغفل الورثة عن ذلك حتى مات منهم عشرون (قال) قال مالك يعق ثلثهم بالسهم يسهم بينهم فان خرج عدة ذلك أقل من عشرة أو أكثر من عشرة عتقوا ومن مات منهم قبل انقسم قبل أن يقوموا لم يدخل على الباقي من العبيد منهم شئ ولم يكن للورثة فيهم قول وإنما يعق منهم من بقى عشرة أجزاء من ثلاثين جزأً بالسهم ومن مات منهم قبل القسم فكان الميت لم يتركه (قال) ولا تسقط وصية العبيد لمكان الذين ماتوا ﴿ قالت ﴾ فان أوصى بعق عشرة أعبد من هؤلاء الخمسين فمات أربعمون منهم وبقى عشرة (قال) قال مالك ان حملهم الثلث عتقوا ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك انما تصير الوصية لمن بقى منهم على حال ما وصفت لك ولو هلكوا كلهم الا خمسة عشر عتق ثلثاهم ولو هلكوا كلهم الا عشرين منهم عتق نصفهم فى ثلث الميت (قال مالك) وكذلك الذى يوصى بعشرة من ابله فى سبيل الله وله ابل كثيرة فذهب بمضها وبقى بمضها فانه بحال ما وصفت لك يقسم بالسهم على حال ما وصفت لك * وكذلك الرقيق اذا أوصى بها

الرجل ثم هلك بعضها كانت بحال ما وصفت لك عند مالك تقسم بالسهام وان لم يبق منها الامقدار الوصية وكان الثالث يحملها كان ذلك للموصى له عند مالك وأما مسألتك فاذا ماتوا كلهم فقد بطلت الوصية لأن مالكا قال من أوصى له بعبد فأت العبد فلا حق له في مال الميت (وقال غيره) لان المال انما ينظر اليه يوم ينظر في الثالث فامات أو تلف قبل ذلك فكان الميت لم يتركه وكانه لم يكن أوصى فيه بشيء لانه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت قال ذلك ابن عباس ذكره سخنون عن ابن نافع عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصي لارجل بالشيء بمينه فيما يوصى من ثلثه فيهلك ذلك الشيء قال ليس للذي أوصى له به أن يحاوص أهل الثلث بشيء وقد سقط حقه ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس وأنس بن عياض وابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق أعبدًا له ستة عند موته ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق ثلث تلك الرقيق ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن ابن نهران عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿الليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى لسعد بن بكر يدعى دهورا أعتق ثلث رقيق له هم قريب من العشرين فرفع أمرهم الى أبان بن عثمان فأسهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فأعتقهم ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند موته فلم يدر أيهما هو فأسهم أبان بن عثمان بينهما فطار السهم لأحدهما وغشي على الآخر

﴿ في الرجل يوصي لارجل بثلث عبيده فيهلك بعضهم ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت ان قال ثلث عبيدى هؤلاء افلان وله ثلاثة أعبد فهلك منهم انسان وبقي واحد (قال) ثلث الباقي للموصى له ولا يكون له جميع الباقي وان كان ثلث الميت

يحملة وان كان هذا الباقي هو ثلث العبيد فانه لا يكون للموصى له منه الا ثلثه وهذا قول مالك وقد قال مالك في رجل قال ثلث رقيقى احرار قال مالك يمتق ثلثهم بالسهم ولا يمتق من كل واحد منهم ثلثه . فهذا يدل على انه شريك للورثة فيما بقى من العبيد فان كان ما بقى من العبيد يتقسمون اخذ الموصى له ثلث العبيد ان ارادوا القسمة وان كانوا لا يتقسمون فمن دعا الى البيع منهم اجبر صاحبه على البيع بحال ما وصفت لك في البيوع الا ان يأخذ الذي ابي البيع بما يعطى صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من اهل العلم منهم مالك بن انس ويونس بن يزيد عن ابن شهاب حديثهم عن عامر بن سعد بن ابي وقاص انه اخبره عن ابيه سعد انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع يعودني من وجع اشتد بي قال فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي أفأتصدق بشئى مالى قال لا قلت فالشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله الا أجرت فيها حتى ما تجعل في في امرأتك قال فقلت يا رسول الله أأخلف بعد أصحابي قال انك لن تخلف فتعمل عملا صالحا تبتنى به وجه الله الا ازددت به درجة ورفعة ولعلك لن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة (قال يونس) قال ابن شهاب فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الثلث لكل . ووص بعده ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي عن ابيه علي بن رباح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد سعدا في مرض مرضه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أوص فقال مالى كله لله قال ليس ذلك لك ولا لى قال فتثناه قال لا قال فنصفه قال لا تخين وارثك قال فثناه قال الثلث والثلث كثير قال ثم دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم أذهب عنه الباس رب الناس إله الناس ملك الناس أنت الشافي لا شافي الا أنت أرقيك من كل شئ

❦ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياه من غنمه ❦
❦ فهلك غنمه الا عشر شياه ❦

❦ قلت ❦ فان أوصي له بعشرة من هذه الغنم وهي مائة شاة فهلكت كلها الا عشرة منها والثالث يحمل هذه العشرة (قال) فله العشرة كلها عند مالك ❦ قلت ❦ فان كانت هذه العشرة تعدل نصف الغنم لأنها أفضل الغنم أيعطيه اياها اذا كان الثلث يحملها في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان لم يهلك من الغنم شيء كيف يعطيه العشرة (قال) بالسهم يدخل في تلك العشرة ما دخل ❦ قلت ❦ فاذا سمي فقال عشرة من غنمي افلان فهو خلاف ما اذا قال عشر هذه الغنم (قال) نعم اذا سمي عشرة وهي مائة شاة فهلكت كلها الا العشرة كانت العشرة كلها للموصي له واذا أوصى بعشرها فهلكت كلها الا عشرة لم يكن للموصي له الا عشر ما بقي (قال) وهو قول مالك

❦ في الرجل يوصي باشتراء رقبة تمتق عنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى رجل فقال اشترؤا نسمة فأعتقوها عني فاشترؤوها أتكون حرة حين اشترؤوها أم لا تكون حرة حتى تمتق (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أراه حراً حتى يمتق لانه لو قتله رجل كانت قيمته قيمة عبد فهو ما لم يعتقوه عندي بمنزلة العبد في حدوده وخدمته وجميع حالته ❦ قلت ❦ فان مات كان عليهم أن يشتروا آخر ان وسع ثلث الميت (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى فقال اشترؤا رقبة فأعتقوها عني وثلث ماله مائة دينار والورثة يجدون رقبة بخمسين ديناراً ولم يسم الميت الثمن (قال) قال مالك انما ينظر في هذا الى ما ترك الميت من المال فان كان كثير المال نظر الى قدر ما ترك وان كان قليل المال نظر في ذلك فانما ينظر في ذلك الى ماله فيشتري له على قدر المال يجتهد له في ذلك بقدر ما يرى أن يشتري له في كثرة المال وقلته ليس من ترك مائة دينار في هذا بمنزلة من ترك ألف دينار ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى أن يمتق عنه نسمة بألف درهم

والثلث لا يبلغ ذلك أيمتق عنه مبلغ الثلث في قول مالك (قال) نعم اذا كان في ذلك قدر ما يشتري به رقبة وهو قول مالك بن أنس ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن فيها (قال) يشرك بينه وبين آخر فان لم يجدوا الا أن يمينوا بها مكاباً في آخر كتابته فعلوا وهذا قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن الحسن أنه قال اذا أوصى رجل بمال يتاع له به رقبة فلم يوجد له رقبة فليمن به في رقبة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى أن تشتري رقبة فتعتق عنه بألف درهم وذلك ثلثه فاشتراها الوصى فأعتقها عنه ثم لحق الميت دين كيف يصنع (قال) ان لحق الميت دين يفترق جميع ماله رد العبد في الرق وان لحقه دين لا يفترق جميع المال رد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم يعتق من العبد مقدار ثلث ما بقى من مال الميت بمد الدين وهذا رأيي لان مال الكا قال لا يضم من الوصى شيئاً اذا لم يعلم بالدين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أعتقوا عني نسمة عن ظهار ولم يسم لهم الثمن (قال) ينظر في ذلك كما وصفت لك في ناحية المال في قلته وكثرته فيعتق من المال نسمة على قدر ما يرى السلطان

— الرجل يوصى أن يشتري عبد فلان فيعتق —

﴿ أو يباع عبده ممن أحب أو من فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى أن يشتري عبد فلان لفلان فمات الموصي فأبى سادات العبد أن يبيعوه (قال) قال مالك اذا أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتقوه أو قال يبيعوا عبدي من فلان رجل سماه أو قال يبيعوا عبدي ممن أحب ان هؤلاء كلهم يزداد في ثمن الذي قال اشتروه فأعتقوه الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يبيعوه من فلان الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يبيعوه ممن أحب ثلث ثمنه وهذا انما يوضع من ثمنه اذا لم يشتره الذي قال الميت يبيعوه منه جميع ثمنه فأبى أن يأخذه بذلك والذي قال يبيعوه ممن أحب كذلك أيضاً انما يوضع ثلث ثمنه اذا لم يشتره الذي أحب العبد بجميع الثمن فانه يوضع عنه الثلث ثلث ثمنه وكذلك العبد الذي قال اشتروه فأعتقوه فانما يزداد في ثمنه مثل ثلث ثمنه اذا قال سيده لا أبيع به ثمنه ﴿ قلت ﴾

ولا يزداد في هذا ولا يوضع عن هؤلاء الآخرين مبلغ ثلث مال الميت في قول مالك
(قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ لم (قال) كذلك قال مالك مثل ما أخبرتك ﴿قلت﴾
فإن أبي السيد سيد العبد الذي أمر الميت أن يشتري فيعتق عنه أن يبيعه كيف
يصنعون وكيف أن أبي هذا الذي قال يبيعوا فلانا منه أن يشتريه أو أبي هذا الذي
قال العبد يبعوني منه أن يشتريه بثأني ثمنه كيف يصنعون (قال) أما الذي قال اشتروه
فأعتقوه فإنه يستأني بثمنه فإن أبوا أن يبيعه رد ثمنه ميراثا بعد الاستيناء بذلك
﴿قال سحنون﴾ وقد روى ابن وهب وغيره عن مالك أن المال يوقف ما كان يرجي
أن يشتري هذا العبد الذي أمر إلا أن يفوت بعق أو موت وعليه أكثر الرواة
وأما الذي قال يبعوه من فلان فإن قال فلان لست آخذه بهذا الثمن إلا أن يضعوا
أكثر من ثلث ثمنه فإن الورثة يخبرون بين أن يبطوه بما قال وبين أن يقطعوا له
بثا العبد بتلا وأما الذي قال يبعوه ممن أحب وليس من رجل بعينه فلم يجد العبد
من يشتريه بثأني ثمنه ممن أحب فإن الورثة يخبرون بين أن يبيعه بما أعطوا وبين
أن يعتقوا ثلثه ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أشهب عن مالك وغير واحد أن الورثة
إذا بذلوه بوضيعة الثلث ولم يوجد من يشتريه إلا بأقل من ذلك ليس عليهم لأنهم
قد أنفدوا وصية الميت فليس عليهم أكثر من ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال
مالك وهذا الأمر عندنا وأما قوله اشتروا عبد فلان لفلان فأبى ساداته أن يبيعه
فإن لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يزداد على ثمنه مثل ثلث ثمنه إن حمل ذلك
الثلث فإن باعه لسيده أنفذت وصية الميت وإن أبوا إلا بزيادة أعطى الذي أمر أن
يشتري له العبد قيمة العبد وزيادة ثلث ثمنه لأنه كان بما يشتري إذا لم يجب الورثة
أن يزيدوا على ذلك شيئا وإن أبي أصحابه أن يبيعه بشئ ولم يكن من شأنهم أن
يزيدوا فإن أبوا أن يبيعه أصلا ضنا منهم بالعبد لم يكن الذي أوصى له به شي من
الوصية ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره من الرواة أنه إذا زيد في الذي أمر أن
يشتري لفلان مثل ثلث قيمته فلم يرد أهله أن يبيعه إلا بزيادة أو أبوا أصلا ضنا

منهم بالعبد لم يكن للورثة أكثر من زيادة ثلث الثمن وليكن ثمنه موقوفا حتى يؤيس من العبد فان أيس من العبد رجع الثمن ميراثا ولم يكن للذي أوصى الميث أن يشتري له قليل ولا كثير لان الميث انما أوصى له برقة ولم يوص له بمال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في الرجل يقول في وصيته يعموا عبدي ممن يعتقه فلا يجردون من يأخذه بوضيعة الثلث من ثمنه انه يقال للورثة اما أن تيموه بما وجدتم والا أعتقتم من العبد ثلثه وهذا مما لا يخلف فيه قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل باختلاف الرواة قبل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال يعموا عبدي من فلان ولم يقل حطوا عنه ولم يذكر الحط (قال) يحط عنه وان لم يذكر الحط عند مالك لانه اذا لم يؤخذ بقيمته صارت وصيته بحال ما وصفت لك

﴿ في الرجل يوصى بعق عبده أو بدينه ممن يعتقه فيأبى العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى بعق عبده في مرضه فيأبى العبد أن يقبل ذلك (قال) هذا حر اذا مات سيده من الثلث والا فاحمل منه الثلث ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى أن تباع جاريته ممن يعتقها فقالت الجارية لأريد ذلك (فقال) ينظر في حالها فان كانت من جوارى الوطء ممن يتخذ كان ذلك لها وان لم تكن ممن بيعت ممن يعتقها ولا ينظر في قولها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قيل لا ينظر الى قول الجارية وتباع للعق الا أن لا يوجد من يشتريها بوضيعة الثلث ان كان للميت مال يحمل الجارية

﴿ في المريض يشتري ابنه في مرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى ابنه في مرضه (قال) بلغني عن مالك أنه قال ان كان الثلث يحمله جاز وعق وورث بقية المال اذا كان وحده وان كان معه غيره أخذ حصته من الميراث (قال) ولم أسمع هذا من مالك وأخبرني به غير واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق عبدا له واشترى ابنه فأعتقه بقيمته الثلث (قال) أرى

الابن مبدأ اذا حمله الثلث ويكون وارثا لان مالكا لما جمعه وارثا اذا خرج من الثلث
كان بمنزلة ما لو اشتراه صحيحا ﴿ وسئل ﴾ عن الرجل يوصي أن يشتري أبوه من
بعد موته (قال) أرى أن يشتري ويعتق من بعد موته في الثلث وإن لم يقل اشتروه
فاعتقوه فهو حر اذا قال اشتروه

﴿ في الوصية بالعتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده ان مت من مرضى هذا أو هلك في سفرى هذا
فأنت حر أتجمل هذه وصية أم لا في قول مالك (قال) هذه وصية عند مالك وله أن
يغيرها فان مات قبل أن يغيرها جازت في ثمة ان مات في سفره أو مات في مرضه
﴿ قلت ﴾ فان برأ من مرضه أو قدم من سفره فلم يغير ما كان قال في عبده ذلك
حتى مات أيعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتق الا أن يكون كتب
ذلك في قرطاس فوضعه وأقره بعد صحته أو بعد قدومه من سفره على حاله وقد كان
وضعه على يد رجل وأقره على تلك الحال فهذه وصية تنفذ في ثلثه ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان قال ان مت في سفرى هذا أو من مرضى هذا فمبدي حر فأراد أن يبيعه (قال)
نعم يبيعه ولا يكون هذا بديرا عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ قال مالك الامر المجتمع
عليه عندنا أن الموصي اذا أوصى في صحته أو في مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه
فانه يغير في ذلك ما بدا له ويصنع في ذلك ما شاء حتى يموت وإن أحب أن يطرح
تلك الوصية ويبدل غير هافعل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم
له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة (قال) وإن كان الموصي
لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتق كان كل موص قد حبس ماله الذي
أوصى فيه من الثمالة وغيرها وقد يوصى الرجل في صحته وعند سفره ﴿ قال ابن وهب ﴾
وبلغني عن عبد الرحمن بن القاسم وأبي بكر بن حزم ويحيى بن سعيد وابن قسيط وعبد
الله بن يزيد بن هرمز من أن الموصي مخير في وصيته يحو ما يشاء ويثبت منها ما يشاء
ما عاش قال ابن قسيط ويحيى بن سعيد هذا الذي عليه قضاء الناس ﴿ ابن وهب ﴾

عن الخليل بن مرة عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الحارث بن ربيعة عن عمر بن الخطاب قال ملاك الوصية اخراجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال من أوصى بوصية ان حدث به حدث من وجعه ثم صح فبداله أن يعود في وصيته عاد فيها اذا استثنى ان حدث به حدث الموت وان أبت ذلك فقد أبتة وان قال المريض بعد أن صح انما أردت ان حدث بي حدث أعتقهم فأنا أرى أن يدين (قال يونس بن يزيد) وقال ربيعة ان استثنى أولم يستثن فهو يقال ما فعل وينزع اذا شاء واذا صح ترك كل ما قال ولم يؤخذ به فهو حسيب نفسه (وقال ربيعة) ان الموصي لا يوصي في ماله انما ولى شئ نفسه فهو يتخير في موضعه فلا يؤخذ فيه بزلته ولا ما سبق منه فالموصى ينزع ويحدث في العتاقة وغيرها وان مع العتاقة أشباهها الرجل يعطي الرجل عند الموت ان حدث به حدث الموت المال فينزل بمنزلة الصدقة ثم ينقله الى غيره أو يصرف عنه بعضه فيكون ذلك بمنزلة العتاقة ولو كانت العتاقة تلزم لزمت الصدقة فصاحب الوصية ينتقل في العتاقة وغيرها ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن عمرو بن الحارث عن أبي الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يؤخذ من المعاهد آخر أمره اذا كان يعقل ﴿الحارث بن نهان﴾ عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أنه كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث الموت قبل أن أغير وصيتي هذه ﴿قال يحيى بن أيوب﴾ وأخبرني نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث قبل أن أغير كتابي ﴿رجال﴾ من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء وغيرهم من أهل العلم انهم كانوا يقولون يعاد في كل وصية ﴿عمرو بن الحارث والليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد ان أبا الزبير المكي أخبره أن أبا عمرو بن دينار أعتق في وصية له غلامين له ثم بدا له فأعتق غيرهما فرفع ذلك الى عبد الملك بن مروان فأجاز له ما صنع وقال انما هو بخير حتى يفرغ من وصيته ﴿أخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وربيعة وأبي الزناد وابن شهاب أنهم كانوا يقولون

الآخره حق من الاولى وان الموصى غير في وصيته يحو منها ما يشاء ويثبت منها ما يشاء ما عاش ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى في وصيته فقال ان مت فكل مملوك لي مسلم فهو حرّ وله عبيد مسلمون ونصارى فأسلم قبل أن يموت بمضى رقيقه ثم يموت قال مالك لا يعتق منهم الا من كان منهم مسلماً يوم أوصى لاني لا أراه أراد غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال كل مملوك لي مسلم حرّ ان حدث بي حدث الموت فلما كتب الكتاب أسلم بعض رقيقه قبل ان يموت قال نرى ذلك انتهى الى الذين كانوا مسلمين يوم قال ذلك القول ﴿ قال يونس ابن يزيد ﴾ وقال نافع مولى ابن عمر مثله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى بمقت عبده من بعد موته أو قال هو حرّ بعد موتى أو قال أعتقه بعد موتى بشهر ثم مات سيده أيكون هذا الكلام قوله أعتقه وقوله هو حرّ بعد موتى بشهر سواء (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ فأت ﴾ أ رأيت ان أوصى فقال هو حرّ بعد موتى بشهر فأت السيد والثالث لا يحمله (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاعتقوا منه الثلث بتلا ﴿ قلت ﴾ فان أجاز الورثة الوصية (قال) ان أخذ منهم تمام الشهر خرج بجميعه حرّاً وهذا قول مالك

التشهد في الوصية

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أراد ان يكتب وصيته هل سمعت من مالك أنه يقول يشهد في الكتاب فيكتب ذلك قبل الوصية (قال) نعم سمعته يقول يشهد في الكتاب فيكتب اذا أراد ان يكتب الوصية ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم هذا التشهد كيف هو (قال) لم يذكره لنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون في وصية محمد بن سيرين قال هذا ذكر ما أوصى به محمد بن أبي عمرة بنيه وأهله أن يتقوا الله ويصالحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون ولا ترغبوا أن تكونوا اخوانا للأنصار ومواليهم فان العفة والصدق خير وأبقى

وأكرم من الرياء والكذب ثم أوصى مما ترك أن حدث به حدث الموت قبل أن تغير وصيته هذه فذكر حاجته (قال ابن عون) فذكرناه لناافع مولى ابن عمر فقال كانت أم المؤمنين توصي بهذا (وسمعت) من يحدث عن أنس بن مالك قال كانوا يوصون أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ربهم ويصالحوا ذات بينهم أن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لك الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأوصى أن مات من مرضه هذا

❦ في الرجل يكتب الوصية ولا يقرأها على الشهود ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلاً كتب وصيته ولم يقرأها على الشهود ودفعها إليهم مكتوبة وقال لهم اشهدوا علي بما فيها ولم يعاينوه حين كتبها إلا أنه دفعها إليهم مكتوبة وقال اشهدوا علي بما فيها (قال) قال مالك ذلك جائز إذا عرفوا أنه الكتاب بعينه فليشهدوا عليه ❦ وقال ابن وهب ❦ عن مالك مثله إذا طبع عليها ودفعها إلى نفر وأشهدهم أن ما فيها عنه وأمرهم أن يكفلوا خاتمه حتى يموت قال ذلك جائز إذا أشهدهم أن ما فيها منه (عبد الله بن عمر بن حفص) عن سعيد بن زيد عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أنه كان إذا أراد سفرًا كتب وصيته وطبعها ثم دفعها إلى سالم بن عبد الله ابن عمر وقال اشهدوا علي بما فيها أن حدث بي حدث فإذا قدم قبضها منه

❦ في الرجل يكتب وصيته ويقرأها على يديه حتى يموت ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قلت لمالك الرجل يوصي عند سفره وعند موته فيكتب وصيته ويجعلها على يدي رجل ثم يقدم من سفره أو يبرأ من مرضه فيقبضها ممن هي عنده فهلك فتؤخذ الوصية بحالها أو تقوم عليه البينة أنها هي أرى أن تنفذ (قال) لا وكيف تجوز وهي في يديه قد أخذها فلمله أن يكون إنما أخذها ليؤمر نفسه فيها وليس ممن يريد أن يحيز وصيته فأخذها ولا يضمها على يدي نفسه وإنما تنفذ إذا جعلها

على يدي رجل ﴿قلت﴾ أرأيت ان كتب وصيته وهو مريض وأقرها عند نفسه
 وأشهد عليها ثم مات أتجوز هذه الوصية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت
 ان كتب وصيته وأشهد عليها وهو صحيح فأمسكها عنده حتى مات أتجوز وصيته
 هذه أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك وصيته جائزة ﴿قال ابن القاسم﴾
 وأنا أرى أن الوصية جائزة اذا كتب وصيته ولم يقل ان حدث بي حدث من
 مرضي هذا أو في سفرى هذا انها جائزة وان كانت عنده اذا كانت الوصية مبهمة
 لم يذكر فيها موته من مرضه هذا ولا ذكر سفرأ أنها جائزة وسواء ان كان كتبها
 في صحته أو مرضه فهي جائزة اذا كتب فيها متى ما حدث بي حدث أو ان حدث
 بي حدث أخرجها من يديه أو كانت على يديه فهي جائزة اذا شهد عليها الشهود
 وانما اختلف الناس في السفر والمرض ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى فقال ان حدث
 بي حدث من مرضي هذا أو سفرى هذا فلفلان كذا وكذا وفلان عبيدى حر
 فككتب ذلك وبرأ من مرضه أو قدم من سفره فأقر وصيته بحالها (قال) هي وصية
 بحالها ما لم ينقضها فتى مات فهي جائزة وان برأ من مرضه وقدم من سفره وان لم
 يكن كتب ذلك وانما أوصى بغير كتاب فقال ان حدث بي حدث في سفرى هذا
 أو في مرضى هذا وأشهد على ذلك فانه اذا صح من مرضه ذلك أو قدم من
 سفره ذلك ثم مات بعد ذلك فان ذلك باطل لا يجوز ولا ينفذ منه شيء وان لم يكن غير
 ما أشهد عليه من ذلك ولا تقضه بفعل ولا غيره فانه لا يجوز منه شيء على حال
 وكذلك قال مالك يريد بذلك اذا لم يكن كتب بذلك كتاباً ووضع على يدي غيره ولم
 يقبضه ولم يغيره حتى مات ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال
 في رجل كتب وصيته فككتب فيها ان حدث بي حدث من وجعي هذا أو سفرى
 هذا ثم برأ من وجعه ذلك أو قدم من سفره ذلك وبقيت وصيته كما هي لا يذكر
 فيها شيئاً (قال ابن شهاب) هي وصية اذا لم يغيرها وان سالم بن عبد الله أخبرني
 عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حق أمرى مسلم يمر عليه

ثلاث ليال الا ووصيته عنده مكتوبة ﴿سحنون﴾ وقال مالك من أوصى بوصية فكتب فيها ان أصابي قدر في مرضي هذا فصح ولم يقبض الوصية من صاحبها الذي وضعها عنده حتى مرض مرضاً آخر فأتها فأراها جائزة

﴿في الوصية الى الوصى﴾

﴿قلت﴾ أرايت الوصى اذا أوصى اليه ارجل فقال اشهدوا ان فلاناً وصى ولم يزد على هذا القول أتكون وصية في جميع الاشياء ويكون له أن يزوج بناته وبنيه الصغار وان لم يكن الوالد أوصى اليه ببضع البنات ولا قال له زوج بنى (قال) نعم اذا قال فلان وصى ولم يزد على ذلك فهو وصيه في جميع الاشياء وفي بضع بناته وفي انكاح بنيه الصغار ﴿قلت﴾ فان كان للصغار أولياء حضور (قال) نعم وان كان لهم أولياء حضور فهذا الوصى أولى بانكاحهم في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كانت البنات قد بلغت أن يكون للوصى أن يزوجهن أيضاً (قال) نعم وهو أولى من الاولياء فيهن الا أنه ليس له أن يزوجهن الا برضاهن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾ وقد كتبنا آثار هذا في كتاب النكاح الاول ﴿قلت﴾ أرايت ما كان للميت من ابنة ثيب أيكون لهذا الوصى أن يزوجهما اذا رضيت ولها أولياء حضور (قال) لم يقل لنا مالك اذا كن أبكاراً أو اذا كن ثيبات (قال) انما سألنا مالكا وكان معنى قوله عندنا على الابكار فقال ما أخبرتك وهو عندنا سواء الوصى ولى في الثيب وفي البكر اذا رضيت ولو ولت الثيب الولي يزوجهما جاز نكاحه وان كره الوصى ذلك وانما هذا في الثيب ولا يكون في البكر وذلك لانا سألنا مالكا عن المرأة الثيب توكل أخاها يزوجهما ولها والد حاضر فكره أبوها النكاح وأراد أن يفسخه فقال مالك أتيب هي فلما نعم قال مالك مالاب ومالها ورأى انكاح الأخ جائزاً وان كره ذلك الأب وكذلك الوصى اذا رضيت الثيب فولت أمرها الولي جاز انكاحه اياها وان وان كره ذلك الوصى والبكر مخالفة للثيب في هذا ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس وصى الوصى بمنزلة الوصى في النكاح وغيره ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الوصى فأوصى الى

غيره أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك يكون وصي الوصي مكان الوصي في البيع وغيره ﴿قلت﴾ أ رأيت الميت اذا أوصى الى رجل فقال فلان وصي أ يكون هذا وصياً في انكاح بناته وجميع تركته في قول مالك (قال) نعم الا أن يخصه بشئ فلا يكون وصياً الا على ذلك الشئ ﴿قلت﴾ ووصى الوصي بهذه المنزلة (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ووصى الوصي بمنزلة الوصي ﴿قال﴾ وقال يحيى ابن سعيد فيمن ولي وصية وان كانا رجلين أو ثلاثة فحضر أحدهم الموت فأوصى بما أوصى به اليه من تلك الوصية الى غير شريكه في الوصية جاز ذلك له على ما فيها ﴿سحنون﴾ ولسنا نقول بذلك الا أنه نزع من يزعم أن الوصي لا يوصي بما أوصى به اليه ﴿مسامة بن علي﴾ عن هشام بن حسان وغيره عن محمد بن سيرين عن شريح أنه أجاز وصية وصي الوصي ﴿وبلقني﴾ عن علي بن أبي طالب أنه أجاز وصية وصي الوصي (قال مسامة بن علي) وقال الاوزاعي يرجع الى الاول فالاول وسمعت مالكا يقول في الرجل يوصي الى القوم أن ماله لا يقتسمونه بينهم بل يكون عند افضلهم . هذه الآثار لابن وهب

وصي المرأة

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة هلكت وعليها دين فأوصت بوصايا وأوصت الى رجل أ يكون هذا الرجل وصيها ويبيع مالها حتى يقضي دينها وينفذ وصاياها أم لا يجوز له أن يبيع من ذلك الامقدار الدين والوصايا (قال) ان كان لها ورثة فأدوا دينها وقاسموا أهل الوصايا فذلك لهم جائز والوصي هو وصي اذا أوصى اليه رجل أو امرأة في قضاء الدين وانفاذ وصيته فوصي الرجل ووصي المرأة في ذلك سواء ﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة اذا لم يكن عليها دين ولم تكن وصية وأوصت الى رجل أ يجوز وصيتها في قول مالك (قال) لا تجوز وصيتها في مال ولدها اذا كانوا صفاراً ولهم أب فان لم يكن لهم والد جازت وصيتها في مال نفسها ﴿وقال ابن القاسم﴾ كنت يوماً عند مالك فأتاه قوم فذكروا له أن امرأة أوصت الى رجل بتركته ولها أولاد صفار

قال مالك كم تركت قالوا نحو ستين ديناراً قال ما أرى إذا كان الوصي عدلاً إلا أن ينفذ ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وذلك الأمر عندي فيمن لم يكن له أب ولا وصي (وقد قال غيره) من الرواة أن وصية المرأة بمال ولدها لا تجوز ﴿قال سحنون﴾ وهذا عندنا أعدل

❦ في وصي الأم والأخ والجد ❦

﴿قلت﴾ أرايت وصي الأم هل يكون وصياً فيما تركت الأم إذا أوصت إليه في قول مالك (قال) سمعت مالكا يخفف ذلك ويجعله وصياً في الشيء اليسير وذلك رأيي وأما في الشيء الكثير فلا أرى ذلك وأرى أن ينظر السلطان له في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت وصي الأخ إذا كان أخوه وارثه وأخوه صغير فأوصى بتركته التي يرثها أخوه منه وبأخيه إلى رجل وليس للأخ أب ولا وصي أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى أن الأخ إذا كان وصياً لأخيه جاز ذلك والألم تكن وصيته تلك وصية وذلك إلى السلطان فإن رأى أن يقره أقره والا جملة إلى من يرى ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين وصي الأخ ووصي الأم (قال) الأم والدة يجوز لها في ولدها أشياء كثيرة ولا تجوز للأخ ولو أجزته للأخ لأجزته لمن هو أبعد من الأخ للهم أو للمصبة ﴿قلت﴾ أرايت الجد إذا هلك وفي حجره ولد ابنه أصغر ليس لهم أب ولا وصي فأوصى الجد بهم إلى رجل أ يكون ذلك الرجل وصياً لهم أم لا في قول مالك (قال) أرى أن لم يكن الجد لهم وصياً لم يجز ذلك ألا ترى أنه لا ينكح الأبكار من بنات ابنه حتى يبلغن ويرضين ولا يلزم الجد نفقة أحد من ولد ابنه ذكر أو أنثى ولا يلزم ذلك الولد نفقة جدهم فإذا كان لا يملك بعضهم بعضاً صاروا كأولاد أو كباراً فليس له أن يوصي بهم إلى أحد وإن كانوا هم وراثته



❦ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وبماله ❦
 ❦ الى آخر ويبضع بناته الى آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال فلان وصي على قضاء ديني وتقاضي ديني وفلان وصي على مالي وفلان وصي على بضع يثاني (قال) هذا جائز ❦ ولقد سئل مالك وأنا عنده عن رجل أوصى الى رجل أن يتقاضى دينه ويبيع تركته ولم يوص اليه بأكثر من هذا أيجوز له أن يزوج بناته (قال) قال مالك لو فعل ذلك لرجوت أن يكون جائزاً ولكن أحب الي أن يرفع ذلك الى السلطان حتى ينظر في ذلك السلطان

❦ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فهو وصي ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى رجل فقال فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فلان ففلان القادم وصي أيجوز هذا (قال) نعم هذا جائز

❦ في عزل الوصي عن الوصية اذا كان خبيثاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا كان الوصي خبيثاً أيعزل عن الوصية (قال) قال مالك بن أنس نعم اذا كان الوصي غير عدل فلا تجوز الوصية اليه (قال) وقال مالك وليس للاميت أن يوصي بمال غيره وورثته الى من ليس بعدل

❦ في الوصي يبدو له في الوصية بعد موت الموصي ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قبل الوصي وصية في مرض الموصي ثم بداله بعد موت الموصي أن يتركها (قال) أراها قد لزمته وليس له أن يدعها بعد ما مات الموصي

❦ في الوصية الى الذمي والذمي الى المسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت مسلماً أوصى الى ذمي أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك المسخوط لا تجوز الوصية اليه (قال مالك) فالذمي أخرى أن لا تجوز الوصية اليه ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى نصراني أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز

ذلك اذا أوصى الى غير عدل فالنصراني غير عدل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى ذمي الى مسلم (قال) قال مالك ان لم يكن في تركته الحر أو الخنزير أو خاف أن يلزم بالجزية فلا بأس بذلك

﴿ في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري دون صاحبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصيين هل يجوز لأحدهما أن يبيع ويشتري لليتامى دون صاحبه (قال) قال مالك في الوصيين انه لا يجوز لأحدهما أن يزوج دون صاحبه الا أن يوكله صاحبه (قال مالك بن أنس) فان اختلفا نظر في ذلك السلطان وقال البيهقي عندي بمنزلة (وقال غيره) لأن الى كل واحد منهما ما الى صاحبه وكأنهما في فعلهما فعل واحد

﴿ في الوصيين يختلفان في مال الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا اختلف الوصيان في مال الميت عند من يكون (قال) قال مالك يكون المال عند أحدهما ولا يقسم ﴿ قلت ﴾ فان كانا في العدالة سواء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فيدفع المال الى أحرزهما وأكفاهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصيين اذا كان الورثة صغاراً فأخذ أحدهما بعض الصبيان عنده وقسما المال فأخذ كل واحد منهما حظ من عنده من الصبيان أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقسم المال ولكن يكون عند أحدهما وقد أخبرتك بهذا عن مالك

﴿ في الوصية الى العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى الى عبد نفسه أو مكاتب نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان في الورثة أكبر وأصاغر فقالوا نحن نبيع العبد وتأخذ حقنا (قال) ينظر الى قدر حظوظ الكبار من ذلك فان كان للأصاغر مال يحمل أن يؤخذ لهم العبد فيكون العبد وصيا لهم القائم لهم أخذ العبد لهم وأعطوا الا كابر قدر

حظوظهم منه وان لم يكن في مالهم ما يحمل ذلك وكان ذلك مضرراً بالأصاغر باع
الاكابر نصيبهم وترك حظ الاصاغر في العبد يقوم عليهم الا أن يكون في بيع
الاكابر أنصباؤهم على الأصاغر ضرر في بيعهم هذا العبد ويدعون الى البيع فيلزم
الأصاغر البيع مع اخوتهم الاكابر

❦ في بيع الوصي عقار اليتامى وعبدهم الذي قد أحسن القيام عليهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصي هل له أن يبيع عقار اليتامى (قال) قال مالك لهذا وجوه أما
الدار التي لا يكون في غلتها ما يحملهم وليس لهم مال ينفق عليهم منه فتباع ولا أرى
بذلك بأساً أو يرغب فيها فيعطى الثمن الذي يرى أن ذلك له غبطة مثل الملك يجاوره
فيحتاج اليه فيشتمه وما أشبه ذلك فلا أرى بذلك بأساً وأما على غير ذلك فلا أرى
ذلك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في عبد لليتامى قد أحسن عليهم القيام وحاط عليهم
فأراد الوصي بيعه (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعه اذا كان على هذه الحال

❦ في الوصي يشتري من تركه الميث ❦

❦ قال عبدالرحمن بن القاسم ❦ أتى الى مالك رجل من أهل البادية فسأله عن حمارين
من حمر الاعراب ملك صاحبهما فأوصى الى رجل من أهل البادية فتسوق الوصي
بهما في البادية وقدم بهما المدينة فلم يعط بهما الا ثمناً يسيراً نحواً من ثلاثة دنانير فأتى
الى مالك فاستشاره في أخذهما لنفسه وقال قد تسوقت بهما في المدينة والبادية فأنا
أريد أن آخذهما بما أعطيت (قال مالك) لا أرى به بأساً وكأنه خففه لقلة الثمن ولأنه
تأفه وقد اجتهد الوصي ❦ قال ابن القاسم ❦ وأما الوصي فقد قال مالك فيه لا يشتري
لنفسه ولا يشتري له وكيل له ولا يدس من يشتري له ولكن مالكا وسع لهذا
الاعرابي لانه تأفه يسير ❦ قلت ❦ أرايت الوصي اذا ابتاع عبداً لنفسه من اليتامى
أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) وكان مالك ينكر ذلك انكاراً شديداً
(قال) وقال مالك ينظر فيما ابتاع الوصي من مال اليتامى فان كان فيه فضل كان

للإتامي وان كان فيه نقصان ترك بيد الوصي

﴿ في الوصي بيع تركه الموصى وفي ورثته كبار وصغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي اذا كان في الورثة أصاغر وأكابر فأراد أن يبيع الوصي الميراث دون الاكابر (قال) اذا كانوا حضوراً فليس له ذلك الا أن يحضرهم لان مالكا قال لي اذا كان للميت دين على رجل فأوصى الى رجل وله ورثة كبار فأخبر الوصي الغريم بالدين لم يكن تأخيرها جائزاً عليهم (قال) وان كانوا صغاراً وأخبر الوصي الغريم على وجه النظر للأصاغر جاز ذلك وذلك أني سألته عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضينه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق أقترى للورثة أن يؤخروه (قال) قال مالك نعم اذا كانوا كباراً أو كان أوصى الى رجل والورثة صغار فأخبره الوصي جاز ذلك له الا أن يكون عليه دين فلا يجوز تأخير الاكابر ولا تأخير الوصي ﴿ وقد قال غيره ﴾ لا يجوز تأخير الوصي لان تأخيرها من المعروف ومعرفة لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانوا كباراً غيباً (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولكن أرى ان كانوا بأرض بعيدة نائية وترك حيواناً ورقيقاً وثياباً أرأيت للوصي أن يبيع ذلك ويجمعه لهم فذلك جائز عليهم ويرفع ذلك الى الامام حتى يأمر من يبيعه معه نظراً للغائب

﴿ في الرجل يوصي ويقول قد أوصت الى فلان فصدقوه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد أوصيت بشي وقد أخبرت به الوصي فصدقوا الوصي أم يجوز ذلك (قال) قال مالك في رجل قال قد كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان فصدقوه ونفذوا ما فيها انه يصدق وينفذ ما فيها فكذلك مسائلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الوصي انما أوصى بالثلث لابني (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك ولا أرى أن يقبل قوله لان مالكا سئل عن رجل أوصى بشي لرجل يجعله حيث يريد فأعطاه ولد نفسه يعني ولد الوصي أو أحداً من ذوى قرابته (قال) قال

مالك لا أرى ذلك جائزاً إلا أن يكون لذلك وجه يعرف به صواب فعله فهذا شاهد لابنه فلا أرى أن يجوز ﴿ وقد قال غيره ﴾ يقبل قول الوصي الذي قال الميث صدقوه

﴿ في شهادة الوصي لرجل أنه وصى معه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أوصي إلى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى إلى فلان أيضاً معنا أيجوز أم لا (قال) قال مالك نعم يجوز ﴿ وقال غيره ﴾ إذا لم يكن لهما فيما شهدا به منفعة

﴿ في الولدين يشهدان لرجل أنه وصى أبيهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن يشهد رجلان من الورثة أن أباهما أوصى إلى فلان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأن مالكا قال لو شهد الوارثان على نسب يلحقانه بأبيهما أو بوصية لرجل بمال أو بدين على أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن الوارثين يشهدان على عتق عبد أن أباهما أعتقه ومعهما أخوات (قال) إن كان من الرقيق الذي لا يتهمان على جر الولاء إليها في دناءة الرقيق وضعتهم جاز ذلك وعتق الرقيق من رأس المال وإن كان من العبيد الذين يرغب في ولائهم ويتهمان على جر ولاء هؤلاء الرقيق دون أخواتهم أو امرأة أبيهم وما أشبه ذلك لم يجوز ذلك ﴿ وقال غيره ﴾ في الوارثين اللذين شهدا على الوصية إن لم يجزا بذلك نفعا إلى أنفسهما جاز وإن جرا بذلك نفعا لم يجوز

﴿ في شهادة الوصي للورثة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن شهد الوصي بدين للميت على الناس أيجوز ذلك في قول مالك ابن أنس (قال) لا ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك لا يجوز (قال) لأنه يجر إلى نفسه ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كان الورثة كلهم كباراً أيجوز شهادة الوصي (قال) إن كان الورثة عدولا وكان لا يجر بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن شهد الوصي للورثة الميت بدين لهم على أحد من الناس أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك

لا يجوز ذلك لانه هو الناظر لهم ﴿ قلت ﴾ فان كانوا كباراً (قال) اذا كانوا كباراً أو كانوا عدولا يلون أنفسهم فأرى شهادته جائزة لهم لانه ليس يقبض الوصي لهم شيئاً انما يقبضون هم لانفسهم اذا كانت حالتهم مرضية

﴿ في شهادة النساء للوصي في الوصية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد النساء للوصي أنه أوصى اليه هذا الميت أتجوز شهادتهن مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن ان كان في شهادتهن عتق وأبضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿ وقال غيره ﴾ لا تجوز شهادة النساء على الوصية على حال لان الوصية ليست بمال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدن أنه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا أتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) نعم شهادتهن جائزة وان لم يكن غيرهن حلف معهن واستحق حقه (قال) وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يحلف معهن ويستحق حقه ﴿ قلت ﴾ ويحلف مع المرأة الواحدة (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان شهدت امرأتان لعبد أو لامرأة أو لصبي أيحلفون ويستحقون حقهم (قال) أما العبد والمرأة فبهم يحلفون ويستحقون وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان في الورثة كبير واحد أو أكثر من ذلك أيحلفون (قال) من حلف منهم فانه يستحق بمقدار حقه ولا يستحق الاصاغر شيئاً فانما يستحق كل من حلف بمقدار حقه من ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان نكل الا كابر عن اليمين وبلغ الاصاغر كان لهم أن يحلفوا ويستحقوا حقوقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي اذا شهدت له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أيحلف الذي مع شهادة هؤلاء النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم (قال) ابن القاسم) وأرى في رجل مات وشهد على موته رجل وامرأتان أنه ان لم يكن له زوجة أو يكون أوصى بعتق عبيد يمتقون بعد موته ولم يكن له الامال يقسم فأرى شهادتهن جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك ما قال غيره في شهادة النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح

عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ﴿مالك بن أنس﴾ وعمر بن محمد وأنس بن عياض أن جعفر بن محمد أخبرهم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض وأخبرني جعفر بن محمد أنه سمع أباة يقول للحكم بن عتيبة وأشهد لقضي بها علي بن أبي طالب بين أظهركم بالكوفة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وابن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد ابن أبي عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد

﴿في الرجل يوصي إلى الرجلين فيخاصم أحدهما في خصومة للموصي﴾
 ﴿دون صاحبه ويخاصم أحدهما في دين على الميت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أوصى إلى رجلين وقد كانت بين الموصي وبين رجل خصومة أيجوز أن يخاصم أحد الوصيين في قول مالك (قال) لا يجوز أمر أحد الوصيين دون صاحبه ولم نوقفه على مسألتك هذه ولكن ذلك رأيي أنه لا يجوز ﴿قلت﴾ فلو أن مدعيا ادعى قبل هذا الميت دعوى فأصاب أحد الوصيين أيكون له أن يخاصمه دون الآخر (قال) قال مالك يقضى على الغائب فهذا الذي ادعى على الميت دعوى قبل بينته ويثبت حقه قدر على أحد الوصيين أو لم يقدر (وقال مالك) يقضى على الغائب فإن جاء الوصي الغائب بعد ما قضى القاضي على هذا الوصي الحاضر فكانت له حجة على الميت جهلها هذا الوصي الذي خاصم نظر القاضي في ذلك فإن رأى ما يدفع به حجة هذا المستحق دفعها ورد الحق إلى ورثة الميت وإن لم ير ذلك أنفذه

﴿في الرجل يوصي لام ولده على أن لا تزوج﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إن أوصى لام ولده بألف درهم على أن لا تزوج فقالت لا أتزوج

وقبضت الالف ثم انها تزوجت بعد ذلك (قال) شهدت مالكا وسئل عن امرأة هلك عنها زوجها وأوصى اليها على أن لاتنكح فتزوجت قال مالك أرى أن تقسخ وصيتها فأرى مسألتك مثل هذه تنزع منها الالف ان تزوجت

❦ في الرجل يوصي لجنين امرأة فتسقطه بعد موت الموصي ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصي لما في بطن هذه المرأة بوصية فأت الموصى ثم أسقطت بعد ما مات الموصي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى له من الوصية شيئاً الا أن يخرج حياً ويستهل صارخاً والا فلا شيء له

❦ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم عليه أو دفعه اليه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الوصي اذا بلغ اليتامى فقال قد دفعت اليهم أموالهم بعد ما بلغوا وأنكروا أن يكونوا قبضوا أموالهم أصدق الوصي عليهم أم حتى يقيم البينة الوصي (قال) لا يصدق الوصي حتى يقيم البينة والا غرم قال وهذا قول مالك ❦ قال ❦ وقال مالك أيضاً انه ان قال قد أنفقت عليهم وهم صغار فان كانوا في حجره يليهم كان القول قوله ما لم يأت بأمر يستنكر أو يسرف من النفقة فان كان يليهم غيره مثل أمهم أو أخيم أو غير هؤلاء ثم قال قد دفعت النفقة الى من يليهم أو أنفقت عليهم فأنكروا لم يقبل قوله منه الا بيينة يأتى بها والا غرم ❦ سحنون ❦ وقد قال الله تبارك وتعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم

❦ في اقرار الورث لأجنبي بوصية أو بوديعة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أقر الوارث بوصية الثلث لرجل أجنبي (قال) يحلف الاجنبي مع هذا الوارث ويستحق حقه فان أبى أن يحلف أخذ مقدار حقه من نصيب الذي أقر له ❦ سحنون ❦ ان كان غير مولى عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان هلك والدي وترك أموالاً ورقمًا فأقرت بعد من الرقيق أنه كان في يدي أبي وديعة لفلان وأنكر بقية

الورثة كيف يقتسمون هذا العبد الذي أقربه لفلان وقد ترك والده رقيقا كثيرا (قال)
يخلف صاحبه ويستحق حقه مع شاهده ان كان عدلا ﴿قلت﴾ فان أبي أن
يخلف (قال) يكون له قدر مورثه منه

﴿ في الرجل يوصي بعنق أمته الى أجل فتلد ﴾

﴿ قبل مضي الاجل أو تجنى جنابة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال أعتقوا أمي من بعد موتي بسنة في وصيته ثم مات
فولدت الامة قبل مضي السنة أو جنت جنابة قبل مضي السنة أو جنى عليها قبل مضي
السنة (قال) اذا مات الميت فهذه الامة لا ترد الى الرق على حال لانها قد صارت
بعد موته معتقة الى أجل اذا كان الثلث يحملها فان ولدت ولداً بعد موت سيدها فولدها
بميراثها لان المعتقة الى أجل ولدها بميراثها يعتق بعتمها (قال) وأما ما جنت من جنابة
فانما يقال للورثة ابرؤا من خدمتها أو افتكوا الخدمة بجميع الجنابة فان برؤا من
خدمتها كانت الخدمة للمجنى عليه ويقاص من خدمتها من جراحاته فان أدت قيمة
الجراحة قبل مضي السنة رجعت الى الورثة نخدمت بقية السنة وان مضت السنة وقد
بقي من أرش الجنابة شيء عتقت وكان ما بقي عليها من أرش الجنابة ديناً تتبع به وأما
اذا جنى عليها فانما يلزم الذي جنى عليها جنابة أمة ويكون ذلك لورثة سيدها وليس
لها منه قليل ولا كثير لان الامة المعتقة الى أجل اذا جنى عليها فانما هو لسيدها
ولا يكون ذلك لها وكذلك لو قلت انما تكون قيمتها لسيدها ﴿قلت﴾ وهذا قول
مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت ما اكتسبت من الاموال بعد موت
سيدها قبل مضي السنة أو وهب لها لمن يكون في قول مالك (قال) ذلك لها عند
مالك (وقال غيره) ان للورثة أن ينزعوا ذلك منها ما لم يقرب الاجل

﴿ في الرجل يوصي بعنق أمة الى أجل فيعتقها الوارث ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ترك وارثا واحدا ولم يدع وارثا غيره وأوصى بعنق أمته به

موته بخمس سنين والثالث يحملها فأعتقها الوارث بعد موته قبل مضي الخمس سنين
 ممن يكون هذا العتق أمن الميت أم من وراثته (قال) قال مالك العتق من الميت ولا
 يكون العتق من الوارث ﴿قلت﴾ فهل يكون للوارث أن يردّها تخدّمه حتى
 يستكمل الخمس سنين بعد ما أعتقها (قال) لا ليس له أن يردّها لأن عتقه إياها هبة
 منه لها خدمتها ﴿قلت﴾ أرأيت أن هلك وترك ابنين فأوصى بعتق أمة له بعد خمس
 سنين من بعد موته فأعتقها أحد الوارثين بعد موته (قال) إنما عتقه ها هنا وضع
 خدمة فيوضع عن الأمة حق هذا من الخدمة ويكون نصيبه منها حراً وتخدم الباقي
 نصف خدمتها فإذا انقضى أجل الخدمة خرجت حرة ﴿قلت﴾ ولا يضمن الوارث
 الذي أعتق نصيبه منها لصاحبه قيمة خدمته منها (قال) لا

— في الرجل يوصى لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل رقبة العبد —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى في مرضه لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل جميع
 رقبة العبد (قال) قال مالك هو حر ﴿قلت﴾ فإن كان في الثالث فضل عن رقبة العبد
 (قال) قال مالك يدعى ما فضل من الثالث بعد قيمة رقبته ﴿قلت﴾ فإن كان الثالث
 لا يحمل رقبته (قال) قال مالك يعتق منه ما حمل الثالث (قال) مالك وذلك أني
 رأيت أن يعتق جميعه في الثالث لأن العبد إذا كان بين الرجلين فأعتق أحدهما
 نصيبه قوم عليه ولو كان عبد الرجل فأعتق منه جزءاً أعتق عليه كله (قال) مالك
 فالعبد في نفسه إذا عتق منه جزءاً أخرى أن يستكمل ما بقي منه على نفسه ﴿قال
 ابن القاسم﴾ وإن لم يحمله الثالث وللعبد مال رأيت أن يؤخذ منه ويعتق لأن ما بقي له
 من ثلث سيده الذي بعد رقبته من مال سيده بمنزلة ماله يعتق في ذلك ولو لم يكن
 يعتق فيما بقي في يديه من ماله لم يعتق ما بقي منه فيما بقي من ثلث سيده ألا ترى أن
 مالكا قال إنما أعتقه فيما بقي من ثلث سيده بعد رقبته بمنزلة العبد بين الرجلين فيعتق
 أحدهما نصيبه فيقوم عليه (قال) مالك فهو أخرى باستكمال عتقه من غيره وهذا
 وجه ما سمعت واستحسن (قال ابن وهب) وقول ربيعة أنه يقوم في مال نفسه حتى

يتم بذلك عتقه وكذلك قال الليث بن سعد ويحيى بن عبد الله بن سالم ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك أنه إذا أوصى للعبد بسدس المال أو ثلثه فإن ذلك يجعل في رقة العبد فإن كان العبد برقبته سدس المال خرج حراً ﴿ فقلت ﴾ لمالك فإنه لم يترك إلا العبد بعينه فأوصى للعبد بثالث ماله وفي يدي العبد ألف دينار (قال مالك) لا يمتنع من العبد الاثنته ويكون المال بيديه على هيئته ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول بعض كبار أصحاب مالك يقول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا أوصى لعبده بمال أيجوز (قال) قال مالك إذا كان الثلث يحمله جاز ذلك له (قال مالك) ولا يكون للورثة أن ينزعوه منه ﴿ قلت ﴾ فإن أوصى له بثالث ماله (قال) قال ذلك جائز ويمتنع ويتم له ثلث المثلث ان حمله الثلث فإن لم يحمل الثلث رقبته عتق من رقبته مبلغ الثلث ﴿ ابن وهب ﴾ عن عامر بن مرة بن معدان أنه سمع ربيعة يقول في رجل أوصى لعبده ولا امرأة له حرة وله منها أولاد صفار أحرار ولولده منها ثلث ماله قال ربيعة يمتنع العبد وذلك لان ولده من امرأته الحرة لهم نصيب في ثلث الموصى فقد ملكوا من أبيهم بعضه فهو حر ومالك العبد من نفسه أيضاً فهو حر

﴿ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده سنة ثم يبيع الورثة العبد ﴾
 ﴿ من رجل وهو يعلم أن للموصى له فيه الخدمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لى بخدمة عبده سنة فباع الورثة العبد من رجل والمشتري يعلم أن للموصى له فيه الخدمة فرضى بذلك المشتري أن يأخذه بعد السنة أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يحل ذلك لانه انما اشتراه على أن يدفعه اليه الى سنة فلا يجوز

﴿ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده سنة أينظر ﴾
 ﴿ الى قيمة الخدمة أم قيمة العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لى رجل بخدمة عبده سنة أينظر الى قيمة الخدمة أم الى

قيمة العبد في قول مالك (قال) انما ينظر الى قيمة العبد فان حمله الثلث جاز ما أوصى به وخدم الموصى له سنة وان لم يحصل له الثلث خير الورثة بين أن يسلموا الخدمة كما أوصى الميت أو يبرؤا من ثلث الميت في كل ماترك وكذلك الدار يوصى لرجل يسكنها سنة فانما تقوم الدار بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ ولم قال مالك تقوم الدار ولا تقوم الخدمة والسكنى (قال) لاني اذا قومت الخدمة والسكنى حبست الدار عن أربابها والعبد عن أربابه وهم يحتاجون الى بيعه فهذا لا يستقيم ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بالغلة أو بالخدمة أحما سواء في قول مالك (قال) الذي سمعنا من مالك انما سمعنا بالخدمة فأراه كله سواء اذا أوصى بالغلة فقد أوصى بالخدمة واذا أوصى بالخدمة فقد أوصى بالغلة هو عندي سواء

﴿في الرجل يوصى بعتق الامة فتلد قبل موت الموصى أو بعده﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى رجل بعتق أمة له ثم ولدت قبل موت الموصى أي يكون ولدها رقيقا في قول مالك (قال) نعم ﴿سحنون﴾ لانها ولدت له وأن يغير وصيته ويردها ﴿قلت﴾ فان ولدت بعد موت الموصى قبل أن تقوم (قال) قال مالك يقوم ولدها معها في الثلث فان حملها الثلث خرجا جميعا والاعتق منهما جميعا ما حمل الثلث (قال) وكذلك المدبرة ما ولدت بعد التدبير فانه يقوم معها كذلك قال لي مالك (قال) ابن انقاسم) ولا يشبه التدبير في هذا الموصى بعتقها لان المدبرة لا يستطيع سيدها ردها فكل ولد حملت به بعد التدبير فهو بمنزلتها مدبر معها والموصى بعتقها لا يكون ولدها معها في الوصية اذا ولدت قبل موت السيد وانما يكون ولدها معها في الوصية اذا ولدت بعد موت السيد لان الوصية لا يستطيع الرجوع فيها بعد موت السيد وقد ثبتت وكذلك قال مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا أوصى بعتق أمته فولدت فلم يحملها الثلث وولدها لم يقرع بينهما كما يقرع بين الذين يوصى بعتقهم لان الولد ههنا انما جاءه العتق من قبل أمه فانما يعتق منه مثل ما يعتق من أمه

﴿ في الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيعتق الورثة الجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيعتق الورثة الامة أي يكون ما في بطنها حراً أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه بلغني عن مالك في الرجل يتصدق بما في بطن جاريته على رجل ثم يبت عتق الامة (قال) ما في بطنها حراً لانه قد بت عتق الامة (قال) وبلغني عن ربيعة أنه قال ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل لرجل بما في بطن أمته فمات الموصي فأعتق الورثة الامة أم أيعتق الولد معها أم لا (قال) عتقهم جائز ويعتق ما في بطنها بعتمها وتسقط وصية الموصي له بما في بطنها بمنزلة ما لو أن السيد وهب ما في بطنها لرجل ثم أعتقها السيد بعد ذلك كانت هي وما في بطنها حرين وسقطت الهبة أو لا ترى لو أن رجلاً وهب ما في بطن جاريته لرجل ثم فليس يمت وكان ما في بطنها لمن اشتراها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وهبت لرجل ما في بطن أمتي ثم أعتقتها قبل أن تضع ما في بطنها (قال) بلغني عن مالك وغيره أنه قال هي حرة وما في بطنها حر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يخدم عبده رجلاً عشر سنين ثم هو بمد ذلك هبة لرجل فقبضه الخدم ثم مات السيد في العشر سنين قبل أن يقبض العبد الموهوب له قال العبد للموهوب له وقبض الخدم العبد قبض لنفسه وللموهوب له وسواء ان كان وهب العبد وأخدمه في صفقة واحدة في صحته أو أخدمه فقبضه الخدم في صحته ثم وهبه بعد ذلك لرجل فاذا انقضت الخدمة ومات السيد قبل انقضاء الخدمة فإن العبد للموهوب له لان سيد العبد حين وهبه لهذا الرجل وهو في يد الخدم فقبض الخدم قبض للموهوب له لانه حين وهب العبد وهبه والعبد خارج من يد السيد قد قبض منه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل بما في بطن أمته لرجل فهلك والمال واسع أو غير واسع فأعتق الوارث الامة قبل أن تضع الولد لمن ولأء ما في بطنها (قال ابن القاسم) أخبرني الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل تصدق على رجل بما في بطن أمته ثم أعتق السيد الامة قبل أن تضع ولدها (قال) قال ربيعة هي حرة

وولدها حر معها وليس للمتصدق عليه شيء (قال ابن القاسم) ويلتني عن مالك أنه قاله أيضاً وهو رأي

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً قال في مرضه يخدم عبدي هذا الرجل سنة ثم هو حر فأت الموصي فأبى الموصي له بالخدمة أن يقبل الوصية (قال) قال مالك الوصية إذا لم يقبلها الذي يوصي له بها رجعت إلى الورثة (وقال مالك) في العبد يخدمه الرجل سنة ثم هو حر فيهب الموصي له بالخدمة للعبد خدمته أو يبيعها منه أنه حر تلك الساعة ❦ (قال) ❦ وقال مالك ولا حجة للسيد ولا للورثة في شيء من هذا فأرى هذا حين أبى أن يقبل الوصية أن العبد يخدم ورثة الميت سنة ثم يخرج حراً لأن هذا حين لم يقبل الوصية صارت خدمة العبد لورثة الميت إلا أن يهبها الموصي له بالخدمة للعبد فيكون قد قبلها إذا وهبها ويخرج العبد حراً مكانه

❦ في الرجل يوصي للرجل بخدمة عبده سنة ثم هو حر ❦

❦ والموصي له بالخدمة غائب ببلد نائية ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن قال يخدم عبدي فلانا سنة ثم هو حر وذلك في مرضه فأت فنظر فإذا فلان الذي أوصى له بالخدمة ببلد نائية عن الميت وعن العبد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أقوم على حفظه وأرى للسلطان أن يؤجره للغائب يأخذ له عمل هذا العبد أن كان ممن يؤجر ويخدم ثم هو حر إذا أوفت السنة وإن كان ممن لا يؤجر وإنما أريد منه ناحية الكفالة والحضانة انتظر به وكتب إلى الرجل أو خرج إليه العبد فإذا أوفت السنة من يوم مات السيد فهو حر ❦ قلت ❦ خدم أو لم يخدم (قال) نعم لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده اخذني سنة ثم أنت حر فيأبى منه حتى تنقضي أيام السنة (قال) قال مالك هو حر إذا انقضت السنة قال مالك وإنما ذلك عندى بمنزلة ما لو مرضها (قال) وإنما رأيت أن يعتق إذا مضت السنة من

يوم مات السيد لانا سألتنا مالكا عن الرجل يوصي وهو صحيح ويقول في وصيته
عبدى حرّ بعد خمس سنين من أين تضرب له الخمس سنين من يوم أوصى أو من
يوم مات (قال مالك) بل من يوم مات يحسب له خمس سنين ﴿ قلت ﴾ ويكون
له أن يرده (قال) نعم يكون له أن يرده وانما هي وصية ولا يكون الاجل الا
من بعد موته وانما هذا رجل قال اذا أتت فمبدي حرّ بعد موتى بخمس سنين
كذلك تقع الوصايا

﴿ في الرجل يوصي بخدمة أمته لرجل ويرقبها لا خرقتلدا ولدا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى في أمة له تخدم فلانا حياته وجعل رقبته بعد خدمتها
لفلان لرجل آخر فولدت الجارية أولاداً في حال خدمتها أنخدم أولادها معها أم لا
في قول مالك (قال) قال لى مالك من أخدم أمته رجلاً حياته أو عبده فولد للعبد
من أمته ولدان ولد العبد من أمته وولد الامة يخدمان الى الاجل الذى جعل في
أبيه وفي أمه ان كان سمي لها عدداً وان كان سمي حياته فكذلك أيضاً ﴿ قلت ﴾
أرايت نفقة العبد على من هي أعلى المخدم أو على الموصى له برقة العبد (قال) سألت
مالكا عن الرجل يوصي بخدمة جاريته أو عبده لأمّ ولده أو لأجنبي من الناس
على من نفقته (قال) على الذى أخدم

﴿ في الرجل يوصي لوارثه بخدمة عبده سنة ثم هو حر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال يخدم ميمون هذا ابني سنة ثم هو حرّ (قال) قال مالك
يدخل جميع الورثة في هذه الخدمة اذا لم يسلموا ذلك وان مضت السنة فهو حرّ اذا
كان الثلث يحمله

﴿ في وصية المحجور عليه والصبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المحجور عليه اذا حضرته الوفاة فأوصى بوصايا أيجوز ذلك (قال)
نعم قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن الأحمق والسفيه والمصاب الذي يفتق

أحيانا ان وصاياهم تجوز اذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون به الوصية (قال) وأما من ليس معه من عقله ما يعرف به ما يوصى به أو كان مغلوبا على عقله فلا وصية له (قال) وباتني عن ربيعة أنه قال في المجنون يوصي عند موته قال لا يجوز عليه شيء من ذلك الا في صحته ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي هل تجوز وصيته في قول مالك (قال) قال مالك اذا أوصى وهو ابن عشر سنين أو احدى عشرة سنة أو اثنتي عشرة سنة جازت وصيته ﴿ قلت ﴾ فهل كان يجوز وصية ابن أقل من عشر سنين (قال ابن القاسم) اذا كان ابن أقل من عشر سنين بالشئ اليسير رأته جائزا اذا أصاب وجه الوصية ﴿ قلت ﴾ مامعنى قولك اذا أصاب وجه الوصية (قال) ذلك اذا لم يكن في وصيته اختلاط ﴿ مالك ﴾ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزرقى أخبره عن أمه أنها قالت قيل لعمر بن الخطاب ان هاهنا غلاما يفاعا من غسان لم يحتلم وهو ذو مال ووارثه بالشام وليس له هاهنا الابنة عم له فقال عمر فليوص لها فأوصى لها بمال يقال له بئر جشم قال عمرو بن سليم فبعت أنا ذلك المال بعد ذلك بثلاثين ألفا وابنة عمه التي أوصى لها أم عمرو بن سليم ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وعمر ابن عبد العزيز وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم مثله (وقال) عبد الله بن مسعود من أصاب وجه الحق أجزأه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن ابن الهاد أن بنت عم له جارية لثمان سنين أو تسع أوصت لعمة لها بثلاث مالهها واختصموا فيه فأجاز أبان بن عثمان وصيتها لها ﴿ وأخبرني ﴾ ابن أبي الزناد عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز أجاز وصية غلام في ثلثة ابن ثلاث عشرة سنة

﴿ في الرجل يوصى لعبد وارثه أو لعبد نفسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد رجل هو وارثه في مرضه أيجوز هذه الوصية في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يوصي أن يشتري غلام ابنه في مرضه فيعتق عنه أثرى أن يزاد عليه مثل ثلث ثمنه كما يزاد في ثمن عبد الاجنبي (قال) لا هذا اذا يكون وصية لو ارث فمسألتك تشبه هذا ولا أرى أن تجوز ﴿ قال ابن

القاسم ﴿ الا أن يكون الشيء التافه مثل الثوب يكسوه اياه في وصيته أو الشيء الخفيف الذي يعلم أنه لم يرد به وجه المحاباة والوصية لسيده وانما أراد به العبد لعله أن يكون قد كانت من العبد له خدمة وصحبة ومرفق فمثل هذا يجوز وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد ابنه بوصية من ماله ولا وارث له غير ابنه (قال) سألت مالكا عن الرجل يوصى لعبد نفسه بوصية دنائير (قال) قال مالك أراها جائزة ولا أرى للورثة أن ينتزعوا ذلك منه ولو جاز لهم أن ينتزعوه لكانت وصية الميت اذا غير نافذة (قال) قال مالك وأرى ان باعه الورثة أن يبيعوه بماله الذي أوصى له به فاذا باعوه فالوصية له فان أراد الذي اشتراه أن ينتزع ما في يديه من تلك الوصية كان ذلك له (قال ابن القاسم) فعبد ابنه اذا كان لا وراث له غير ابنه بمنزلة عبد نفسه اذا كان له ورثة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى رجل أجنبي لعبد رجل أيكون لهذا الرجل أن ينتزع ذلك المال من عبده في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولا أرى به بأساً أن ينتزعه وانما منع من الاول لان سيد العبد في تلك المسئلة وارث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد ابنه في مرضه بوصية أيجوز ذلك (قال) لا يجوز الا أن يكون الشيء التافه اليسير وقد فسرت ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فلم يجوز مالك وصيته لعبد نفسه ولا تجيز أنت وصيته لعبد ابنه (قال) لان عبده اذا أوصى له بوصية فلم يحاب واحداً من الورثة واذا أوصى لعبد ابنه فقد حابى بعض الورثة فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لمكاتب نفسه بوصية أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز لان مالكا أجاز الوصية لعبده

— في الوصية للقاتل —

﴿ قلت ﴾ هل يجيز مالك الوصية للقاتل (قال) الوصية في قول مالك في قتل الخطأ بمنزلة الميراث يرث من المال ولا يرث من الدية وأنا أرى ان كانت له حياة فأوصى له بعد علمه به فأرى الوصية له في المال وفي الدية ﴿ قلت ﴾ فان قتله عمداً (قال) ان قتله عمداً لم تجز له الوصية التي أوصى لها اذا كانت وصيته له قبل القتل في مال ولا في

دية الا أن يكون قد علم أنه قتله عمداً فأوصى له بعد علمه فان ذلك جائز ألا ترى أن الوارث اذا قتل من يرث عمداً لم يرث من المال ولا من الدية فكذلك الموصى له اذا قتل عمداً ان أوصى له بعد الضرب بمال فذلك جائز في ثلثه وان عني له عن دمه فذلك جائز ولا يحسب ذلك في ماله ﴿قلت﴾ أرأيت الوصية للقاتل هل تجوز اذا أوصى بها ثم قتله الموصى له عمداً أو خطأ (قال) الوصية لقاتل الخطأ تجوز في ماله ولا تجوز في ديته وقاتل العمد لا تجوز له وصية في مال ولا في دية انظر أبداً من أوصى له بوصية فكان هو قاتل صاحبه الذي أوصى له بعد ما أوصى له عمداً فلا وصية له من ماله ولا من ديته بمنزلة الوارث الذي يقتل وارثه عمداً فلا يرث من ماله ولا من ديته وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية شيئاً فكذلك الوصية في القاتل اذا كانت قبل القتل خطأ واذا كانت الوصية له بعد الضرب عمداً كان أو خطأ جاز له كل ما أوصى له به في المال وفي الدية جميعاً اذا علم بذلك منه ﴿قال سحنون﴾ انما ذلك في الخطأ

﴿في الرجل يوصى له بالوصية فيموت الموصى له قبل موت الموصي﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى لرجل بوصية فمات الموصى له قبل موت الموصي ولم يعلم الموصى له بالوصية (قال) قال مالك الوصية لورثة الموصى له (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل أوصى لرجل غائب فمات جميعاً ولم يعلم الغائب بوصيته وقد مات الموصى قبل موت الموصى له (قال) قال مالك ورثة الموصى له مكانه والوصية لهم ﴿قلت﴾ هل لهم أن يردوها ولا يقبلوها (قال) نعم ذلك لهم ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك (قال) لا ولكن ذلك لهم أن يردوها أو يقبلوها لان مالكا قال في الشفعة اذا مات من له الشفعة فان ورثته مكانه لهم الشفعة فان أرادوا أن لا يأخذوها فذلك لهم وكذلك الخيار في البيع

﴿ في الرجل يوصي لوارثه ثم يولد له ولد فيحجب الموصى له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصيت لأخى بوصية وهو وارثى ثم ولد لى ولد فخجبه والوصية منى له انما كانت فى المرض أو فى الصحة (قال) الوصية جائزة لانه قد تركها بعد ما ولد له فصار مجزاً لها بعد الولادة والاخ غير وارث فهى جائزة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم فيما بلغنى ﴿ وقال غيره ﴾ الوصية جائزة علم الموصى له أو لم يعلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لامرأة بوصية فى صحته ثم تزوجها بعد ذلك أتجوز وصيته لها أم لا (قال) وصيته باطل

﴿ في الرجل يوصي لصديقه الملائف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لصديق ملاطف أيجوز ذلك أم لا فى قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك اذا كان الثلث يحمله وان كان أكثر من الثلث لم يجز فى ذلك الا الثلث الا أن يجيز الورثة ﴿ قلت ﴾ فان أقر له بدين (قال) هذا لا يجوز اذا كان الورثة عصبية وما أشبههم لانه يتهم اذا كان ورثته أباعد فيما أقر به للصديق الملائف عند مالك (قال) وان كان ورثته ولده لم يتهم وجاز ما أقر به للصديق الملائف ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان ورثته أبويه أو زوجته أو ولد ولده (قال) أرى الابوين من ذوى قرابته فلا يجوز ولم أسمع من مالك وولد ولده بمنزلة ولده يجوز اقراره للصديق الملائف معهم بالدين

﴿ في الرجل يوصى فيمول على ثلثه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى فى مرضه فعال على ثلثه أيجوز من ذلك الثلث فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بينه وبين المرأة ذات الزوج أجزت للمريض اذا عال على الثلث فى قول مالك والمرأة اذا عال على ثلثها لم تجز منه شيئاً (قال) لان المريض لا يريد الضرر انما يريد بذلك البر لنفسه فلا يجوز الا الثلث والمرأة صنيعها كله اذا زادت على ثلثها فذلك ضرر كله عند مالك فما كان ضرراً لم يجز منه شئ فلا

ينبغي أن يجاز بعض الضرر ويترك بعضه ﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي لرجل بعبد وهو قيمة ألف درهم وأوصي لرجل آخر بداره وقيمة الدار ألف درهم وترك ألف درهم سوى ذلك وأبت الورثة أن يجيزوا ذلك (قال) يقال لهم أسلموا إلى صاحب الدار مبلغ وصيته من الثلث في الدار وأسلموا إلى الموصي له بالعبد مبلغ وصيته في العبد ويقال للورثة اجلسوا ما بقي من العبد والدراهم والدار . وتفسير ذلك أن الدراهم ألف درهم والدار قيمتها ألف درهم والعبد قيمته ألف درهم فيكون للموصي له بالعبد نصف العبد وللموصي له بالدار نصف الدار فهذا ثلث الميت ويبقى في أيدي الورثة ألف درهم ونصف العبد ونصف الدار فهذان ألفان ألف درهم ناضية وخمسائة في العبد وخمسائة في الدار فهذان ألفان تمام الثلثين وهذا الذي أخذ به

— في الرجل يوصي بوصايا ثم يفيد مالا بعد الوصايا —

﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي لرجل بثلاث ماله ولا مال له يوم أوصى ثم أفاد مالا فأت (قال) ان علم الميت بما أفاد فللموصي له ثلثه وهذا قول مالك وان لم يعلم فلا شيء له ﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي وله مال ثم نفد ماله ذلك الذي كان عنده يوم أوصى ثم أفاد مالا بعد ذلك فأت تكون وصاياه في هذا المال في قول مالك (قال) نعم اذا أقر وصيته فهي في ماله الذي كان في يديه يوم أوصى وفي كل مال يفيد به بعد ذلك مما علم به قبل موته ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان أوصى بوصايا فورث مالا لم يعلم به أو علم به أيكون لأهل الوصايا في ذلك المال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من أوصى بمتق أو غيره وله مال لم يعلم به مثل الميراث يكون بأرض قد ورثه ولم يعلم به فأت فان ذلك لا تدخل فيه الوصايا لا عتق ولا غيره (قال مالك) الا أن يكون قد علم به بعد ما أوصى قبل أن يموت فان الوصايا تدخل فيه علم به في مرضه أو غير مرضه فذلك سواء تدخل فيه الوصايا (قال ابن القاسم) قال مالك الا المدبر في الصحة فانه يدخل فيما علم به وفيما لم يعلم به في الحاضر والغائب (قال) وكذلك كل دار أعمرها أو أرض حبسها في صحته فرجعت بعد موته فان الوصايا تدخل فيها اذا

كانت ترجع غير حبس فان الوصايا تدخل في ذلك (قال) وهذا قول مالك
﴿ قلت ﴾ فان كانت انما رجعت اليه هذه الاحباس مالا بعد موته بعشرين سنة وقد
اقتسموا المال الا ان اهل الوصايا لم يستكملوا وصاياهم (قال) يرجعون في هذا
الذي رجع من هذا الحبس لانه انما رجع مالا للميت فيأخذون ثلثه وهذا الحبس
اذا كان عمرى أو سكنى هو الذى يرجع ميراثا وترجع فيه الوصايا فأما الحبس المبتل
فلا يرجع ميراثا ولا ترجع فيه الوصايا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الموالي
المدنى يحدث عن عبد الحكم بن عبد الله أن رجلا أوصى بثلث ماله فقال على ثلثه
ثم وجد للرجل مال ورثه من نسب له لم يعلم به فقال صاحب الثلث لى في هذا حصة
فقال رجل من القوم هل لك أن أعطيك ثلاثين ديناراً فأبى فاختصم الى عمر بن عبد
العزيز وأبان بن عثمان عنده فقال له أبان خذ الثلاثين قال أصلحك الله المال أكثر من
ذلك فقال أبان فلا ثلاثين لك ولا غيرها انما أوصى الرجل فيما عرف وليس له حق فيها لم
يعرف ﴿ قال ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن الاسود بن عبد الله بن هشام أن عمر بن
عبد العزيز قضى عليه بمشورة أبان بن عثمان قال أبان وهو الذى نوى حين أوصى
﴿ رجال من أهل الدلم ﴾ من عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة ومكحول أن
وصيته لا تجوز الا فيما علم عن ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علف عن عبد الرحمن
ابن يزيد عن مكحول أنه قال في رجل أوصى بالثلث ثم قتل قال ليس لاهل الوصايا من
الدية شئ ﴿ وقال ربيعة ﴾ في رجل أوصى فقال كل مملوك لى حر وقد ورث رقيقا
باليمن حين قال ذلك لم يعلم بهم قال ربيعة هم مملوكون ﴿ وسألت ﴾ مالكاً عن ذلك فقال
لا يعتق عليه الا من علمه منهم ومن غاب علمه عنه فلا يعتق وقال لان الناس انما
يوصون فيما علموا من أموالهم (وقال) ذلك أبان بن عثمان وغيره

﴿ في الرجل يوصى بالزكاة وله مدبر وأوصى ﴾

﴿ بزكاة ويعتق بتل وباطعام مساكين ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل مالك بن أنس عن الرجل يهلك ويوصى بزكاة عليه ويترك مدبراً

له في صحته ولا يسع الثالث ذلك (فقال) لا يفسخ التدبير شيء وان التدبير في الصحة مبدأ على الزكاة وعلى العتق الواجب وغيره لان التدبير لا يفسخه شيء وليس للميت أن يرجع في تدبيره قبل موته والوصية بالعتق للميت أن يرجع فيها قبل موته لانها وصية ولم يره مثل ما أعتق وبثله في مرضه وقال الزكاة مبدأ على العتق المبطل في المرض وغيره والمدبر في الصحة مبدأ على الزكاة ﴿قال﴾ وقال مالك والزكاة في الثالث انا أوصي بذلك مبدأ على العتق وغيره الا التدبير في الصحة وهي مبدأ على التدبير في المرض ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو أن رجلاً مرض مرضاً فجاءه مال كان غائباً عنه أو حلت زكاة مال له يعرف ذلك وهو مريض فأمر بادهاء زكاته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا إذا جاء مثل هذا الأمر وان كان مريضاً فأراه من رأس ماله وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في صحته حتى يوصي به فيكون في ثلث ماله كذلك سمعت مالكا يقول ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصي بزكاة عليه وبأن يطعم عنه المساكين من نذر واجب أو أوصي أن يطعم عنه من صوم رمضان أو أوصي بشيء من الواجب أيكون في الثلث أم في رأس المال في قول مالك (قال) بل في الثلث عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت من أوصى فقال حجوا عني حجة الاسلام وأوصي بعتق نسمة ليست بعينيها وأوصي بأن يشتروا عبداً بعينه فيعتقوه عنه وأعتق عبداً في مرضه فبثله ودبر عبداً وأوصي بعتق عبد له آخر بعد موته وأوصي بكتابة عبد له آخر وأوصي بزكاة بقيت عليه من ماله وأمر بديون للناس في مرضه (قال) قال مالك الديون مبدأ كانت لمن يجوز له اقراره أو لمن لا يجوز اقراره له ثم الزكاة ثم العتق المبطل والمدبر جميعاً لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه (قال) قال مالك ثم العتق بعينه والذي أوصي أن يشتري بعينه جميعاً لا يبدأ أحدهما على صاحبه (قال) ثم المكاتب ثم الحج والرقبة بغير عينها سواء فإن كانت الديون لمن يجوز اقراره له أخذها وان كانت لمن لا يجوز له اقراره رجعت ميراثاً الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم تكون الوصايا في ثلث ما بقي بعدها ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الرجل يقتل الرجل

خطأ فيموت القاتل وعليه رقبة فتلك الرقبة من الثالث (قال مالك). وان أوصى بها يبدأ الدين عليها (وقال) النخعي إبراهيم فيمن أوصى بزكاة أو حج قال هو من ثلثه

❦ في الرجل يوصي بشراء عبد بعينه أن يعتق وهو قد أعتق عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال اشترى عبد فلان بعينه فأعتقه عني وقال أعتقوا عبدي فلانا بعد موتي بأيهما يبدأ (قال) بهما جميعا في الثلث لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه عند مالك ❦ قلت ❦ فان قال أعتقوا فلانا لعبد له بعد موتي وقال اشترى نسمة فأعتقوها عني بأيهما يبدأ في قول مالك (قال) بالعبد الذي بعينه

❦ في الرجل يوصي بنفقة في سبيل الله ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يوصي بالنفقة في سبيل الله فقال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله (قال) وكلته في ذلك غير مرة فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء

❦ في الرجل يوصي بثلث ماله لفلان وللمساكين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلا قال ثلث مالي لفلان وللمساكين (قال) بلغني عن مالك في رجل أوصى بثلث ماله في سبيل الله والفقراء واليتامى قال مالك يقسم عليهم على وجه الاجتهاد ولم يره أثلاثا وذلك رأيي ❦ قلت ❦ هذا لا يشبه مسألتني لأن مسألتني قد أوصى بثلثه لرجل بعينه وللمساكين فلم لا تجمل لهذا الرجل نصف الثلث (قال) لا يكون له عندي نصف الثلث لأنه جعله له وللمساكين فلا أرى له نصف الثلث ولم أسمعه من مالك ولا كني أرى أن ينظر في ذلك على قدر الاجتهاد

❦ في الرجل يوصي بعقب عبده الى أجل ولرجل بثلثه أو بمائة دينار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أوصى رجل بعقب عبده بعد موته بستة أشهر أو بشهر أو ما أشبه ذلك وأوصى لرجل آخر بثلث ماله أو بمائة دينار من ماله (قال) قال مالك ثلث

الميت في العبد لانه جعل عتقه الى أجل ويقال للورثة ان شئتم فادفعوا المائة الى الموصي له أو الثالث الذي أوصى به وأخروا خدمة العبد الى الاجل فان أبوا كانت الخدمة لصاحب الوصية الى الاجل وان مات العبد قبل الاجل كان مترك لاهل الوصايا الذين أوصى لهم بالمال وقد صار العتق هاهنا مبدأ على الوصايا الا أنه لا يمتنع الا الى الاجل وصارت الخدمة التي في ثلث الميت وهو العبد لاهل الوصايا الا أن يجيز الورثة وصية الميت فيدفعوا وصية الميت كلها وتكون لهم الخدمة اذا كان العبد يخرج من الثلث (قال) عبد الرحمن بن القاسم وان كانت قيمة العبد أكثر من الثلث خير الورثة بين أن ينفذوا ما أوصى به الميت وبين أن يعتقوا ما حمل الثلث من العبد بتلا وتسقط الوصايا لان العتق مبدأ على الوصايا ﴿قال سحنون﴾ وهذا قول أكثر الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿في الرجل يدبر عبده في مرضه ويعتق آخر ان حدث به حدث﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان دبر عبداً له في مرضه وقال لا آخر ان حدث بي حدث الموت فهو حر (قال) قال مالك يبدأ المدبر وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافاً الا أشهب فانه يأباه

﴿في رجل يبيع عبده في مرضه ويحابي في بيعه ويمتق آخر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان باع عبداً في مرضه وحابي فيه وقيمة العبد الثلث وأعتق عبداً له آخر وقيمة العبد المعتق الثلث بأيهما يبدأ (قال) قال مالك في الذي يوصى بوصية في مرضه ويوصى بعتق ان العتق مبدأ ولم أسمع في البيع شيئاً أقوم على حفظه وأرى البيع مثل الوصية وماحابي به في البيع فهو بمنزلة الوصية لان ماحابي به انما هو هبة (قال) وقال مالك في المحاباة في المرض انما هي من الثلث ﴿قال سحنون﴾ وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافاً



﴿ في الرجل يوصي بعقده في مرضه ويعتق آخر على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال عبدى ميمون حرّ بعد موتى وعبدى مرزوق حرّ على أن يؤدي الى ورثتى ألف درهم والثالث لا يحملهما جميعاً أو يحملهما كيف يصنع بهما في قول مالك (قال) قال مالك فى الذى يوصى بعقده ويوصى بكتابة عبده آخر ان الموصى بعقده يبدأ به على الموصى بكتابه فأرى هذا اذا أوصى بعقده على أن يؤدي الى الورثة ألف درهم أو يعطى لآخر ألف درهم ان عجلها تحاصفاً فى الثالث هو والموصى بعقده بغير مال وان لم يعجل المال بدئ بالذى أعتق بغير مال فان كان فى الثالث فضل لا يسع الباقي قيل للورثة اما أمضيتم لهذا ما قال الميت واما أعتقتم منه ما بقى من ثلث الميت (قال) وانما رأيت أن يتحصا فى الثالث اذا عجل الموصى له بعقده بمال يؤديه اذا عجل المال لان مالكاً سئل عن رجل أوصى بعقده له وأوصى بعقده عبده آخر الى شهر (قال) قال مالك اذا قرب هكذا رأيت أن يتحصا جميعاً (قال) قال مالك وان قال الى أجل بعيد الى سنة أو ما أشبهه قال مالك رأيت أن يبدأ بالمتبطل وقد قيل ان الموصى بعقده مبدأ على غيره ممن أمر أن يؤخذ منه مال ويعتق

﴿ في الرجل يوصى بحجج ويعتق رقبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى أن يحجج عنه حجة الاسلام وأوصى أن يعتق عنه رقبة (قال) قال لى مالك الرقبة مبدأة على الحج لان الحج ليس عندنا أمراً معمولاً به وقد قال أيضاً انهما يتحصان واذا أوصى لرجل بمال وأوصى بعقده رقبة تحاصفاً واذا أوصى بمال وأوصى بالحج تحاصفاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان حمل الثالث الرقبة وبعض الحج ولا يحمل أن يحجج عنه من بلاده ولكن يحمل بقية الثالث أن يحجج عنه من مكة (قال) أرى أن يحجج عنه بقية الثالث من حينما بلغ أن يحجج به عنه ﴿ وقال مالك ﴾ فى الرجل يوصى أن يحجج عنه فلم يبلغ ثلثه الا ما يحجج به عنه من المدينة أو من مكة قال أرى أن ينفذ ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهذا رأيى أن ينفذ وصيته اذا أوصى به وان لم يوص فلا أرى

أن يحج عنه ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره أن يتطوع الولد من مال نفسه فيحج عن أبيه (قال) نعم هذا لم يزل قوله وكان يقول لا يعمل أحد عن أحد ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن خميد عن خالد بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل أوصى بثلاثين ديناراً في رقبة تمتق عنه وأوصى بثلاثين ديناراً بين ثلاثة نفر وأوصى بثلاثين ديناراً للنزاة فكانت الوصية أكثر من الثلث (قال ربيعة) يتخاصون في الثلث وذلك لأنه أوصى في رقبة تشتري فتمتق عنه وليست الوصية في الرقاب كنعو المملوك في يديه بعتقه والمملوك إذا أعتقه صاحبه في وصيته وكان العول في الوصايا فإن أدخل عليه شيء من العول كان مملوكاً كله في حرمة وأمره إذا دخل في رقبته شيء من الرق كان مملوكاً وأنه إذا أوصى بالرقبة وأدخل العول فأنما يؤخذ من الثمن ويبيع بما بقي فيتم وإن لم يبلغ ثمن رقبة لم تدخل على أحد مظلمة وأعين بما بقي في رقبة إذا لم يبلغ الثمن رقبة تمتق عنه

﴿في الرجل يوصي بوصايا ويعتق عبده﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن أوصى بوصايا وأعتق عبده في مرضه أو قال هو حر بعد موته (قال) قال مالك إن كان عبداً بعينه يملكه فهو حر مبدأً وإن أوصى أن تشتري رقبة بعينه فهي أيضاً مبدأة مثل ما يقول اشتروا عبد فلان بعينه فأعتقوه وإن أوصى بدنانير في رقبة فهو يحاص أهل الوصا ولا يبدأ ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن رجل حدثه عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال إذا أوصى الرجل بوصايا وبعتاقة بدئ بالعتاقة ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وشريح وربيعة أنهم كانوا يقولون فيمن يوصي بعتق وبصدقة أنه يبدأ بالعتاقة قبل الصدقة والوصية فما فضل بعد العتاقة كان فيما بينهما بالخصص ﴿وسمعت﴾ حيوة بن شريح يقول حدثني السكن بن أبي كريمة أنه سأل يحيى بن سعيد الأنصاري عن الرجل يوصي بوصايا كثيرة وعتاقة أفضل من الثلث (قال) بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بأن يبدأ بالعتاقة (قال) وقد صنع ذلك أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

﴿ في الموصى يقدم في لفظه ويؤخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل الميت اذا أوصى بوصاياا فقدم في اللفظ بعضها قبل بعض هل ينظر في لفظه فيقدم ما قدم بلفظه في الثالث أو ينظر الى الذي هو أوكد فيقدمه بالثالث وان كان لفظ به وتكلم به في آخر الوصايا (قال) نعم انما ينظر في هذا الى الاوكد فيقدم في الثالث وان تكلم به في آخر الوصايا ولا ينظر الى لفظه الا أن يكون أوصى فقال ابدؤا بكذا ثم كذا فانما يبدأ بما قال وان كان الذي لم يده الميت هو أوكد فانه لا يقدم في الثالث لان الميت قد قدم غيره وهذا قول مالك وذلك أن الرجل يقول اشتروا لي غلاما بخمسين دينارا فأعتقوه مبدأ وأعتقوا فلاناً لعبد له بعينه فهذا الذي ليس بعينه يبدأ هاهنا على الذي بعينه لان الميت بدأه ولو لم يده الميت كما وصفت لك لكان المعتقد بعينه أول بالثالث فان فضل شيء كان للآخر ولا يلتفت الى لفظه في الكلام الا أن يديه الميت كما وصفت لك وقد قال الله تبارك وتعالى من بعد وصية يوصي بها أودين فاجتمع أهل العلم على أن الدين مبدأ على الوصايا

﴿ تم كتاب الوصايا الاول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب الوصايا الثاني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الثاني ﴾

﴿ في الرجلين يشهدان بالثالث لرجل ويشهد وارثان ﴾

﴿ بعق عبد والعبد هو الثالث ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذا الرجل بثالث ماله وشهد وارثان من ورثة الميت أن والدهما أعتق هذا العبد في مرضه والعبد هو الثالث (قال) ان كان العبد ممن لا يتهمان بجر ولانه اليهما صدقا في ذلك كما وصفت لك وبدى بالعق وان كان العبد ممن يتهمان بجر ولانه لم يصدقا على ورثة الميت من النساء فاذا لم يصدقا على النساء لم تجز شهادتهما وكانت الشهادة على الوصية جائزة وان شهدا وليس معهما من الورثة نساء وانما الورثة أولاد ذكور كلهم فأرى شهادتهما على العتق جائزة ويبدأ بالعق على الموصى له بالثالث اذا كان اللذان شهدا بعققه ليس ممن يتهمان في جر ولانه لانهما لا يتهمان أن يبطلا وصية الموصى له بالثالث اذا كان ولأب العبد المشهود له بالعق لا يرغب فيه ولا يتهمان عليه ومما يدل على ذلك انهما لو شهدا ومعها نساء فكان ممن لا يتهمان عليه لدناءته ولا يتهمان على جر ولانه جازت شهادتهما فشهادتهما مع النساء ومع الموصى له بالثالث بمنزلة واحدة اذا لم يتهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في النساء وهو رأي في الوصية

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر ولا مال له غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال في وصيته يخدم عبدي فلانا سنة ثم هو حر ولم يترك مالا غيره (قال) يقال لاورثة أتجيزون فان أبوا كان ثلثا العبد رقيقاً للورثة وثلثه حراً الساعة وتسقط الخدمة لان الخدمة والعنق لما اجتمعا ولم تتم الوصية فقطع به لهما كان العنق مبدأ على الخدمة ❦ قال سحنون ❦ وعلى هذا أكثر الرواة

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت اذا أوصي رجل لرجل بخدمة عبده سنة وليس له مال غيره أوله مال لا يخرج العبد من ثلثه (قال) قال مالك الورثة بالخيار ان أحبوا أن يسلموا خدمته سنة ثم يدفع اليهم العبد بعد السنة والا أسلموا اليه ثلث مال الميت بتلا (قال) وكذلك لو أوصي لرجل بسكنى داره سنة (قال) وهذا وخدمة العبد سواء وكذلك قال مالك اما أسلموا اليه سكنى داره سنة واما قطعوا له بثلث الميت وهذا مخالف له اذا أوصى له برقة العبد والدار كذلك اذا لم يحمله الثالث قطع له فيهما واذا كان خدمة أو سكنى فلم يجزوا قطع له بالثلث ثلث الميت وهذا قول مالك وأكثر الرواة اذا أوصي بخدمة العبد أو سكنى الدار وليس له مال غير ما وصى به أوله مال لا يخرج منه ما أوصى له به من الثالث فهذا أصل من أصول قولهم

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة أو حياته ولا آخر برقبته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة وبرقبته لا آخر والثلث يحمله أولاً يحمله (قال) ان حمله الثالث فالخدمة مبدأة وان لم يحمله الثالث فأرى أن يقطع من العبد بقدر ما حمل الثالث فيخدم الذي جعلت له الخدمة السنة ان كان الذي حمل الثالث النصف خدم الورثة يوماً وخدم الموصي له بالخدمة يوماً حتى اذا مضت السنة صار نصفه للذي أوصى له به بتلا ❦ قال سحنون ❦ وهذا قول الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً اذا حمله الثالث ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ثلاثة أعبد قيمتهم

سواء وقد أوصى لرجل بخدمة أحدهم ولا آخر برقة آخر ولم يدع مالا سواهم (قال)
يقال للورثة أنفذوا وصية الميت فإن أبوا قيل لهم فابروا من ثلث الميت الى أهل الوصايا
يتخاص فيه أهل الوصايا بقدر وصاياهم ﴿ قلت ﴾ وكيف يتخاص هذان (قال) اذا
كانت الوصية بالخدمة حياته فانه يمر هذا المخدم فينظر ماتسوى الخدمة حياته على
غررها أو حياة العبد ان كان العبد أقلمما تعميراً وينظر الى قيمة العبد الذي أوصى به
للآخر يتخاصان في ثلث الميت هذا بقيمة الخدمة وهذا بقيمة العبد ﴿ قلت ﴾ أفيكون
للذي أوصى له بالخدمة قيمة خدمته بتلا من ثلث مال الميت يحاص به الموصى له بالرقبة
ويأخذ لنفسه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾
وما معنى قول مالك في الخدمة انها تقوم على غررها (قال) على الرجاء والخوف انه
يؤاجر على ذلك بمنزلة أن لو قيل لهم بكم يتكاري هذا الى انقضاء مدة هذا الرجل ان
حي الى ذلك الاجل فهو لكم وان مات قبل ذلك فقد بطل حكمكم ويخاص له بأقلمما
تعميراً المخدم أو العبد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أوصى في مسئلتى التى سألتك عنها مع
ذلك بالثلث أيضاً (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاخرجوا من ثلث مال الميت
الى أهل الوصايا فيكون بين أهل الوصايا بحال ما وصفت لك وهذا قول مالك
ويضرب صاحب الخدمة بقيمة خدمته في الثلث بتلا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى
برقة عبده لرجل وبخدمته لآخر والثلث لا يحمل العبد (قال) يقال للورثة أجزوا
وصية الميت فإن أبوا قيل لهم فابروا من ثلثه فيكون ثلثه في العبد الذى أوصى بخدمته
فيخرج من ذلك العبد مبلغ ثلث الميت فيعطاه الموصى له بخدمته فيخدمه بقدر ما حمل
الثلث من العبد ان حمل الثلث نصفه خدمه يوماً وخدم الورثة يوماً وللورثة أن يبيعوا
حصتهم وأن يصنعوا بها ماشاؤا فاذا انقضى أجل الخدمة ان كانت الى سنين وقتها
الميت أو الى موت المخدم فاذا انقضت الخدمة رجع ما حمل الثلث من العبد الى
الموصى له بالرقبة لانه انما جعل الميت الرقة لصاحب الرقة بعد خدمة المخدم لانه اذا
كانت الخدمة ووصية الرقة في عبد بعينه فالخدمة مبدأة لانه كانه قال له اخدم فلانا

كذا وكذا سنة أو حياته ثم أنت بعده لفلان ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي
 أوصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر فقلت الخدمة مبدأة في قول مالك أرأيت اذا
 انقضت الخدمة وقد كان يوم قاسم الورثة أهل الوصايا كان العبد هو الثلث يحتاج
 الى أن يقوم اليوم أيضاً اذا انقضت الخدمة ليعرف أهو ثلث الميث أم لا اذا أردت أن
 تدفعه الى هذا الموصى له بالرقبة (قال) لا لانه انما كانا اجتماعاً جميعاً في هذا العبد
 وكانت وصيتهما فيه فأسلم اليهما يومئذ وهو مبلغ الثلث فلا أبالي زادت قيمته بعد
 ذلك أو نقصت ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى لرجل بمائة دينار
 ولا آخر بخدمة عبده حياته ثم هو حر فكان العبد كفاف الثلث (قال) قال مالك
 يعمّر الذي أوصى له بالخدمة حياته أو العبد ان كان أقصرهما تعميراً على قدر ما يرى
 الناس فينظر كم ذلك فتقوم خدمته تلك السنين ذهباً ثم يتخاص هو وصاحب المائة في
 خدمة العبد فاذا هلك الذي أوصى له بالخدمة فالعبد حر اذا حمله الثلث وكانت قيمة
 العبد والثالث سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال في وصيته لفلان مائة دينار ولفلان خدمة
 عبدي هذا حياته ولفلان لرجل آخر أيضاً رقبته العبد الذي أوصى بخدمته حياته
 والثالث لا يحمل وصية الميت (قال) مالك يقال للورثة أسلموا وصية الميت وأجزوها فان
 أبوا قيل لهم ابرؤا من ثلث الميت فيتخاصون في الثلث الموصى له بالمائة والموصى له
 بالخدمة والموصى له بالرقبة ولا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقبة الا بقيمة العبد
 لا يضربان باكثر من ذلك لان وصيتهما واحدة وانما هي رقبة العبد فينظر ما صار
 للموصى له بالخدمة وللموصى له برقبته العبد في الثلث اذا حاص صاحب المائة اخذاً
 ذلك في العبد فيخدم الموصى له بالخدمة يبدأ على صاحب الرقبة فاذا مات صاحب
 الخدمة الموصى له بالخدمة صار العبد لصاحب الرقبة ويكون صاحب المائة شريكاً
 للورثة بمبلغ وصيته من الثلث في جميع مال الميت وفيما بقي من العبد في يدى الورثة
 مما لم يحمله الثلث ﴿ قلت ﴾ ولا تشبه هذه الوصية التي قبلها التي قال فيها الميت
 يخدم عبدي فلا نأحياته ثم هو حر ولفلان مائة دينار (قال) نعم لا تشبهها وهما مختلفان

لان الموصى له بعقده بعد الخدمة ليس هاهنا مال انما اوصى الميت بخدمة وبمائة دينار فانما يعمر الموصى له بالخدمة فيشرع مع الموصى له بالمائة في الثلث بمبلغ قيمة الخدمة التي اوصى له بها وهذا لذى اوصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر وبمائة دينار فقد اوصى الميت هاهنا برقبة العبد وبخدمته فرقبة العبد هاهنا في هذه المسئلة وقيمة الخدمة انما هي وصية واحدة لا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقبة مع أهل الوصايا الا بقيمة العبد فما خرج لهما من العبد في المحاصة من الثلث بدئ به الموصى له بالخدمة فاذا انقضت الخدمة رجع ما كان من العبد في الخدمة للموصى له بالرقبة ولا يعمر المخدم في هذه المسئلة ويعمر في المسئلة الاولى التي فيها العتق ﴿ قلت ﴾ وفي مسألة العتق اذا اوصى بعتقه وبخدمته ماعاش لفلان وبمائة دينار لفلان لم لم يبد مالك العتق على المائة وعلى الخدمة والعتق مبدأ في قول مالك على الوصايا (قال) لان العتق هاهنا لم يسقط ولا يمتق العبد هاهنا الا الى الاجل الذي جعل عتقه اليه وهو قبل الاجل عليه الخدمة فيتخاص صاحب المائة والموصى له بالخدمة في تلك الخدمة فتكون خدمة العبد بين الموصى له بالخدمة وبين الموصى له بالمائة الديار اذا كان العبد هو الثلث فاذا انقضت الخدمة خرج العبد حراً وليس للعبد حجة في العتق قبل محل الاجل لان عتقه انما هو الى أجل فان كان الثلث لا يحمل جميع العبد وأبي الورثة أن يجيزوا وصية الميت عتق من العبد بمبلغ الثلث بتلا وسقطت الوصايا بالخدمة وغير الخدمة لان الوصايا حالت ورجعت الى المحاصة فكان العتق حينئذ مبدأ على ما سواه ﴿ قلت ﴾ رأيت ان قال رجل في وصيته عبدي يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً من السنين وأوصى أن رقبة فلان لرجل آخر ولم يقل من بعده كيف يصنع بهذا أتكون الوصية هاهنا بالخدمة انما هي حياة المخدم فقط ثم يرجع العبد اذا مات المخدم الى الموصى له بالرقبة أم لا في قول مالك (قال) لأعرف هذا في شيء من قول مالك انما قول مالك على وجهين الذي سمعت أنا منه اما أن يقول غلامى يخدم فلاناً عشر سنين أو يقول حياة المخدم فاذا انقضت المخدم أو انقضت العشر السنين فهو لفلان

فهذا الذى نعرف وأما اذا جعل لواحد خدمته ولم يوقت وجعل لآخر رقبته فأرى أن يتخاصصا تقوم الرقبة وتقوم الخدمة على غررها حياة الذى أخدم ثم يتخاصصان فيها جميعاً على قدر ذلك (قال) وقال مالك من أخدم رجلاً عبداً إلى أجل من الآجال مات المخدم قبل أن يتقضى الاجل فإن العبد يخدم ورثة المخدم بقية الاجل اذا كان على ما وصفت لك ليس من عبيد الحضنة والكفالة وإنما هو من عبيد الخدمة ولو أن رجلاً قال لرجل اشهدوا أنى قد وهبت خدمة هذا العبد لفلان ثم مات الذى أخدم كان لورثته خدمة العبد ما بقى الا أن يكون إنما أراد حياة المخدم ويستبدل على ذلك فى مقاتله انه إنما أراد حياة المخدم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب اذا أوصى فى عبد يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً من السنين وأوصى برقبة العبد لرجل آخر ولم يقل من بعد موت الموصى له بالخدمة فهذه وصية واحدة فى العبد فالخدمة هي حياة الموصى له بالخدمة وقال أيضاً لو أن رجلاً قال لرجل اشهدوا أنى قد وهبت خدمة هذا العبد لفلان فانما هو حياة فلان ولو كان أراد حياة العبد لكانت الرقبة للموهور له بالخدمة لأنه لما لم يكن له مرجع الى سيده فقد انبت منه الموهور له

﴿ فى الرجل يوصى لرجل بخدمة عبده حياته ﴾
 ﴿ وبما بقى من ثلثه لا آخر ﴾

﴿ قال ﴾ أرايت اذا أوصى لرجل بخدمة عبده حياته وقال ما بقى من ثلثي لفلان فأصابوا العبد الذى أوصى الميت بخدمته هو الثلث (قال) أرى اذا نفذت الخدمة فأراه للذى أوصى له ببقية الثلث زادت قيمة العبد أو نقصت لانه كان ثلث الميت يوم أخرج وإنما القضاء فيه يوم أخرج وفوت ﴿ وسمعت ﴾ مالكاً وسئل عن رجل قال دارى حبس على فلان حياته وما بقى من ثلثي لفلان فكان الثلث كفاف الدار ترى لمن أوصى له ببقية الثلث اذا رجعت الدار أن يرجع فى الدار (قال) نعم أرى أن يرجع فى الدار فيأخذها كلها لان الدار بقية الثلث ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال غلامى يخدم فلاناً حياته وما بقى من ثلثي لفلان (قال) قال مالك يهبطى صاحب الخدمة

الغلام كله فان رجع الغلام يوما ما رجع الموصى له ببقية الثلث فيأخذ بقية الثلث ﴿قلت﴾
ويأخذ الغلام كله أم لا (قال) نعم أرى أن يأخذه كله ﴿قلت﴾ ويكون العبد لهذا
الذي أوصى له بما بقي من الثلث اذا كان قيمة العبد الثلث (قال) نعم أرى أن يأخذه
كله اذا رجع

✽ في الرجل يوصى بوصايا وبعمارة مسجد ✽

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بوصايا وبعمارة مسجد (قال ابن القاسم) بلغني عن
مالك في رجل أوصى فقال أوقدوا في هذا المسجد مصباحا أقيموه له وأوصى مع ذلك
بوصايا فكيف ترى أن يعمل فيه (قال) قال مالك ينظر كم قيمة ثلث الميت وإلى
ما أوصى به من الوصايا ثم يتجاوز في ثلث الميت يحاص للمسجد بقيمة الثلث وللوصايا
بما سمي لهم في الثلث فما صار للمسجد من ذلك في المحاصة أوقف له فيستصبح به فيه حتى
ينجز ونزلت هذه المسئلة فقال مالك فيها هذا وكذلك قال أكثر الرواة ﴿قال سحنون﴾
وكذلك اذا أوصى الميت بشئ ليس له غاية ولا أمد مثل أن يقول أعطوا المساكين
كل يوم خبزة أو قال اسقوا كل يوم راوية ماء في السبيل فهذا كانه انما أوصى بثلث ماله فانما
يحاص لهذا بالثلث اذا كان الميت قد أوصى مع هذا بوصايا ﴿قال سحنون﴾
وكذلك كل ما كان إلى الناس بغير أجل مثل أن يقول أعطوا المساكين درهما كل يوم
أو كل شهر ولم يؤجل فانهم يضرب لهم بالثلث اذا كان الميت قد أوصى معهم بوصايا

✽ في خلع الثلث من الورثة اذا لم يميزوا ✽

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بسكنى داره ولا مال له سواها (قال) يقال للورثة أسلموا
إليه سكنها والا فاقطعوا له بثلاث ابتلا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال
مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿سحنون﴾
وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان
أوصى رجل بأن تؤاجر أرضه من فلان سنين مسماة بكذا وكذا فنظروا إلى الأرض

فكانت قيمة الارض أكثر من ثلث الميت (قال) فانه يقال للورثة أسلموا ما أوصى له به الميت بالكراء الذي قال فان أبوا قيل لهم فاخرجوا له من الثلث ثلث الميت بتلا بغير ثمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى بوصاياا وللميت مال حاضر ومال غائب ويوصى بالثلث لرجل وبالربع لرجل آخر وبالسدس لآخر (قال) يقال للورثة أجزوا فان أبوا كان ذلك لهم ويقال لهم ابرؤا اليهم من ثلث الميت من المين والدين اذا خرج فيتحاص أهل الوصايا في ثلث هذه المين بقدر وصاياهم فاذا خرج الدين أخذوا ثلثه فيتحصون فيه أيضاً بقدر وصاياهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لى مالك فى الرجل يوصى لرجل بمائة دينار وله ديون وليس فيما ترك من المال الحاضر ما تخرج المائة من ثلثه (قال) قال مالك يخير الورثة فان أحبوا أن يعطوه المائة ويمجلوها له والا قطعوا له ثلث الميت حينما كان فى المين والدين فكذلك مسألتك اذا أبوا أن يميزوا قيل لهم ابرؤا اليهم من ثلث مال الميت حينما كان ﴿قلت﴾ أرأيت ان ترك مائة دينار ديناً ومائة دينار عيناً وأوصى لرجل بخمسين ديناراً من المين وأوصى لرجل آخر بأربعين ديناراً من الدين ما قول مالك فى هذا (قال) يقال للورثة أجزوا فان أبوا أن يميزوا قيل لهم اخرجوا لأهل الوصايا من ثلث الميت فى المين والدين وينظر الى قيمة الاربعين الدينار المين التى كان أوصى بها الميت لهذا الرجل ما تسوى الساعة نقداً فان قالوا تسوى الساعة نقداً عشرين ديناراً كان الثلث بينهما على سبعة أسهم للموصى له بالخمسين من ثلث المال الحاضر والدين خمسة أسهم وللموصى له بالاربعين من ثلث الدين والمال الحاضر سهران وهذا رأيي فكذلك مسألتك يقتسمون ثلث الميت فى المين والدين على سبعة أسهم لان مالكاً قال لو أن رجلاً أوصى لرجل بدين له فلم يحمل ذلك الثلث وأبى الورثة أن يميزوا قطعوا له من الدين والمين مبلغ الثلث (قال مالك) ولو أن رجلاً أوصى له بنقد فلم يكن له فيما ترك الميت من النقد ما يخرج وصيته من ثلث النقد وقالت الورثة قد عال وليس له أخذ المين وبلغنا^(٢) فى أخذ العرض خير الورثة فان أجازوا له ما أوصى له به من النقد والا قيل لهم اخرجوا له

من ثلث مال الميت حينما كانت ﴿قلت﴾ وأصل هذا من قول مالك ان الرجل اذا أوصى بوصية عال فيها على ثلثه وأوصى بأكثر من ثلث ماله في العين الحاضر فأبث الورثة أن تجيز ذلك فانه يقال للورثة اخرجوا لأهل الوصايا من ثلث مال الميت حينما كان فيكون لأهل الوصايا ثلث ما ترك الميت من عين أو دين أو عرض أو قرض أو عقار أو غير ذلك (قال) نعم الا في خصلة واحدة فان مالكا قد اختلف قوله فيها قال لنا فيها قولين اذا أوصى له بعبد بعينه أو دابة بعينها والثلث لا يحمله فأبث الورثة أن يجيزوا فانه يقال لهم ادفنوا اليه مبلغ ثلث مال الميت في الدابة أو في العبد لان وصيته وقمت فيه وقد قال مرة أخرى يبرؤن اليه من ثلث مال الميت حينما كان هو أكثر ما سمعت منه وأحب قوله الى أن يقطع له بثلث الميت في ذلك الشيء الذي أوصى له به الميت

﴿ في الرجل يوصي بثلث ماله الدين وبثلث ماله الدين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ترك مائة دينار عينا ومائة دينار دينا فأوصى لرجل بثلث الدين وأوصى لرجل آخر بثلث الدين (قال) هذا عند مالك جائز ﴿قلت﴾ ألا ترى هذا الميت هاهنا قد أوصى لهذا الذي قد أوصى له بثلث العين أكثر مما أوصى للموصى له بثلث الدين (قال) وما يبالي كان أكثر أو أقل لأنه انما يعطيه وصيته ألا ترى أنه يعطي صاحب العين وصيته من العين ويعطي صاحب الدين وصيته من الدين وهو ثلث الميت

﴿ في الرجل يوصي بعنقه عبده وله مال حاضر ومال غائب ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بعنقه عبده وله مال حاضر ومال غائب والعبد لا يخرج من المال الحاضر كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك يوقف العبد حتى يجتمع المال الحاضر والمال الغائب فاذا اجتمع المال قوم العبد فان خرج من الثلث عتق والا عتق منه مبلغ الثلث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال العبد المال الغائب بعبد عني أو أجهله

أجل بعيد فأعتقوا مني مبلغ ثلث هذا المال الحاضر وأوقفوا ما بقي مني حتى ينظر في المال الغائب فإن خرج أعتقتم مني ما يحمل الثلث وإن لم يخرج كنت قد عتق مني مبلغ ثلث المال الحاضر لأنني أتخوف أن يتلف المال الحاضر (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى له ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ إلا أن يكون في ذلك ضرر على الموصى والموصى له فيما يشتهد وجه مطلبه ويعسر جمع المال ويطول ذلك

﴿ في الرجل يوصي بوصايا ولا يحمل ذلك الثلث ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن ثلاثة رجال أوصى لهم رجل بثلاثين ديناراً ثلاثين ديناراً لكل واحد منهم والثلث لا يحمل ذلك فقال أحدهم لا أقبل الوصية (قال) قال مالك يحاص ورثة الميت بوصية الرجل الذي رد وصيته أهل الوصايا فيأخذون وصيته فيقتسمونها مع ميراثهم ﴿ قلت ﴾ أف يكون للرجلين ثلثا الثلث (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لأنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه ومات ودرج والوصية عنده على ذلك فلما رد واحد منهم رجع ما كان له إلى الميت فكان للورثة محاصة الباقي لأن الورثة دخلوا مدخل الراد وقد كان الراد لو لم يرد لحاصهم فلما رد وقعت الورثة موقعه لأن الميت أدخل كل واحد منهم على صاحبه وهذا قول الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالاً في الرجل يوصي للرجل بثلث الثلث أو بربع الثلث وآخرين بعدة دنائير أو دراهم أنهم يتحاصون فيها جميعاً في الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أوصي لرجل بثلث ماله ولا آخر بربع ماله ولا آخر بخمس ماله ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بعشرين ديناراً ولا آخر بجميع ماله (قال) قال مالك إذا أوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بخمس ماله ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بعشرين ديناراً فانظر ما تبلغ وصية كل رجل منهم وما تبلغ العشرون ديناراً من مال الميت كم هو فيضرب بها في جميع ثلث مال الميت ويضرب أهل الوصايا بمبلغ وصاياهم في ثلث مال الميت (قال) وكذلك جميع المال أنه يضرب في ذلك بالثلث وتفسير ذلك أنه إذا أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر

بالثالث ولا آخر بالنصف ولا آخر بعشرين ديناراً فانك تأخذ للجميع ستة أسهم والنصف ثلاثة أسهم والثالث سهمان وتنظر كم ماله فان كان ماله ستة ديناراً كان قد أوصى بالثالث أيضاً للموصى له بالدنانير لأنها عشرون ديناراً فيضرب معهم في الثالث بسهمين أيضاً فيقتسمون الثالث بينهم على ثلاثة عشر سهماً فيكون للموصى له بالجميع ستة أسهم وللموصى له بالثالث سهمان وللموصى له بالدنانير أيضاً سهمان وللموصى له بالنصف ثلاثة أسهم وحساب هذا على حساب عول الفرائض سواء ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وما أدركت الناس الا على هذا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه وانتقص كل واحد منهم بما دخل عليه من صاحبه وفضلهم في عطيته فهو لو كان ماله مائة دينار فأوصى لرجل بمائة دينار ولا آخر بخمسين ولا آخر بعشرين فقد فضل بعضهم على بعض وأدخل بعضهم على بعض وانتقص بعضهم بعض ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿ في الرجل يوصي بثلث ماله لآخر فيموت العبد وقيمه الثلث ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال في وصيته غلامي مرزوق لفلان ولفلان ثلث مالي ومرزوق ثلث ماله فات مرزوق قبل أن يقوم في الثلث بكم يضرب للموصى له بالثلث في المال (قال) بثلث المال في قول مالك لأن مرزوقاً حين مات بطلت وصية الموصى له بمرزوق ووصية هذا الموصى له بالثلث ثابتة فابقي من مال الميت له ثلث مال الميت لأن مرزوقاً لما مات فكان الميت لم يوص بشيء الا بثلث ماله لهذا الموصى له بالثلث ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك في صدر الكتاب انه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت وقول ربيعة فيه ان حقه قد سقط وان الذي مات كان الموصى لم يوص فيه بشيء وكأنه لم يكن له بمال قط

﴿ في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها لقوم شق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا أوصى بثلث ماله أو بربع ماله وأوصى بأشياء بأعيانها لقوم شق

(قال) ينظر الى قيمة هذه الاشياء التي كانت بأعيانها والى ثلث جميع ماله والى ربع جميع ماله فيضربون في ثلث مال الميت يضرب أصحاب الأعيان في الأعيان كل واحد منهم في الذي جعل له الميت بمبلغ وصيته ويضرب أصحاب الثلث والربع في بقية الثلث يكونون شركاء مع الورثة بمبلغ وصاياهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فان هلك الأعيان التي أوصى بها كلها بطلت وصايا أصحاب الأعيان وكان ثلث مابق من مال الميت بين أصحاب الثلث والربع يتحصون في ذلك في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يوصي بعبد له لرجل وبسُدس ماله لآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى بعبد له لرجل وأوصى بسُدس ماله لآخر كيف يكون هذا (قال) ينظر الى قيمة العبد فان كان العبد هو ثلث مال الميت كان للموصى له بالعبد ثلث الثلث في هذا العبد وكان للموصى له بالسُدس ثلث الثلث فيما بقي من العبد وبجميع مال الميت يكون شريكا للورثة بالسبع ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت قيمة العبد الذي أوصى به نصف الثلث وقد أوصى لآخر بالسُدس (قال) يكون للموصى له بالعبد جميع العبد يأخذ الموصى له بالسُدس وصيته فيما بقي يكون شريكا للورثة بخمس المال وهذا قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ قال علي بن زياد يكون شريكا للورثة بالخمسة ورواه علي عن مالك وعلى ذلك قول ابن القاسم

﴿ في الرجل يوصي لوارث ولاجنبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل بعبد لوارث وأوصى لأجنبي بوصية كيف يصنع (قال) قال مالك في رجل أوصى لأجنبي بوصية وأوصى لوارث أيضا (قال) قال مالك يتحصان يحاص الوارث الاجنبي بالصورة فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى لوارث وغير وارث فقال ثلث مالى لفلان ولفلان وأحدهما وارث ومعه ورثة (قال) قال مالك أما نصيب الوارث من ذلك فباطل يرد الى جميع الورثة الا

أن يجزوا له ذلك وأما غير الوارث فله نصيبه ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أوصى بوصية
 لوارث وأوصى بوصايا لأجنبيين ولم يسمع ذلك الثالث (قال) فإن كان الميت لم يترك
 وارثاً غير الذي أوصى له بدى بالأجنبيين في الثالث ولم يحاصهم الوارث بشي من
 وصيته وإن كان مع الوارث وارث غيره تحاص الوارث الذي أوصى له والأجنبيون
 في الثالث فما صار للأجنبيين في المحاصة أسلم إليهم وما صار للوارث من ذلك فإن
 شريكه في مال الميت يخبرون فإن أحبوا أن ينفذوا ذلك له أنفذوه وإن أبوا ردوا
 ذلك فافتموه بينهم على فرائض الله عز وجل ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب قال
 أخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن سميان وعبد الجليل بن حميد اليحصبي ويحيى
 ابن أيوب أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين الفرشي حدثهم أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح في خطبته لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بذلك وقال فإن أجازوا فليس لهم أن يرجعوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن
 عبد الله بن حبان اللائي عن رجل حدثه عن رجل منهم أنه سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول يا أيها الناس إن الله قد فرض لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن شبيب بن سعيد أنه سمع يحيى بن أبي أنيسة الجزري يحدث عن أبي
 إسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن
 يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل أوصى بثلاثة في سبيل الله فأراد
 بعض الورثة أن ينفذوا به قال ليس بذلك بأس فانه وإن كان وارثاً لمن أحق من خرج
 به إذا أذن الورثة وطبوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه
 قال في رجل أوصى بثلاثة في سبيل الله عز وجل قال فإن وليه يضعه حيث يرى في
 سبيل الله جل وعز فإن أراد وليه أن ينفذ به وله ورثة غيره يريدون الغزو فانه
 ينفذون فيه بالخصص فإن لم يكن له وارث غيره وهو يريد الغزو فليس به بأس أن

يستنفق منه بالمعروف فيما وضع فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن ربيعة في رجل توفيت امرأته وأوصت بوصية لبعض من يرثها وأوصت بوصية في سبيل الله عز وجل فسلم زوجها الوصية للورثة رجاء أن يعطوه الوصية التي في سبيل الله عز وجل لأنه غار ففنع الوصية التي في سبيل الله عز وجل فأراد أن يرجع فيما أبجاز للورثة من الوصية (قال) لا يرجع فيما أبجاز ولا يحتج في طلب رد ما أعطى لرجاء شيء لم يقطع اليه ولم يقر له به

﴿ في الرجل يوصي أن يحج عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في رجل أوصى عند موته أن يحج عنه ضرورة أحب اليه أن يحج عن هذا الميت أم من قد حج (قال) إذا أوصى بذلك أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب اليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب اليه إذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به ولا يستأجر له إلا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال) وإن استأجروا من لم يحج أجزأ ذلك عنهم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن دفعوا وصية هذا الميت الى عبد ليحج عن هذا الميت أجزأ عن الميت (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن العبد لا يحج له فمن ثم رأيت أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿ قلت ﴾ فالمرأة تحج عن الرجل والرجل عن المرأة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ والمكاتب والمعتق بمضيه وأم الولد والمدير في هذا عندك بمنزلة العبيد لا يحجون عن ميت أوصى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فمن يضمن هذه النفقة التي حج بها هذا العبد عن الميت (قال) الذي دفع اليهم المال ﴿ قلت ﴾ وهل يجوز أن يدفعوا الى عبد أو الى صبي أن يحج عن الميت في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز وأرى أن دفعوا ذلك الى عبد أو صبي ضمنوا ذلك إلا أن يكون عبداً ظنوا أنه حرّ ولم يعرفوه واجتهد الدافع ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس جهلهم بالذي يزيل عنهم الضمان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أوصى أن يحج عنه هذا العبد نفسه أو هذا الصبي نفسه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى

أن يدفع ذلك اليهما فيحجا عن الرجل اذا أذن السيد لعبده أو أذن الوالد لولده
 ولا ترد وصيته ميراثا لان الحج برّ وان حج عنه صبي أو عبد لان حجة العبد والصبي
 تطوع فاليت لو لم يكن ضرورة فأوصي بحجة تطوعا أنفذ ذلك ولم ترد وصيته الى
 الورثة فكذلك هذا ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي ان لم يكن له أب وأذن له الولي أن
 يحج عن الميت أيجوز اذنه (قال) لا أرى بذلك بأسا الا أن يخاف عليه في ذلك ضيمة
 أو مشقة من السفر فلا أرى ذلك يجوز ولم أسمع من مالك فيه شيئا وانما قلته لان
 الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في تجارة من موضع الى
 موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس فاذا كان هذا جائزا فإذن له أن يحج عن الميت
 اذا أوصى اليه الميت بذلك اذا أذن له الولي وكان قد قوى على الذهاب وكان له ذلك
 نظرا ولم يكن عليه ضررا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا يجوز للوصي أن يأذن
 لليتيم في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يأذن له الولي (قال) أرى أن يوقف المال حتى
 يبلغ الصبي فان حج به الصبي والا رجع ميراثا ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا الذي أوصى أن يحج عنه هذا الصبي علمنا أنه انما أراد
 التطوع ولم يرد الفريضة (قال) ولو أنه كان ضرورة وقصد قصداً رجل بعينه فقال يحج عني
 فلان فأبى فلان أن يحج عنه (قال) يحج عنه غيره (قال) وهذا قول مالك وقال وليس
 التطوع عندي بمنزلة الفريضة (قال) وهذا اذا أوصى بحجة تطوع أن يحج عنه رجل
 بعينه فأبى ذلك الرجل أن يحج عنه ردت الى الورثة ﴿سحنون﴾ وقال غيره لا يرجع
 الى الورثة والضرورة في هذا وغير الضرورة سواء لان الحج انما أراد به نفسه
 وليس مثل الصدقة على المسكين بعينه ولا هذا العبد بعينه لان تلك لأقوام بأعيانهم
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وهـ مثل ذلك مثل رجل قصد قصداً مسكين بعينه فقال تصدقوا
 عليه بمائة دينار من ثائي فأت المسكين قبل الموصي أو أبى أن يقبل رجعت ميراثا
 الى ورثته أو قال اشترى عبد فلان بعينه فأعتهوه عني في غير عني عليه واجب
 وأبى أهله أن يبيعوه رجعت الوصية ميراثا للورثة بعد الاستيناء والاياس من العبد

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال أحجوا فلانا حجة في وصيته ولم يقل عني أيمطى من الثلث شيئاً في قول مالك (قال) يمدى من الثلث بقدر ما يحج به أن حج فإن أبي أن يحج فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يقعد ولا يحج فإن أخذ المال ولم يحج أخذ منه ولم يترك له إلا أن يحج

﴿ في الرجل يوصي أن يحج عنه وارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي أن يحج عنه وارث (قال) سمعت مالكا يقول الوصية جائزة ويمطى هذا الوارث قدر النفقة والكراء فإن كان فيما أوصي به الميت فضل عن كرائه ونفقة مثله لم يعط الفضل ورد الفضل الى الورثة ﴿ قلت ﴾ متى سمعت هذا من مالك أراك هاهنا تخبر عن مالك أنه يجيز الوصية في الحج ويأمر بأن تنفذ وقد أخبرتني أن مالكا كان يكره ذلك (قال) إنما كان يكرهه ولا يرى أن يفعل به ويقول إذا أوصي به أنفذت الوصية ولم ترد ويحج عنه فهذا قول مالك الذي لانعله اختلف فيه عندنا ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذه الوصية في الحج التي تذكر عن مالك أفريضة هي أم نافلة (قال) الذي سمعنا من مالك في الفرائض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإن أوصى بذلك في غير فريضة رأيت أن تجوز وصيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي هذا الميت فقال يحج عني فلان بثلثي وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك إن كان وارثاً دفع اليه قدر كرائه ونفقته ورد ما بقي على الورثة (قال) وإن كان غير وارث دفع اليه الثلث يحج به عن الميت فإن فضل من المال عن الحج شيء فهو له يصنع به ما شاء ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل ما فضل عن الحج (قال) سألنا مالكا عن الرجل يدفع اليه النفقة ليحج عن الرجل فيفضل عن حجه من النفقة فضلة لمن تراها قال مالك إذا كانوا استأجروه فله ما بقي وإن كان أعطى على البلاغ رد ما بقي ﴿ قلت ﴾ فسرلى ما الاجارة وما البلاغ (قال) إذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه الاجارة له ما زاد وعليه ما نقص وإذا قيل له خذ هذه الدنانير فحج منها عن فلان على أن علينا ما نقص عن

البلاغ أو يقال له خذ هذه الدنانير فخرج منها عن فلان فهذا على البلاغ وليست هذه اجارة (قال) والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على أنهم قد ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج

❦ في المريض تحل عليه زكاة ماله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخرج رجل زكاة ماله ثم مات قبل أن ينفذها (قال) سألت مالكا عن الرجل تحل عليه زكاة ماله يقدم عليه المال الغائب من البلد ويعرف أنه قد حلت عليه زكاة ماله فيخرجها وهو مريض من أين تراها أمن رأس المال أم من الثلث (قال) قال مالك أما ما تبين هكذا حتى يعلم أنه قد أخرج ما حل عليه مثل أن يكون يأتيه المال الغائب أو اقضى الدين وهو مريض وقد حلت فيه الزكاة فأراها من رأس المال وليست من الثلث ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قدمت عليه أموال قد عرف الناس أن زكاتها قد حلت عليه واقضى ديونا قد حلت زكاتها عليه فمات من يومه قبل أن يخرج زكاتها أتجبر الورثة أم يؤمرون باخراج زكاته أم لا (قال) لا أرى أن يجبروا على ذلك الا أن يتطوعوا بذلك

❦ في الرجل يوصى بدينار من غلة داره كل سنة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لرجل بدينار من غلة داره كل سنة والثالث يحمل ذلك فأكرها الورثة بعشرة دنانير في أول السنة فدفعوا الى الموصى له دينارا ثم بارت الدار تسع سنين فلم يجدوا من يكثرها أو أكروها بأقل من دينار بعد ذلك أو انهضمت الدار (قال) يرجع الموصى له بالدينار على الورثة في تلك الدنانير التي أخذوها من كراء الدار أول سنة فيأخذ منها لكل سنة دينارا حتى يستوفيها لانها من كراء الدار ولأن كراء الدار لا شيء للورثة منه الا بعد ما يستوفي الموصى له ديناره وكذلك لو أكروها بعشرة دنانير في السنة فضاعت الدنانير الا دينارا واحداً كان هذا الدينار للموصى له بالدينار (قال) ولو قال أعطوا فلانا من كراء كل سنة دينارا لم يكن له من تلك العشرة التي أكروها تلك السنة الا دينار واحد فان بارت الدار بعد ذلك أو

انهدمت لم يكن للموصي له من تلك الدنانير شيء لأنه انما جعل له الميت من كراء كل سنة ديناراً (قال) وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حبس علي رجل خمسة أوسق من ثمرة حائطه في كل سنة فضى للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة فجذوا منها ثمراً كثيراً (قال) قال مالك يملأ لما مضى من السنتين لكل سنة خمسة أوسق يبدأ بها على الورثة فان كانت كفافاً أخذها وان أوصى فقال أعطوه من غلة كل سنة خمسة أوسق فضى للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة (قال) قال مالك يبدأ على الورثة فيأخذ لسنة واحدة وان كان كفافاً أخذه وان كان أقل لم يكن له في ثمرة العام الثاني قليل ولا كثير من نقصان العام الاول وان كان في العام الاول فضل عن خمسة أوسق كان للورثة ولم يكن على الورثة من نقصان العام الثاني شيء مما أخذوا من الفضلة في العام الاول

✽ في الرجل يوصي بغلة داره للمساكين ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان أوصى بغلة داره أو بغلة جناحه للمساكين أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك نعم

✽ في الرجل يوصي بخدمة عبده حياته فيريد ✽

✽ أن يبيعه من الورثة بنقد أو بدين ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان أوصى لي بخدمة عبده حياتي أيجوز لي أن أبيع ذلك من الورثة في قول مالك (قال) قال مالك من أخدم رجلاً عبداً حياته أو حبس عليه مسكناً فإنه يجوز له أن يشتريه منه ولا يجوز لاجنبي أن يشتريه منه (قال) الا أن مالكا قال فان أكل من صار له ذلك ممن يرجع اليه مثل الورثة انه جائز له أن يشتريه كما كان لصاحبه (قال) والله قال لي مالك في الرجل يعرى الرجل العربية ثم يبيع بمذ ذلك حائطه أو يبيع ثمرته انه يجوز لمشتري الثمرة أن يشتريه كما كان يجوز لصاحبه أن

يشتره ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في المساكن اذا سكن الرجل حياته في وصيته أو
 غير وصيته (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي أوصى لرجل بخدمة عبده له أيجوز
 له أن يبيعه من الورثة بدين في قول مالك (قال) لا أرى بذلك بأساً ولا أقوم على
 حفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لي أن أبيع خدمته من اجنبي مثل ما كان يجوز
 فيما بيني وبين الورثة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع خدمته من اجنبي لانه غرر
 لا بدري كم يمشي الا أن يوقت وقتاً قريباً وليس بالبعيد ﴿ قلت ﴾ وما هذا القريب
 (قال) السنة والسنين والامر المأمون ولا يكره الى الاجل البعيد الذي ليس بمأمون
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اكرت من رجل عبداً عشر سنين
 أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنه فقال ما رأيت أحداً يفعله وما أرى
 به بأساً ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين الخدمة التي أوصى بها وهذا الذي ابتداء اجارة
 العبد جوزته لهذا ولم تجوز له لذلك الاجل البعيد (قال) لان سيد العبد اذا مات
 ثبت الكراه لمن تشاركه على الورثة حتى يستكمل سنه ولان الموصى له بالخدمة
 اذا مات بطل فضل ما تشاركى اليه لانه يرجع الى الورثة ولا يجوز من ذلك الا الامر
 المأمون ﴿ قلت ﴾ فلو أوصى لرجل بخدمة عبده عشر سنين فأكراه الموصى له
 بالخدمة اكراه عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الموصى
 له بالخدمة حياته لان من أوصى بخدمة عبده سنين ثم مات الذي أوصى له بالخدمة
 العبد فورثته يرثون خدمته بقية تلك السنين ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي أوصى له بالخدمة
 عبده حياته فصالح الورثة من خدمته على مال أخذه فمات العبد وبقي المخدم حياً يرجع
 عليه الورثة بشئ مما أخذ منهم أم لا (قال) لا يرجعون عليه بشئ ﴿ قلت ﴾ وهذا
 قول مالك (قال) نعم وهو بيع تام لانهم انما أخذوه ليجوز فعلهم فيه فهو كاشراء التام

- في الرجل يوصى بسكنى داره أو بخدمة -

﴿ عبده لرجل يريد أن يؤجرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لي بسكنى داره أكون لي أن يؤجرها أم لا (قال) نعم

﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك ان أوصى لى بخدمة عبده (قال) نعم له أن يؤجره الا أن يكون عبداً قال له اخدم ابني ماعاش ثم أنت حر أو اخدم ابن أخي أو ابنتي أو ما أشبه هذا ثم أنت حر فيكون من العبيد الذين لا يراد بهم الخدمة وانما ناحتهم الحضانة والكفالة فليس له أن يؤجره لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده اخدم ابني أو ابنتي أو ابن أخي عشر سنين ثم أنت حر أو يقول اخدمه حتى يحتمل أو حتى تتزوج الجارية ثم أنت حر يقول ذلك لعبده أو لجارية له ثم يموت الذي قيل له اخدمه قبل الاجل ما يصنع بالعبد والوليدة (قال) قال مالك ان كان ممن أريد به الخدمة خدم ورثة الميت الى الاجل الذي جعل له ثم هو حر وان كان العبد ممن لا يراد به ناحية الخدمة لفرايته وانما أريد به ناحية الكفالة والحضانة والقيام عجل له العتق الساعة ولم يؤخره ﴿ قال ﴾ وقال مالك فهذا أمر قد نزل ببلدنا وحكم به وأشرت به (قال ابن القاسم) فانظر فان كان هؤلاء العبيد في مسائلتك من العبيد الذين يراد بهم الخدمة فله أن يؤجرهم وان كانوا ممن لا يراد بهم الخدمة وانما أريد بهم الحضانة فليس له أن يؤجرهم مثل الذي أخبرتك عن مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في رجل له عبد وله ابن فقال لعبده اذا تزوج ابني فلان فأنت حر فبلغ ابنه فتسرى أو قال الابن لا أتزوج أبداً وله مال كثير (قال) العبد عتيق وذلك لانه لم يكن لايه فيما اشترط لابنه حاجة طلبها لابنه الى العبد في تزوجه ولكن أراد أن يبلغ أشده وأن يستعين بالعبد فيما دون ذلك من السنين في حاجاته

﴿ في الرجل يوصي للرجل بشمرة حائطه حياته ﴾

﴿ فيصالحه الورثة من وصيته على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى لرجل بشمرة حائطه في حياته فمات الموصى والثلاث يحمل الحائط فصالح الورثة الموصى له بشمرة الحائط على مال دفنوه اليه وأخرجوه من وصيته في الثمرة (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يسكن الرجل داره حياته فيريد

بعد ذلك أن يتناع السكنى منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك فكذلك مسائلتك وأرى لصاحب النخل أن يشتريها ولورثته لأن الأصل لهم وإنما شراؤهم ثمرة النخل ما لم يشتر النخل كشرائهم السكنى التي أسكن في الفرر سواء فلا أرى به بأساً لأن كل من حبس على رجل حائطاً حياته أو داراً حياته فأراد أن يشتريهما جميعاً لم يكن بذلك بأس فهذا يدل على مسائلتك لأنه لا بأس بها لمن تصير الدار إليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وابن نافع وقال عبد العزيز بن أبي سلمة في الدار مثله ﴿ قال سحنون ﴾ والرواة كلهم في الدار على ذلك لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

❦ في الرجل يوصي بجنانه لرجل فيشتر الحائط ❦
❦ قبل موت الموصي أو بعد موته ❦

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلاً أوصى بجنانه لرجل في مرضه فأثمر الحائط قبل موت الموصي بسنة أو سنتين فمات الموصي والثالث يحمل الحائط وما أثمر في تلك السنين لمن تكون تلك الثمرة التي أثمرت النخل بعد الوصية وقبل موت الموصي في قول مالك (قال) قال مالك في رجل أوصى بخادمة لرجل فولدت قبل موت الموصي أن ولدها للورثة وليس للموصى له في ولدها شيء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أوصى بعتقها بعد موته ثم ولدت قبل موته فولدها رقيق فهذا يدل على أن الثمرة التي أثمرت النخل قبل موت الموصي أنها لا تكون للموصى له بالحائط وكذلك إذا أبرت النخل أو ألقحت الشجر قبل موت الموصي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما أثمر الحائط قبل أن يقتسموا أو يجمعوا المال ثم جمعوا المال فحمل الثالث الحائط لمن تكون الثمرة (قال ابن القاسم) في الرجل يدبر عبده ثم يموت فيوقف مال المدبر حتى يجمع مال الميت فيكتسب المدبر ما لا قبل أن يجمع مال الميت فإن مال المدبر الذي مات السيد عنه وهو في يديه يقوم في ثلث مال الميت ولا يقوم في ثلث الميت ما أفاد من مال كسبه بعد موت السيد ويكون ذلك موقوفاً فإن حمّله الثلث بماله الذي مات السيد وهو في يديه كان ما كسب أو أفاد للمدبر وللعبد الموصى بعنقه وللوصى له بالعبد إن كان أوصى به

لأحد (قال) وليس له أن يبيع ولا يشتري فإن فعل فرمح مالا في ماله الذي تركه
 سيده في يديه بعد موت سيده من سلع اشتراها كان ذلك الربح بمنزلة المال الذي
 مات السيد عنه وهو في يديه يقوم به مع رقبته والربح هاهنا خلاف للفوائد وللكسب
 (قال) وإن أعتقه في مرضه بتلا ولا مال للعبد فوق العبد لما يخاف من تلف المال
 فأفاد مالا (قال) فلا يدخل ما أفاد العبد بعد العتق قبل موت سيده ولا بعده في
 شيء من ثلثه وكان فيما أفاد بعد عتقه بتلا بمنزلة من أوصى له بالعتق بعد موت سيده
 ويجرى مجراه فيما كان في يديه وما أفاد (قال) وإن استحدث المريض الذي أعتق
 بتلا ديناً كان ما استحدث من الدين مضراً بالعبد ولمحمة لأن ما استحدث من
 الدين بمنزلة ما تلف من المال ولأنه كان لا يمنع من البيع والشراء (قال) والثمرة إذا
 ما أنثرت بعد موت الموصي فهي للموصى له إذا خرجت النخل من الثلث ولا
 تقوم الثمرة مع الأصل لأنها ليست بولادة فتقوم معها وإنما تقوم مع الأصل بعد
 موت الموصي الولادة وما أشبهها والثمرة هاهنا بمنزلة الخراج والغلة وهو رأي ❦ قال
 سحنون ❦ وقد قال لنا غير هذا القول وهو قول أكثر الرواة أن ما اجتمع في يدي
 المدبر بعد موت سيده من تجارة في حال الوقف لاجتماع المال مال السيد من كسبه
 أو في مال أن كان له قبل موت سيده من تجارة فيه أو من عمل يديه أو من فوائد
 طلعت له من الهبات وغيرها إلا ما جنى به عليه فأخذ له أرشاً فإن ذلك مال لسيده
 الميت لجميع ما صار في يد المدبر مما وصفت لك يقوم مع رقبته وهو كماله الذي مات
 سيده عنه وهو في يديه فإن خرجت الرقبة به من الثلث خرج حراً وكان المال
 له وإن لم يخرج فما خرج منه أن خرج نصفه عتق نصفه وبقي المال في يديه موقوفاً
 لأنه صار له شرك في نفسه فالعبد الموصى بعتقه بعد الموت أو ما أعتق بتلا في مرضه
 والعبد الموصى به لرجل والنخل الموصى بها مثل ما وصفت لك في المدبر أن خرجت
 النخل وثمرها الموقوف والعبد الموصى به لرجل وكسبه الموقوف فإنه يقوم مع رقبته
 وتقوم الثمرة مع رقاب النخل فإن خرج جميع ذلك من الثلث كان لمن أوصى له به وإن

خرج نصف ذلك فلموصى له به نصف ذلك فلموصى به نصف النخل والتمر
وللموصى له بالعبد نصف العبد ويبقى المال موقوفا في يد العبد لاشرك الذي في العبد
بين الورثة والموصى له بالعبد نخذ هذا الباب على هذا ان شاء الله تعالى وهو
أعدل أقول أصحابنا

✽ في الرجل يوصى للمساكين بغلة داره في صحته أو مرضه ويلى ✽
✽ تفرقتها ويوصى ان أراد وارثه ردها فهي للمساكين ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان قال غلة دارى في المساكين صدقة وأنا أفرقها عليهم وهي في
يدى حتى أموت وهو صحيح سوى يوم قال هذا القول وقال فان أراد أحد من
ورثتي من بمدى أن يردها فهي وصية من ثلثي تباع فيعطى للمساكين ثمنها (قال)
ذلك نافذ ولو قال هي على بعض ورثتي ألى أنا قسمتها فان مت فرد ذلك ورثتي بيعت
وتصدق بثمنها على المساكين لم ينفذ وكانت ميراثا للورثة وذلك أن بعض من أثق به
من أهل العلم سئل عن الرجل يوصى فيقول غلامي هذا لفلان ابني وله ولد غيره
فان لم ينفذوا ذلك له فهو حر فلم ينفذوه فلا حرية له وهو ميراث ولو قال هو حر أو
في سبيل الله الا أن يشاء ورثتي أن ينفذوه لابني كان ذلك كما أوصى الا أن ينفذوه
لابنه فاشترط الصحيح مثل هذا ما أقره في يديه لورثته مثله ويشترط عليهم ان لم
ينفذوه فهو في سبيل الله فلا يجوز وما اشترط للمساكين فان لم ينفذوه فهو في وجه
من وجوه الخير فهي جائزة وهي وصية (قال) ولقد قال مالك في رجل أوصى لوارث
ثلث ماله أو بشئ من ماله وقال ان لم يحجز الورثة ذلك فهو في سبيل الله (قال) مالك
فهذا الضرر فلا يجوز ذلك للوارث ولا في سبيل الله ويرد ذلك الى الورثة (قال)
وقال مالك ومن قال دارى أوفرسى في سبيل الله الا أن يشاء ورثتي ان يدفعوا ذلك
لابني فلان فان ذلك جائز ينفذ في سبيل الله ان لم ينفذوه للابن وليس لهم أن يردوه

﴿ في الرجل يوصي للرجل بالوصيتين أحدهما بعد الأخرى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي فقال لفلان ثلاثون ديناراً ثم قال ثلث مالى لفلان لذلك الرجل بعينه أ يضرب بالثلث وبالثلثين مع أهل الوصايا في قول مالك أم لا (قال) يضرب بالاكثر عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال لفلان دار من دورى ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه من دورى عشرة دور ولليت عشرون داراً (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل قال لفلان من أرضى مبذر عشرين مذبياً في وصيته (قال) ينظر كم الأرض كلها مبذركم هي فإن كانت مبذر ما تفي مدى قسمت فأعطى الموصى له عشر ذلك يضرب له بالسهم فإن وقعت وصيته وكانت مبذر خمسة أمداء لسكرم الأرض وارتفاعها أو وقع في ذلك مبذر أربعين مدياً لرداء الأرض كان ذلك له (قال) فالدور عندي بهذه المنزلة وهذا كله إذا حمل الثلث الوصية فإن لم يحمله الثلث فمقدار ما حمل بحال ما وصفت لك وإن لم يحمله الثلث ذلك فأجازت الورثة كان ذلك جائزاً بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وإن كانت الدور في بلدان شتى (قال) نعم وإن كانت في بلدان شتى يعطى عشر كل ناحية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فإن أوصى له في الأولى بمدة دنائير ثم أوصى لذلك الرجل بعينه بمدة دنائير هي أقل من الأولى (قال) قال مالك يؤخذ له بالذي هو أكثر (قال) وبلدني عن مالك أنه قال وإن أوصى له في الوصية الآخرة بغير الدنائير جازاً جميعاً (قال) وقال لى مالك وإن أوصى له في الأولى بدنائير هي أكثر من الآخرة أخذ له بالاكثر من ذلك ولا يجمعان له إذا كانت دنائير عليها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك ويؤخذ له بالاكثر كانت من الأولى أو من الآخرة كلها ﴿ قلت ﴾ فإن كانت دراهم أو حنطة شعيراً أو صنفاً من الأصناف مما يكال أو يوزن فقال لفلان وصية في مالى عشرة أرباب حنطة ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في مالى وصية خمسة عشر أرباباً من حنطة (قال) هذه بمنزلة الدنائير ﴿ قلت ﴾ فإن قال لفلان من غنمى عشر شياه وصية ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في غنمى عشرون شاة

أكنت تجمل هذه بمنزلة الدنانير (قال) نعم أجملها بمنزلة الدنانير كما أخبرتك في الدنانير عن مالك وأنظر الى عدة الغنم فان كانت مائة أعطيت خمسهما بالسهم فان وقع له في سهمه ثلاثون أو عشرون أو عشرة لم يكن له غيرها وكذلك فسر لي مالك في الذي يقول لفلان عشرون شاة من غنمي وهي مائة شاة ان له خمسها يقسم له بالسهم يدخل في ذلك الخمس ما دخل منها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لفلان عبدان من عبيدي ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه عشرة أعبد من عبيدي (قال) أجملها وصية واحدة وأخذ له بالاكثر بمنزلة العين (قال) وانما الوصيتان اذا اجتمعتا من نوع واحد مثل وصية واحدة أخذ للموصى له بالاكثر كانت وصية الميت الآخرة هي الاكثر أو الاولى فهو سواء ويمطى الموصى له الاكثر ولا يجتمعان له جميعا لان مالك قال في الدنانير يعطى الذي هو أكثر فملى هذا رأيت ذلك

— في الرجل يوصى للرجل بالوصية ثم يوصي بها لرجل آخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال داري لفلان ثم قال بعد ذلك داري لفلان لرجل آخر والدار التي أوصي بها هي دار واحدة أيكون قوله الآخر نقضاً لقوله الاول اذا قال داري أو دابتي أو ثوبتي لفلان ثم قال بعد ذلك لدابته تلك بعينها دابتي لفلان أو قال في ثوبه ذلك ثوبي لفلان يريد رجلاً آخر أن يكون وصيته الآخرة نقضاً لوصيته الاول في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني عنه أنه بينهما نصفين . وبما بين لك قول مالك هذا ان الذي يقول ثلثي لفلان ثم يقول بعد ذلك جميع مالي لفلان انهما يتحصان في الثلث على أربعة أجزاء فهذا يدل على مسئلتك الأخرى أنه حين قال ثلث مالي لفلان ثم قال بعد ذلك جميع مالي لفلان لم يكن قوله هذا مالي لفلان نقضاً للوصية الاولى حين قال ثلث مالي لفلان ﴿قلت﴾ واذا أوصى بثلاث ثلاث دور له فاستحق منها داران أو أوصى بثلاث داره فاستحق منها الثلاثان (قال) لا ينظر الى ما استحق وانما يكون للموصى له ثلث ما بقي وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل العبد الذي أوصيت به لفلان هو وصية لفلان لرجل

آخر (قال) قال لي مالك اذا كان في الوصية الآخرة ما ينقض الاولى فان الآخرة تنقض الاولى فأرى هذا نقضاً للوصية الاولى ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال عبدى فلان هذا ان مت من مرضى هذا فهو حر ثم أوصى بذلك العبد لرجل أراه قد نقض ما كان جعل له من العتق (قال) اذا قال عبدى فلان حر هذا هو ثم قال بعد ذلك هو لفلان فأراه ناقضاً لوصيته وأراه كله لفلان واذا قال عبدى لفلان ثم قال بعد ذلك هو حر فانه أيضاً يكون حراً ولا يكون لفلان الموصى له به فيه قليل ولا كثير ولا يشبه هذا الذى أوصى به لرجل ثم يوصى به بعد ذلك لآخر لان تلك عطية يجوز أن يشتركا فيها وهذا عتق لا يشترك فيه فهذا رأيت ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن دينار أنه قال في رجل حضره سفر فكتب وصيته فلما حضره الموت كتب وصية أخرى وهو في سفره ذلك (قال) كلتاها جائزة ان لم يكن نقض في الآخرة من الاولى شيئاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل اشتكى وقد كان أوصى في حياته بوصية ان حدث به حدث الموت فصح من ذلك المرض فكتب بعد ذلك سنين ثم حضرته الوفاة فأوصى بوصايا أخر أعتق فيها (قال) ان كان علم بوصيته الاولى فأقرها فان ما كان في الوصية الآخرة من شئ ينقض ما كان في الاولى فان الآخرة أولى بذلك وما كان في الاولى من شئ لم يغيره في الوصية الآخرة فانهما ينفذان جميعاً على نحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصى بوصية بعد وصيته الاولى ان الآخرة تجوز مع الاولى ان لم يكن في الآخرة نقض لما في الاولى (قال ابن وهب) وقال مالك مثله

﴿ في الرجل يوصى للرجل بمثل نصيب أحد بنيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى رجل لرجل بمثل نصيب أحد بنيه وله ثلاثة بنين (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل يقول عند موته لفلان بمثل نصيب أحد ورثتي ويترك رجالا ونساء (قال) قال مالك أرى أن يقسم ماله على عدة من ترك من الورثة الرجال

﴿ في الرجل يوصي لولد رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ثلث مالى لولد فلان وولد فلان ذلك الرجل عشرة ذكور
واناث (قال) الذى سمعت من مالك انه اذا اوصى بحبس داره او ثمرة حائطه على ولد
رجل او على ولد ولده او على بنى فلان فانه يؤثر به اهل الحاجة منهم فى السكنى والفلة
واما الوصايا فاني لا اقوم على حفظ قول مالك فيها الساعة الا انى اراها بينهم بالسوية
﴿ قال سحنون ﴾ وهذه المسئلة احسن من المسئلة التى قال فى الذى يوصي لأخواله
وأولادهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي ابن وهب فى الاخوال مثل رواية ابن القاسم
الا ان قول ابن القاسم فى هذه المسئلة احسن ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول غيره
وليست وصية الرجل لولد رجل أو لأخواله بمال يكون لهم ناجزاً يقتسمونه بينهم
بمنزلة وصيته لولد رجل أو لأخواله بذلة نخل يقسم عليهم بحسبة عليهم موقوفة لأن
معنى الحبس انما قسمته اذا حضرت الفلة كل عام فانما أريد بذلك مجهول قوم واذا
أوصي بشئ يقسم ناجزاً يؤخذ مكانه فكان ولد الرجل معروفين لفلتهم وانه يحاط بهم
أو لأخواله فكانوا كذلك فكانه اوصي لقوم مسمين بأعيانهم واذا كانت الوصية
لقوم مسمين على قوم مجهولين لا يعرف عددهم لكثرتهم مثل قوله على بنى زهرة
أو على بنى تميم فان هذه الوصية لم يرد بها قوما بأعيانهم لأن ذلك مما لا يحصى ولا
يعرف وانما ذلك بمنزلة وصيته للمساكين فانما يكون ذلك لمن حضر القسم لأنه
حين اوصي لبنى زهرة أو لبنى تميم أو للمساكين قد علم انه لم يرد ان يعممهم وقد
أراد أن ينفذ وصيته فيكون على من حضر ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اوصى رجل فقال
ثلث مالى لولد فلان وليس لفلان يومئذ ولد وهو يعلم بذلك أو لا يعلم (قال) قال
مالك من حبس داراً على قوم حبس صدقة فوات من حبسها عليه رجعت الى أقرب
الناس من الحبسين عصبة كانوا أو بنات أو غير ذلك حبسها عليهم فان كان حياً فانما
يرجع الحبس الى غيره ولا يرجع اليه ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له قرابة الا امرأة
واحدة (قال) ترجع الدار اليها أو الى عصبة الرجل ويؤثر أهل الحاجة ولا يرجع

الى الذى حبس وان كان حيا فأرى هذا حين مات ولده أن يرجع الى قرابته حبسا
في أيديهم لأنها قد حيزت (قال) وأما الوصية بثلاث ماله فأراها جائزة لولد فلان
ذكورهم وانهم فيها سواء وينتظر بها حتى ينظر أيولد لفلان أم لا يولد له اذا أوصى
وهو يعلم بذلك أنه لا ولد له فان أوصى وهو لا يعلم بأنه لا ولد له فان الوصية باطل
لأن مالكاً قال في رجل أوصى بثلاثة لرجل فاذا الرجل الموصى له قد مات قبل الوصية
(قال) قال مالك ان كان علم بموته حين أوصى فهي للميت يقضى بها دينه ويرثها ورثته
وان لم يكن عليه دين وان كان لم يعلم الموصى بموته فلا وصية له ولا لورثته ولا لاهل
دينه فأرى مسئلتك مثل هذا ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك ان كان أوصى لهذا الرجل ثم
مات بعد ما أوصى له أو أوصى له وهو ميت (قال) اذا أوصى له وهو حي ثم مات
الموصى له قبل موت الموصى فقد بطلت وصيته كذلك قال لى مالك وان علم الموصى
بموته فوصيته باطل (قال) وقال لى مالك ويخاص بها ورثة الموصى أهل الوصايا اذا
لم يحمل الثالث وصاياهم ويكون ذلك لهم دون أهل الوصايا ﴿ قال سحنون ﴾ وقد
قال مالك اذا علم الموصى بموت الموصى له فوصيته باطل ولا يخاص به أهل الوصايا
﴿ سحنون ﴾ وعلى هذا القول أكثر الرواة وانما يخاص أهل الوصايا الورثة لوصية
الموصى له اذا مات الموصى له قبل موت الموصى والموصى لا يعلم بموته لان الموصى
مات وقد أدخله على أهل الوصايا فوات الموصى والامر عنده ان وصيته لمن أوصى
له جائزة فلما بطلت بموت الموصى له قبل موت الموصى رجع ما كان له الى الميت
ووقف الورثة موقفه ودخلوا مدخله يخاصون أهل الوصايا بوصيته لانه كذلك كان
يخاصهم بوصيته ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة القرشى عن ابن
شهاب أنه قال في رجل أوصى لرجل بوصية فتوفى الموصى له قبل الموصى قال
يرجع الى الموصى لان الموصى له لم يستوجبها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر
عن ربيعة مثله أنه لا شيء له اذا علم أنه مات قبله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب
عن يحيى بن سعيد أنه قال ليس للميت قبل أن يقبض وصيته شيء

❦ في رجل أوصى لبني رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لبني تيم أو ثلث مالى لقيس أتبطل وصيته أم تجيزها في قول مالك (قال) هي جائزة عند مالك ❦ قلت ❦ فلمن يعطيها (قال) على قدر الاجتهاد لانا نعلم أنه لم يرد أن يمس قيساً كلهم (قال) ولقد نزلت بالمدينة أن رجلاً أوصى لفلان بوصية فأجازها مالك ولم ير مالك للموالى فيها شيئاً

❦ في الرجل يوصى لموالى رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان فمات بعضهم قبل أن يقسم المال وأعتق فلان آخرين أو مات بعضهم وولد لبعضهم أولاد وذلك قبل القسمة (قال) هذا عندي بمنزلة ما وصفت لك في ولد الولد أراه لمن أدرك القسمة منهم ❦ قال سحنون ❦ وقد بينا هذا الاصل ❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان ولفلان ذلك الرجل موال من العرب أنعموا عليه وله موال هو أنعم عليهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم أسمع أن مالكا قال في شيء من مسائله أو جوابه انه يكون لمواليه الذين أنعموا عليه شيء وانما يحمل هذا الكلام على مواليه الذين هم أسفل

❦ في الرجل يوصى لقوم فيموت بعضهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان فمات أحدهما قبل موت الموصى (قال) لفلان الباقي نصف الثلث وترجع وصية الميت الى الورثة ❦ قلت ❦ أرايت ان قال لفلان عشرة دراهم من مالى ولفلان أيضاً عشرة دراهم من مالى والثلث انما هو عشرة دراهم فمات أحدهما قبل موت الموصى (قال) قد اختلف قول مالك فيها كان أول زمانه يقول ان علم بموته أسلمت العشرة الى الباقي منهما وان لم يعلم بموته حاص الورثة بها هذا الباقي فيكون للباقي خمسة دراهم ❦ سحنون ❦ وهذه الرواية التي عليها أكثر الرواة (قال ابن القاسم) ثم كلمناه فيها بعد ذلك بزمان فقال أرني أن تسلم العشرة الى الباقي علم بموته أو لم يعلم ثم سألته بعد ذلك بسنين أيضاً في آخر زمانه

فقال أرى أن يحاص بها الورثة علم الموصى بموته أو لم يعلم (قال ابن القاسم) وقد ذكر ابن دينار أن قوله هذا الآخر هو الذي يعرف من قوله قديماً فهذه ثلاثة وجوه قد أخبرتك بها أنه قالها وكل قد حفظناه عنه وأنا أرى أن الورثة يحاصون بها علم الميت بموت الموصى له أو لم يعلم وهو قوله الآخر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وثلاث مالى لفلان فثلاث أحدهما قبل الموصى (قال) هذا عندي مثل ما وصفت لك من الوصية في العشرة لهذا والعشرة لهذا فان كان الذى مات منهما صاحب الثلث كان للباقي منهما ثلثا الثلث في قول مالك الآخر وفي قوله الاول ان علم وان لم يعلم فذلك مختلف بحال ما وصفت لك فقس عليه وفي قوله الاوسط يسلم اليه جميع الثلث أيهما مات منهما أسلم الى الباقي جميع الثلث فلى هذا فقس جميع ما يرد عليك من هذه الاقاويل والذي أخذ به أنه ليس له الا ثلثا الثلث ويحاصه الورثة به علم أو لم يعلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان فمات الموصى ثم مات أحد الرجلين الموصى لهما قبل قسمة المال (قال) قال مالك نصيب الميت لورثته

— في اجازة الورثة للموصى أكثر من اثنتي —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى في مرضه بأكثر من الثلث فأجازت الورثة ذلك من غير أن يطلب اليهم الميت ذلك أو طالب اليهم فأجازوا ذلك فلما مات رجعوا عن ذلك وقالوا لا نجيز (قال) قال مالك اذا استأذنهم فشكل وارث بائن عن الميت مثل الولد الذى قد بان عن أبيه أو أخ أو ابن عم الذين ليسوا في عياله فانه ليس لهؤلاء أن يرجعوا وأما امرأته وبناته اللاتي لم يبن منه وكل ابن في عياله وان كان قد احتلم فان أولئك ان رجعوا فيما أذنوا له كان ذلك لهم (قال) وقد قال لى مالك فى الذى يستأذن فى مرضه أرى ذلك غير جائز على الولد والمرأة الذين لم يبنوا عنه (قال) وكل من كان يرثه مثل الاخوة الذين هم فى عياله أو بنى المم ويحتاجون اليه وهم يخافون ان هم منعه ان صح أن يكون ذلك ضرراً بهم فى رفقه بهم كما يخاف على المرأة والابن الذى قد احتلم وهم فى عياله وأرى أن اجازتهم ذلك خوف منه ليقطع

منفعتهم ولضعفهم ان صح فلم ير مالك اجازة هؤلاء اجازة وكذلك كل من كان
 ممن يرثه ممن هو في الحاجة اليه مثل الولد ﴿قلت﴾ أرأيت ابنته البكر وابنة السفية
 أيحوز ما أذنوا للوالد قبل موته وان لم يرجعوا بعد موته (قال) قال مالك لا تجوز
 عطية البكر فأرى عطيتها هاهنا لا تجوز وكذلك السفية ﴿قلت﴾ ولم لا يكون
 للابن الذي هو بائن عن أبيه مستغن عنه أن يرجع فيما أجاز من وصية والده وهو
 لا يملك المال يوم أجاز (قال) قال مالك لو أجاز ذلك لهم لكانوا قد منعوا الميت أن
 يوصي بثله لأنه كف عن ذلك للذي أجازوا ﴿سحنون﴾ ولأن المال قد حجب عن
 المريض لمكان ورثته ﴿قلت﴾ فالذين في حجبهم من ولده الذكور الذين قد بلغوا
 وليسوا بسفهاء وامراته لم قال لهم أن يرجعوا (قال) لأنهم في عياله وليس اجازتهم
 ذلك باجازه لموضع أنهم يخشون ان لم يجيزوا اعتداءه عليهم ان صح من مرضه ذلك
 فلذلك كان لهم ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة والابن الذي ليس بسفيه وقد بلغ
 الا أنه في عيال الأب أرأيت ما أجازوا في حياة صاحبهم أليس ذلك جائزاً ما لم
 يرجعوا فيه بعد موته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أكثر من أنه قال لهم أن
 يرجعوا في ذلك وأرى ان أنفذوا ذلك ورضوا به بعد موته لم يكن لهم أن يرجعوا
 وكان ذلك جائزاً عليهم اذا كانت حالهم مرضية ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن
 ابن شهاب أنه قال في ورثة أذنوا للموصى بعد أن أوصى بالثلث بعق عبد فأذنوا
 فأعتقه ثم نزع بعضهم (قال) ليس للوارث بعد أن يأذن أن يرجع ﴿ابن وهب﴾
 قال أخبرني الخليل بن مرة عن قتادة عن الحسن مثله (وقال) عطاء بن أبي رباح ذلك
 جائز ان أذنوا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة مثله

اجازة الوارث المديان للموصى بأكثر من الثلث

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى بماله كله وليس له الا وارث واحد والوارث
 مديان فأجاز الوصية فقام عليه غرماؤه فقالوا ليس لك أن تجيز وصية والدك وانما
 يحوز من ذلك الثلث ونحن أولى بالثلثين لأنه قد صارت اجازتك انما هي هبة منك

فنحن أولى بذلك وليس لك أن تهب هبة حتى نستوفي حقنا (قال) ذلك لهم في رأيي
ويرد اليهم الثلاثين فيقبضونه من حقهم

❦ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل أو بدين على أبيه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان هلك والده وعلى الابن دين يفترق جميع ما ورث عن أبيه فأقر
الابن ان والده كان أوصى لهذا الرجل بثلاث ماله وكذبه غرماؤه وقالوا لم يوص
والدك لهذا بشئ (قال) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه بالدين جاز ذلك وان كان
اقراره بعد ما قاموا عليه لم يجوز لأن مالكا قال لي في الرجل يكون عليه الدين فيقر
لرجل بدين عليه (قال) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه جاز ذلك وكان من أقر له
بمحاص الغرماء وان كان اقراره بعد ما قاموا عليه فلا يجوز ذلك الا بينة فكذلك
ما أقر به الوارث ولا يتهم لأنه لو أقر به على نفسه جاز وكذلك لو هلك والده فقال
هذه ودائع عند أبي أو أقر لرجل بدين على أبيه وكذبه غرماؤه (قال) ان كان من
أقر له حاضراً حلف وكان القول قوله اذا كان اقراره قبل أن يقام عليه فان كان
اقراره بعد أن يقام عليه لم يقبل قوله الا بينة وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشهد
لارجل في الشئ في يده فيقول ان فلانا تصدق به على فلان ووضع على يدي وينكر
الذي هو له (قال) ان كان المشهود له حاضراً حلف مع شاهده وكان له وان كان
غائباً لم يقبل قوله لأنه يتهم أن يكون انما أقر به لاقراره في يده

❦ في الرجل يوصي للرجل بوصية فيقتل الموصي له الموصي عمداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى رجل لرجل بوصية فقتل الموصي له الموصي عمداً تبطل
وصيته أم لا (قال) أراها تبطل ولا شئ له من الوصية ❦ قلت ❦ أرايت ان قتلى
رجل خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثلاث مالى أو أوصيت له بدائي أو ببعض
متاعى والثالث يحمل ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ لم أليس قد قلت
لا وصية له لأنه يتهم أن يكون طلب تعجيل ذلك (قال) ان كان قتله خطأ جعلت

الوصية في ثلث المال غير الدية ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتله خطأ ورث من المال ولم يرث من الدية فكذلك هذا

﴿ في الرجل يوصي بدار لرجل والثالث يحمل ﴾
﴿ فقالت الورثة لا نجيز ونعطيه ثلث الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أوصى بداره لرجل والثالث يحمل ذلك فقالت الورثة لا نعطيه الدار ولسكننا نعطيه ثلث مال الميت حيث كان (قال) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار إذا كان الثالث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرقت حتى صارت بحراً بطلت وصية الموصي فهذا يدل على أنه أولى بها

﴿ تم كتاب الوصايا الثاني بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد ﴾

﴿ النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليهِ كتاب الهبات ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الهبات ﴾

﴿ تغيير الهبة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا وهب لرجل هبة على أن يموضه فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان بدن قبل أن يموضه فأراد هذا الموهوب له أن لا يموضه وأن يرد الهبة (قال) قال مالك ليس ذلك له وتلزم الموهوب له قيمتها ﴿ قلت ﴾ فإن حالت أسواقها (قال) لا أدري ما يقول مالك في حوالة أسواقها ولا أرى له شيئاً الا هبته الا أن تفوت في بدنها بنماء أو نقصان

﴿ في الرجل يهب خنطة فيعوض منها خنطة أو تمرأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب لرجل خنطة فعوضه منها بعد ذلك خنطة أو تمرأ أو شيئاً مما يؤكل أو يشرب مما يكال أو يوزن (قال) لا خير في ذلك لان مالكا قال في الهبة اذا كانت حليا فلا يموضه منها الا عرضاً فهذا يدل على أن مالكا لا يجيز في عوض الطعام طعاما ﴿ قلت ﴾ فإن عوضه قبل أن يتفرقا (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الهبة على العوض انما هي بيع من البيوع عند مالك الا أن يموضه مثل طعامه في صفته وجودته وكياله فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهب لرجل أثوابا فسطاطية فعوضه منها بعد ذلك أثوابا فسطاطية أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم) لا يجوز هذا عند مالك اذا كانت أكثر منها لان الهبة على العوض بيع

﴿ في الرجل يهب داراً فيعوض منها ديناً على رجل فيقبل ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت لرجل هبة داراً أو غير ذلك فموضني من الهبة ديناً له على رجل وقبـلت ذلك أو عوضني خدمة غلامه سنين أو سكني دار له أخرى سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك في الخدمة والسكنى لان هذا من وجه الدين بالدين ألا ترى أن الموهوب له وجبت عليه القيمة فلما فسخها في سكنى دار أو في خدمة غلام لم يجز لانه اذا فسخها في سكنى دار أو في خدمة عبد لم يقدر على أن يقبض ذلك مكانه فلا يجوز ذلك الا أن تكون الهبة لم تتغير بناءً ولا نقصان فلا بأس بذلك لانه لو أبى أن يثيبه لم يكن له عليه الا هبته يأخذها فاذا لم تتغير فكانه بيع حادث باعه اياها بسكنى داره هذه أو خدمة هذا الغلام وأما في الدين فذلك جائز ان كان الدين الذي عوضه حالا أو غير حال فذلك جائز لان مالكا قال افسخ ما حل من دينك اذا كان دنائير أو دراهم فيما حل وفيما لم يحل فلا بأس بهذا في مثله لان القيمة التي وجبت له على الموهوب له حالة فلا بأس أن يفسخها في دين لم يحل أو في دين قد حل اذا كان من صنفه وفي مثل عدد قيمته أو أدنى فان كان أكثر فلا يحل لانه يفسخ شيئاً قد وجب له عليه بالتقدي في دين أكثر منه الى أجل فازداد فيه بالتأخير وذلك اذا تغيرت الهبة فأما اذا لم تتغير فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في رجل لى عليه دين لم يحل فبعت ذلك الدين قبل حلوله (قال) قال مالك لا بأس به اذا بعت ذلك الدين بعرض تمجله ولا تؤخره اذا كان دينك ذهباً أو ورقاً وكان الذي عليه الدين حاضراً مقراً ﴿ قلت ﴾ فان كان الدين عرضاً من العروض (قال) فبعه عند مالك بعرض يخالف له أو دنائير أو دراهم فتعجلها ولا تؤخرها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتني وهبت داراً لى لرجل فتغيرت بالاسواق فموضني بعد ذلك عرضاً له على رجل آخر موصوف الى أجل وأحالني عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ فان تغيرت بهدم أو بناء (قال) فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجيز هذا في العروض وقد أجزته في الدين في قول مالك اذا أحاله به (قال) لان القيمة التي

وجبت للواهب على الموهوب له صارت القيمة في ذمة الموهوب له حالة فان فسخها في دنائير له على رجل آخر حلت أو لم تحل فانما هذا معروف من الواهب صنعه للموهوب له حين أخره إذا أبرأ ذمته وتحول بالقيمة في ذمة غيره وإن كان انما يفسخ ما في ذمة الموهوب له في عرض من العروض في ذمة رجل فهذا بيع من البيوع ولا يجوز ألا ترى أنه اشترى العروض إلى أجل بالقيمة التي كانت له على الموهوب له فلا يجوز لأن هذا قد صار ديناً بدين فلا يجوز ألا ترى أنه اشترى بدين له لم يقبضه وهو القيمة التي على الموهوب له هذا الرض الذي للموهوب له على هذا الرجل إلى أجل فلا يجوز وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان لرجل على رجل دين دراهم فأتى فأحاله على غريم له عليه دنائير قد حلت أو لم تحل والدنائير هي في صرف تلك الدراهم لم يجز في قول مالك لأن هذا بيع الدنائير بالدراهم مثل ما ذكرنا في الدراهم إذا فسخها في طعام لا يقبضه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كان لي على رجل طعام من قرض أقرضته إياه وله على رجل آخر طعام من قرض أقرضته إياه فحل القرض الذي لي عليه فأحالي بطعامي على الرجل الذي له عليه الطعام وطعامه لم يحل (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا كان الطعامان جميعاً قرضاً الذي لك عليه والذي له على صاحبه فحل دينك ولم يحل دينه فلا بأس أن يحل لك على غريمه لأن التأخير هاهنا انما هو معروف منك وليس هذا ببيع ولكنك أخذته بطعام لك عليه قد حل وأبرأت ذمته وجعلت الطعام في ذمة غيره فلا بأس بهذا وهذا في الطعام إذا كان من قرض فهو والدنائير والدراهم محل واحد عند مالك (قال) وأصل هذا أن مالكا قال أفسخ ما حل من دينك فيما حل وفيما لم يحل إذا فسخته في مثل دينك (قال) وكذلك هذا في العروض إذا كانت من قرض أو من بيع إذا حل دينك عليه ودينك من قرض أقرضته وهو عروض أقرضتها إياه أو من شراء اشتريت منه عروضاً فحل دينك عليه فلا بأس أن تفسخه في عرض له على رجل آخر مثل عرضك الذي لك عليه ولا تبالي كان العرض الذي يحل لك به غريمك من شراء اشتراه غريمك أو من قرض

أقرضه وهذا أيضاً يحمل الدنانير والدرهم فان كان العرض الذي يحملك به على غريمه مخالفاً للعرض الذي لك عليه فلا يجوز ذلك في قول مالك لأنه تحول من دين الى دين ﴿قلت﴾ فان كان لي عليه طعام من قرض أقرضته إياه وله طعام على رجل من سلم أسلم فيه فحل قرضي ولم يحل سلمه فأحالي عليه وهو مثل طعامي أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا لأنه يدخله بيع الطعام من قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ فان كان قد حل الطعامان جميعاً (قال) ذلك جائز اذا كان أحدهما من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ واذا كان أحدهما من قرض والآخر من سلم فلا جميعاً فأحاله فذلك جائز ولا نبالي اذا كان الذي يحتال طعامه هو السلم وطعام الآخر هو القرض أو كان طعام الذي يحتال بدينه هو القرض وطعام الآخر هو السلم فذلك جائز عند مالك (قال) نعم اذا حل أجل الطعامين جميعاً وأحدهما من قرض والآخر من سلم فأحاله فذلك جائز ولا تبالي أيهما كان القرض أو أيهما كان السلم ﴿قلت﴾ فان حل الطعامان جميعاً في مسألتني فأحالي فأخرت الذي أحالي عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لم أوقف مالكا على هذا ولكني أرى أنه لا بأس أن تؤخره ﴿قلت﴾ فان كان الطعامان جميعاً من سلم فلا جميعاً فأحاله به أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ ومن أي وجه كان بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه وأنت اذا أسلمت في طعام وقد أسلم اليك في طعام فحل الاجلان جميعاً فان أحاطه بطعامه الذي له عليك على الذي لك عليه الطعام كنت قد بعته طعامك قبل أن تستوفيه بالذهب الذي أخذت من الذي له عليك الطعام واذا كان من قرض وسلم فليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لامك ان كنت أنت الذي أسلمت في طعام والذي له عليك هو قرض فلا جميعاً فأحلته فلم تبع الطعام الذي اشتريته ولكنك قضيت الطعام الذي اشتريت رجلاً كان له عليك طعام من قرض وان كنت أنت الذي أقرضت وكان هو الذي أسلم اليك فانما هو أيضاً لما حل الاجل قضيته طعاماً كان له عليك من قرض كان ذلك

قد حل أجله فليس يدخل هاهنا بيع الطعام قبل استيفائه في واحد من الوجهين اذا حل أجل الطعامين جميعا

﴿ القرص في جميع العروض والثياب ﴾

﴿ والحيوان وجميع الاشياء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت قرص الثياب والحيوان وجميع الاشياء أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم الا الاماء وحدهن فان مالكا يحرمهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا ثوبا فسطاطياً موصوفا واشتريت منه ثوبا فسطاطياً الى أجل موصوف أيجوز أن أبيع من غيره بثوب فسطاطي أتمجله قبل حلول أجل ثوبي (قال) هذا ليس ببيع انما هذا رجل عجل للذي له الدين سلفة كانت له على رجل على أن يحتال بتثله على الذي عليه الدين فان كانت المنفعة فيه للذي يأخذ الثوب ليعمله الذي كان له الدين وانما أراد الذي عجل الثوب أن ينفعه بذلك وأن يسلفه وأن يحتال بدينه على رجل آخر فلا بأس بذلك وذلك جائز للذي يحيل لان الثوب الدين الذي له على صاحبه انما هو قرص أو من شراء فلا بأس أن يبيع قبل أن يستوفيه في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كانت المنفعة هاهنا للذي يعجل الثوب هو الذي طلب ذلك وأراد (قال) لا خير في ذلك في رأيي وانما أسلفه سلفاً واحتال بالمنفعة يرجوها لأسواق يرجو أن يتأخر الى ذلك ويضمن له ثوبه فهذا لا خير فيه لان هذا سلف جرم منعة وانما يجوز من ذلك أن يكون الذي له الحق هو الذي طلب الى هذا الرجل ذلك وله فيه المنفعة والرفق فان كان على غير هذا فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في قرص الدنانير لو أقرضته دنانير على أن يحياني على غريم له بدنانير مثله الى أجل من الآجال وانما أردت أن يضمن لي دنانيري الى ذلك الاجل (قال) لا خير في ذلك كانت المنفعة للذي أسلف أو الذي يسلف وكذلك بلغني عن مالك أنه قال أراه بيع الذهب بالذهب الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن القاسم لا بأس بهذا اذا كانت المنفعة للذي يقبض الدنانير وهو سهل ان شاء الله تعالى ﴿ قال سحنون ﴾ وهو عندي أحسن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلاً ثوباً

فسطاطياً أو اشتريته من رجل إلى أجل فبعته من رجل قبل حلول أجله بثوب مثله إلى أجل من الآجال أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا دين بدين وخطر في رأبي ﴿قلت﴾ وأي شيء معنى قولك وخطر وأين الخطر هاهنا (قال) ألا ترى أنهما تخاضرا في اختلاف الاسواق لأنهما لا يدريان إلى ما تصير الاسواق إلى ذينك الاجلين

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يهب الهبة على العوض (قال) انما هو بيع من البيوع فذلك جائز في رأبي

﴿ الرجل يهب لابن لى فموضته في مال ابني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب رجل لابن لى صغير هبة فموضته من مال ابني أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز في رأبي ان كان انما وهبها الواهب للعوض لان هذا بيع من البيوع ﴿قلت﴾ وكذلك ان وهب لى مال ابنه وهو صغير على عوض فذلك جائز (قال) نعم لان هذا كله بيع من البيوع وبيع الاب جائز على ابنه الصغير في رأبي

﴿ الرجل يهب لى الهبة فتهلك عندى قبل أن أعوضه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب لى هبة فتهلك عندى قبل أن أعوضه أتكون على قيمتها أم لا في قول مالك (قال) عليك قيمتها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة فموضني منها عوضا ثم أصاب بالهبة عيبا أ يكون له أن يردها ويأخذ عوضها (قال) نعم في رأبي لان الهبة على العوض بيع من البيوع ﴿قلت﴾ فان عوضني فأصبت بالعوض عيبا (قال) ان كان العيب الذي أصبت به ليس مثل الجذام والبرص ومثل العيب الذي لا يثيبه الناس فيما بينهم فان كان العيب في العوض يكون قيمة العوض به قيمة الهبة فليس لك أن ترجع عليه بشيء لان الزيادة على قيمة هبتك كانت تطوعا منه لك ﴿قلت﴾ فان كان العوض قيمته وقيمة الهبة سواء فأصبت به عيبا فصارت قيمته بالمعنى أقل من قيمة الهبة (قال) ان أتملك الموهوب له قيمة الهبة لم يكن لك عليه سبيل

وليس لك أن ترد العوض إلا أن يأتي أن يتم لك قيمة هبتك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لأنه لو أعاضك إياه وهو يعلم بالعيب ولم يكن عباً مفسداً أو قيمته مثل ثمن هبتك لم يكن لك أن تردده عليه ويلزمك ذلك ﴿ قلت ﴾ وكل شيء يموضى من هبتى من العروض والدنانير وغير ذلك من السلع إذا كان فيه وفاء من قيمة هبتى فذلك لازم لى أخذه ولا سبيل لى على الهبة (قال) نعم إذا كانت السلعة مما يتعامل الناس بها فى الثواب بينهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لأن مالكا قال إذا أتابه بقيمة هبتة فلا سبيل له على الهبة ولا يبالى أى العروض أتابه إذا كانت عروضاً يثيبها الناس فيما بينهم مما يعرفها الناس ﴿ قلت ﴾ فإن أتابه حطباً أو تبناً أو ما أشبه ذلك (قال) هذا مما لا يتعاطاه الناس بينهم فى الثواب ولا أراه جائزاً وما سمعته من مالك

﴿ فى الرجل يهب شقصاً من دار أو أرض على عوض سمياه أو لم يسمياه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل شقصاً من دار أو أرض على عوض سمياه أو لم نسمه ولها شفيع فأراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة قبل أن يثاب الواهب أ يكون ذلك له أم لا أو أراد أن يأخذ بالشفعة قبل أن يقبض الموهوب له الهبة أ يكون ذلك له أم لا (قال) ليس له أن يأخذ بالشفعة حتى يثاب وقد فرغت لك من تفسير هذا فى كتاب الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبيدين فى صفقة واحدة فأناجني من أحدهما ورد على الآخر أ يكون ذلك له أم لا فى قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى للواهب أن يأخذ العبيدين إلا أن يثيبه منهما جميعاً لانهما صفقة واحدة

﴿ فى الرجل يهب حنطة فيطحنها الموهوب له ﴾

﴿ فيعوض من دقيقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل حنطة فطحنها فعوضنى من دقيقها (قال) لا يجوز هذا فى رأي لأن مالكا قال من باع حنطة فلا يأخذ فى ثمنها دقيقاً وان كانت مثل

كلها أولم تكن لأن الطعام لا يصلح الا يداً بيد وقد فسر لك هذا قبل هذا

❦ في موت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الهبة أو بعدها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فت قبل أن يقبض الموهوب له هبته (قال) فورثة الواهب مكانه يأخذون الثواب ويسلمون الهبة لأن هذا بيع من البيوع وهذا رأيت ❦ قلت ❦ فان وهبت له هبة يرى أنها لنير الثواب فأبيت أن أدفع اليه هبته فخاصمني فيها فلم يحكم له على بدفع الهبة حتى مات تكون لورثتي أم يأخذها الموهوب له اذا أثبت بينة وزكيت (قال) ان كان قام على الواهب والواهب صحيح فخاصمه في ذلك فمنعه الواهب الهبة فرفعه الموهوب له الى السلطان فدعاه القاضي بينة وأوقف الهبة حتى ينظر في حجتها فبات الواهب فأراها للموهوب له اذا أثبت بينة لاني سمعت من مالك وكتب اليه من بعض البلدان وأراه بعض القضاة في رجل باع من رجل عبداً بئمن الى أجل ففلس المبتاع فقام الغرماء عليه وقام صاحب الغلام فرفع أمره الى السلطان فأوقف السلطان الغلام لينظر في أمورهم وبيناتهم فبات المفلس قبل أن يقبض الغلام البائع فكتب اليه مالك أما اذا قام يطلب العبد وأوقف العبد له لينظر القاضي في بينته فبات المشتري فأري البائع أحق به وان لم يقبضه حتى مات المشتري فكذلك مسألتك في الهبة ان له ان يأخذ هبته اذا كان قد أوقفها السلطان ❦ قلت ❦ أرايت ان وهبها وهو صحيح فلم يقيم الموهوب له على أخذها حتى مرض الواهب (قال) قال مالك لا أرى له فيها شيئاً ولا يجوز قبضه الا حين مرض الواهب لأنه قد منعه هبته حتى أنه لما مرض أراد أن يخرجها من يد صاحبها بلا وصية فيها وهو يستمتع بها في الصحة فيريد أن يخرجها الا ان في مرضه من رأس المال فهذا لا يجوز الا ترى أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لمائشة رضي الله تعالى عنها حين مرض لو كنت حزيتيه كان لك وانما هو اليوم مال الوارث فلم ير أبو بكر قبضها في المرض جائزاً لها ولم ير أن يسهه أن يدفع ذلك اليها اذ لم يقبضها في صحة منه ❦ قلت ❦ أرايت ان وهب رجل جارية يرى انه انما

وهبها للثواب فأعتقها الموهوب له أو دبرها أو وهبها أو تصدق بها أو كاتبها (قال) قال مالك ان كان له مال جاز هذا كله وكانت عليه القيمة وان لم يكن له مال منع من ذلك كما يمنع صاحب البيع

❦ في الرجل يهب للرجل داراً فيبني فيها أو أرضاً فيغرس فيها ❦
❦ فأبى الموهوب له أن يثيب منها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل داراً فبني فيها بيوتاً أو وهبت له أرضاً فغرس فيها شجراً فأبى الموهوب له أن يثيبني أ ترى ما صنع فيها فوتاً في قول مالك وتكون له الأرض وتكون عليه القيمة (قال) نعم أراه فوتاً وتلزمه الهبة بقيمتها لأن مالكا قال في البيع الحرام في الأرضين والدور قال مالك لا يكون فيها فوت الا أن تهدم أو يبني فيها أو يغرس في الأرضين ❦ قلت ❦ فان قال الموهوب له أنا أقطع بنياني أو غرسى وأدفع اليه أرضه وداره (قال) ليس ذلك له وعليه قيمتها ❦ قلت ❦ وكذلك مشترى الحرام اذا قال أنا أنقض بنياني أو أقطع غرسى ولا أريد الدار وأنا أردّها أ يكون ذلك له (قال) ليس ذلك له ويكون عليه قيمتها ولا يكون عليه بالخيار في ان شاء هدم بنيانه وان شاء أعطاه القيمة وهذا أمر قد فات بمنزلة النماء والنقصان في الثياب والحيوان والهبة مثل البيع سواء وانما رأيت ذلك فوتاً لان صاحب الهبة للثواب حين بنى وغرس قد رضى بالثواب لأنه قد حوّلها عن حالها فليس له أن يرجع فيها بعد ان حوّلها عن حالها ورضى بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت له ثوباً فضبغه بعصفر أو قطعه قيصاً ولم يخطه (قال) هذا فوت في رأيي لأن مالكا قال اذا دخله نماء أو نقصان فهو فوت

❦ في الرجل يهب ديناً له على رجل فيأبى الموهوب له أن يقبل ❦
❦ أ يكون الدين كما هو ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل ديناً لي عليه فقال لا أقبل أ يكون الدين كما هو أم لا (قال) الدين كما هو (قال) ولقد سألت مالك عن رجل أعار رجلاً ثوباً فضاع الثوب

عند المستعير فقال المستعير للمعير ان الثوب قد ضاع فقال له المعير فأنت في حل فقال المستعير امرأتى طالق ثلاثا ان لم أغرمه لك وقال المعير امرأته طالق ثلاثا ان قبلته منك (قال) قال مالك ان كان المستعير حين حلف يريد يمينه ليغرمه له يقول لا أغرمه لك قبلته أو لم يقبله ولم يرد يمينه لتأخذه مني فلا أرى عليه حثا اذا غرمه فلم يقبله منه ولا على الآخر حثا أيضاً لانه لم يقبله وان كانت يمينه على وجه لأخذه مني فان لم يأخذه منه فهو حائث ولا يكره صاحب الثوب على أخذ الغرم ويبر صاحب الثوب (قال مالك) وان كان ذلك من دين كان له عليه فأنت بالدين خلف صاحب الحق أن لا يأخذه وحلف الذي عليه الحق أن يأخذه منه فانه يحث الذي له الحق ويجبر على أخذ الدين ولا يحث الذي عليه الحق ﴿ قلت ﴾ فما الفرق فيما بينهما ما في قول مالك (قال) لان العارية ليست كالدين الا ان يشاء المعير أن يضمه قيمتها اذا ضاعت ألا ترى أنه لو أعار عارية فضاعت لم يكن على المستعير شيء الا أن يشاء المعير أن يضم المستعير فيما يغيب عليه والدين ليس بهذه المنزلة

﴿ في الرجل يهب للرجل الهبة يرى أنها للثواب ﴾

﴿ فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ويكون بيعه اياها فوتا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان وهبت لعبد رجلا هبة فأخذها سيده من العبد وللعبد مال فيه وفاء لقيمة الهبة أرى أخذ السيد الهبة من العبد فوتا في قول مالك (قال) أرى أن يحكم على العبد بقيمة الهبة في ماله ولم أسمع من مالك فيه شيئا

﴿ في الرجل يهب دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها (قال) يقال للموهوب له اغرم القيمة فان أبى قيل للواهب أنت بالخيار ان شئت أخذت نصف

الدار الذى بقى وضمته نصف القيمة وان شئت أسلمت الدار كلها وأخذت قيمة الدار كلها
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي مثل ما قال مالك فى البيع اذا استحق نصف
الدار وبقى نصفها فى يد المشتري ﴿قلت﴾ فان وهبت له عشرين للشواب فباع أحدهما
وأبى أن يثيبني (قال) ان كان الذى باعه الموهوب له هو وجه الهبة وفيه كثرة الثمن
فالموهوب له ضامن لقيمتها جميعاً وان كان ليس هو وجه الصفقة أخذ الواهب
الباقى ويتبعه بقيمة الذى باع يوم قبضه وهذا رأي مثل ما قال مالك فى البيع اذا استحق
أحدهما أو وجد به عيب قال ابن القاسم أو باع أحدهما ﴿قلت﴾ أرايت لو وهب لرجل
داراً هبة للشواب فباعها الموهوب له ثم اشتراها فقام الواهب عليه فأبى أن يثيبه وقال
خذ هبتك (قال) قد لزمته القيمة حين باع ولا يأخذ الهبة ولكن على الموهوب له
القيمة يفرمها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أحفظه عنه وهو رأي

✽ فى الرجل يهب للرجل جارية للشواب فولدت ✽
﴿عنده فأبى أن يثيبه منها الواهب﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فولدت عنده ولداً فأبى أن يثيبني (قال) قد
لزمته القيمة لان هذا فوت لان مالكاً قال اذا فانت بئاء أو نقصان فى الهبة فقد لزممت
الموهوب له القيمة

✽ فى الرجل يهب الهبة فلم يقبضها الموهوب له وهى ✽
﴿لغير الثواب فأبى رجل فادعى أنه اشتراها منه﴾
﴿وأقام البينة وأقام الموهوب له بينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً وهب لى هبة فلم يقبضها منه وهى لغير الثواب فأبى
رجل فادعى أنه اشتراها منه وأقام البينة وقت أنا على الهبة لا قبضها منه قال صاحب
الشراء أولى ﴿قلت﴾ أحفظه عن مالك (قال) قال مالك من حبس على ولده
صغار حبسات وعليه دين لا يدرى الدين كان قبل أو الحبس فقام الثرماء فقالوا

ينبع هذا فنتستوفي حقنا وقال ولده قد حبسه علينا وقد حازه لنا أبونا ونحن صفار في حجره (قال) بلنني أن مالكا قال ان أقام ولده البينة ان الحبس كان قبل الدين فالحبس لهم وان لم يقيموا البينة أن الحبس كان قبل الدين بيع للغرماء وبطل حبسهم فالهبة اذا كانت لغير الثواب بمنزلة ماوصفت لك في الحبس

❦ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح فمات ولم يخرجها من يديه وكان هو في حياته يقسم غلتها في المساكين (قال) مالك ان لم يخرجها من يديه حتى مات وان كان يقسمها للمساكين فالدار لورثته لانه لم يخرجها من يديه

❦ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو مريض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة في مرضه فمات قبل أن يخرجها من يديه (قال) تخرج من ثلثه عند مالك وما كان في المرض من صدقة أو حبس فهو في الثلث بمنزلة الوصية يجوز من ذلك مايجوز من الوصية ❦ قال ابن القاسم ❦ ما كان في المرض على الوصية أو البتات فهو جائز كله في الثلث الا أن البتات في المرض لا يمكن من بت له من قبضها الا بعد الموت الا أن تكون له أموال مأمونة من دور أو أرضين فبت له ولا يشبه ذلك من بت له في الصحة لان من بت له في الصحة ان قام على صدقته أخذها وان المريض اذا قام الذي بت له على أخذها لم يكن ذلك له حتى يموت المريض الا أن يكون ذا أموال مأمونة من دور أو أرضين فذلك بمنزلة العتق ❦ قلت ❦ أرايت ان قال دارى في المساكين صدقة وهو صحيح أيجبره السلطان على أن يخرجها الى المساكين أم لا في قول مالك (قال) أما ما كان من ذلك على وجه اليمين للمساكين أو لرجل يمينه فلا يجبره السلطان على أن يخرجها وما كان من ذلك على غير اليمين وإنما بتله لله فيخرجها السلطان ان كان لرجل يمينه أو للمساكين

﴿ في الرجل يقول كل ما أملك في المساكين صدقة ﴾
 ﴿ أيجبر على اخراج ماله أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال كل ما أملك في المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله أم لا (قال) لا يجبر على ذلك ولكن يؤمر بأن يتصدق بثلث ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك يتصدق بثلث ماله (قال) لحديث أبي لبابة الانصاري ﴿ قلت ﴾ فإن كانت له عروض من دور وحيوان ومدبرين ومكاتبين أيقومهم (قال) لا أرى أن يخرج ثلث المدبرين لأنه لا يملك بيعهم ولا هبهم ولا يشبهون المكاتبين لأن المكاتبين يملك بيع كتابتهم وهبة ذلك فإذا أخرج ثلث ذلك فقد أخرج ثلث ما يملك فيهم إلا أن يرق المكاتبون يوما فإن رقوا نظر إلى قيمة رقابهم فإن كان ذلك أكثر من قيمة كتابتهم يوم أخرج ذلك أخرج ثلث الفضل وأما أمهات الاولاد فليس عليه فيهن شيء في رأيي لأنهن لا يملكن ملك البيع ﴿ قال سحنون ﴾ ليس يخرج الا قيمة الكتابة فقط لأنه انما يملك ذلك يوم حث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ثلث مالي في المساكين فلم يخرج من يديه حتى ضاع المال كله (قال) لا شيء عليه في رأيي فرط أو لم يفرط لأن مالكا سئل عن الرجل يقول مالي كله في سبيل الله في عيّن فحث فلا يخرج ذلك حتى يهلك جل ماله أو يذهب قال مالك أرى عليه ثلث ما بقي في يده

﴿ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو عبده أو دابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد أعمرتك هذه الدار حياتك أو قال هذا العبد أو هذه الدابة (قال) هذا جائز عند مالك وترجع بعد موته إلى الذي أعمرها أو إلى ورثته ﴿ قلت ﴾ فإن أعمر ثوبا أو حليا (قال) لم أسمع من مالك في الثياب شيئا وقد أخبرتك بقول مالك وأما الحلي فأراه بمنزلة الدور

﴿ في الرجل يقول داري صدقة سكنى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال داري هذه لك صدقة سكنى (قال) فانما له سكنها صدقة

وليس له رقبته ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد حبست عبدى هذا ايكما ثم يقول هو للآخر منكما (قال) هذا جائز عند مالك وهو للآخر منهما يديعه ويصنع به ما يشاء لانه انما حبس عليهما ماداما حين فاذا مات أحدهما فهو هبة للآخر يديعه ويصنع به ما يشاء

﴿ في الرجل يقول قد أسكنتك هذه الدار وعقبك فأت ومات عقبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل قد أسكنتك هذه الدار وعقبك من بعدك فأت ومات عقبه من بعده أترجع الى أم لا (قال) نعم ترجع اليك الا أن يقول قد حبستهم على فلان وعلى عقبه حبسا صدقة فاذا قال ذلك ولم يقل سكنى لك ولولدك فإنه اذا انقضى الرجل وعقبه رجعت الى أقرب الناس بالمحبس حبسا عليه ﴿ قلت ﴾ فان كان المحبس حيا (قال) لا ترجع اليه على حال من الحالات ولكن ترجع الى أقرب الناس منه حبسا عليهم ﴿ قلت ﴾ رجلا كانوا أولاء (قال) نعم ترجع الى أولى الناس بميراثه من ولده أو عصبته ذكورهم وإناهم يدخلون في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا الذى سألتك عنه من هذه المسائل كلها قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال دارى هذه حبس على فلان وعقبه من بعده ولم يقل حبسا صدقة ثم مات فلان ومات عقبه من بعده والذى حبس حى أترجع اليه فى قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئا أقوم على حفظه ولكنه اذا قال حبسا فهو بمنزلة قوله حبس صدقة لان الاحباس انما هى صدقة فلا ترجع اليه ولكن ترجع الى أولى الناس به بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان قال هذه الدار لك ولعقبك سكنى (قال) اذا انقضى هذا الذى جعلت له هذه الدار سكنى ولعقبه وانقضى عقبه رجعت الى الذى أسكن ان كان حيا يصنع فيها ما يصنع فى ماله فان كان قد مات رجعت ميراثا الى أولى الناس به يوم مات وأولى ورثتهم لانهم هم ورثته وأصل الدار كانت فى ماله يوم مات ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال حبسا فهلك الذى حبست عليه وهلك عقبه الذين حبست عليهم وقد هلك أيضا الذى حبس ولم يدع الا ابنة واحدة ولم يترك عصبه (قال) انما قال لنا

مالك اذا انقضى الذين حبست عليهم رجعت الى أولى الناس بالمحبس يوم ترجع عصيته كانوا أو ولد ولده وتكون حبساً على ذوى الحاجة منهم وليس الاغنياء منهم فيها شيء عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانوا ولده (قال) فان كانوا ولده فليس للاغنياء منهم فيها شيء عند مالك وكذلك العصابة وكذلك كل من ترجع اليهم انما هي لذوى الحاجة منهم ﴿قلت﴾ فان كان الذين رجعت اليهم الدار وورثة هذا المحبس اغنياء كلهم (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكنى أرى أنها تكون لأقرب الناس من هؤلاء الاغنياء ان كانوا فقراء

﴿في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم ثم يبرأ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت له عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم فبرأ أتراه فوتاً وتلزمه القيمة (قال) أراه فوتاً ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) الصمم قد سئل مالك عنه فقال أراه عيباً مفسداً فاذا كان عيباً مفسداً فهو اذا ذهب فهو نماء وأما البياض اذا ذهب فليس أشك أنه نماء وتلزمه القيمة

﴿في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز ذلك أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت المريض ان وهب عبداً له للثواب أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز عند مالك وهذا والبيع سواء ﴿قلت﴾ فان باع المريض عبداً فقبضه المشتري فباعه أو أعتقه وهو عديم لا مال له أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أما عتقه فلا يجوز عند مالك الا أن يكون له مال فيجوز وأما يبعه فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى للورثة ان كان الذى وهب له عديماً فلهم أن يمنعوا الموهوب له من بيع الهبة حتى يعطيهم قيمتها

﴿في الرجل يهب عبداً للثواب فيجنى العبد جناية عند الموهوب له﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبداً للثواب فجنى العبد عند الموهوب له جناية أتراه فوتاً وتكون القيمة على الموهوب له (قال) نعم لأن مالكا قال في النماء والنقصان

انه فوت فهذا حين جنى أشد الفوت لأنه قد دخله النقصان

❦ في الرجل يهب نافته للثواب أو يبيعها فيقتلها الموهوب له أو أشعرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لرجل نافة للثواب أو بعت نافة فقتلها أو أشعرها ولم يعطني الثمن ولا مال له (قال) قال مالك العتق يرد فهذا أخرى أن يرد وتحمل فلائدها وتباع في دين المشتري في البيع وأما في الهبة فإنها ترجع الى ربها ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً وهب في مرضه لرجل هبة أو تصدق على رجل بصدقة فلم يقبض صدقته الموهوب له ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب في مرضه أجمعها وصية أو هبة أو صدقة غير مقبوضة وتبطلها (قال) أجمعها وصية لأن مالكاً قال ما تصدق به المريض أو اعتق فهو في ثلثه

❦ في المريض يهب الهبة فيبتلها أو يتصدق بصدقة فيبتلها أيقبض ذلك ❦

❦ الموهوب له أو المتصدق عليه قبل أن يموت الواهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما وهب المريض فبتله في مرضه أو تصدق به فبتله أي قدر الموهوب له أو المتصدق عليه أن يقبض ذلك قبل موت المريض (قال) لا يجوز ذلك له والورثة أن يمنوه ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن تكون له أموال مأمونة مثل ما وصفت لك في الأموال المأمونة فيكون له أن يقبض ذلك وكذلك هذا في العتق ألا ترى أنه يعتق عبده في مرضه فبتله فإذا كانت له أموال مأمونة من دور أو أرضين تمت حرية العبد مكانه فكذلك الهبة والصدقة

❦ في الرجل يوصي بوصية لرجل فيقتل الموصي له الموصي عمداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أوصى بوصية لرجل فقتل الموصي له الموصي عمداً أتبطل وصيته أم لا (قال) أراها تبطل ولا شيء له من الوصية ❦ قلت ❦ أرايت ان قتلتني خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثلاث مالى أو أوصيت له بديتي أو ببعض مالى والثالث يحمل ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ له أليس قد قلت لا وصية

لقاتل (قال) انما ذلك اذا كانت الوصية أولاً فقتله بعد الوصية عمداً فلا وصية له لأنه يتهم أن يكون طلب تأجيل ذلك (قال) فان كان قتله خطأ فحلت الوصية ثلث المال غير الدية فذلك جائز له ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتله خطأ ورث من المال ولم يرث من لدية فكذلك هذا

❦ في الرجل يوصي بدار له لرجل والثالث يحمل ذلك ❦
❦ فقال الورثة لا ننجيزه ولسكننا نعطيه ثلث مال الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصي له بدار والثالث يحمل ذلك فقال الورثة لا ننجيز ذلك ولسكننا نعطيه ثلث مال الميت حينما كان (قال) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار اذا كان الثلث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرقت حتى تصير بحراً بطأت وصية الموصي له فهذا يدلك على أنه أولى بها

❦ في المسلم أو النصراني يهب أحدهما لصاحبه أو يتصدق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما كان بين المسلم والنصراني من صدقة أو هبة تصدق بها أحدهما على صاحبه أو وهبها أحدهما لصاحبه أتحمك بينهما بحكم الاسلام في قول مالك (قال) قال مالك كل أمر يكون بين المسلم والنصراني فأرى أن يحكم بينهما بحكم الاسلام فأرى مسائلتك بتلك المنزلة

❦ في العبد توهب له الهبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد توهب له الهبة يرى أنها للثواب أيكون على العبد الثواب أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان كان مثله يثيب ويرى أنه انما وهبها للثواب فأرى عليه الثواب اذا كان ممن قد خلى سيده بينه وبين التجارة

❦ في الرجل يهب لذي رحم يرجع في هبته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهب لذي رحم أيكون له أن يرجع في قول مالك (قال) قال مالك ليس بين الرجل وامراته ثواب في الهبة الا أن يكون يعلم أنها أرادت منه

بذلك ثواباً مثل أن يكون الرجل الموسر والمرأة لها الجارية فيطلبها منها فتمطيه إياها يريد بذلك أن يستغفر صلته وعطيته والرجل مثل ذلك يهب الهبة لامرأته أو الابن لآبيه يرى أنه إنما أراد بذلك استغفار ما عند أبيه فإذا كان مثل هذا فيما يرى الناس أنه وجه ما طلب بهبته تلك رأيت بينهما الثواب فإن أنابه والا رجع كل واحد منهما في هبته فإن لم يكن على وجه ما ذكرت لك فلا ثواب بينهما فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذا

❦ في الرجل يهب لعمه أو أعمته أو لجدته أو لذي قرابته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لعمي أو لعمتي أو جدي أو جدتي أو أخي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرابي ممن ليس بيني وبينهم محرم أو لقرابي ممن بيني وبينهم محرم أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) ما وهبت من هبة يعلم أنك إنما وهبتها تريد بها وجه الثواب فإن آتاك والا رجعت في هبتك وما وهبت من هبة يعلم أنك لم ترد بها وجه الثواب فلا ثواب لك مثل أن تكون غنياً تتصل ببعض قرابتك الفقراء فتزعم أنك أردت بها الثواب فهذا لا يصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رجعة لك في هبتك (قال) وهذا كله قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم لو وهب لأجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها لثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته وهذا قول مالك (قال) وإن كان فقيراً فوهب لثواب وقال إنما وهبتها لثواب فإن هذا يصدق ويكون القول قوله فإن أنابه والا رد عليه هبته ❦ قلت ❦ أرايت ان كانا غنيين أو فقيرين فوهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها له لثواب وكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ هذا ولكن لا أرى لمن وهب لفقير ثواباً وإن كان فقيراً إذا لم يشترط في أصل الهبة لثواب وأما غني وهب لثواب فقال إنما وهبتك لثواب فالقول قول الواهب ان أثيب من هبته والا رجع في هبته ❦ قلت ❦ أرايت هذا الذي

وهب الهبة للثواب اذا اشترط الثواب او يرى أنه انما أراد الثواب فأثابه الموهوب له
أقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان
أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فأبى أن يرضى والهبة قائمة بعينها عند الموهوب له
(قال) قال مالك اذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل
﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تفرقت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأثابه
الموهوب له أقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك اذا تفرقت في يد الموهوب له
زيادة أو نقصان فالقيمة له لازمة

﴿ تم كتاب الهبات بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وليه كتاب الحبس ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحبس ﴾

﴿ في الحبس في سبيل الله ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت اذا حبس في سبيل الله فأى سبيل الله (قال) قال مالك سبل الله كثيرة ولكن من حبس في سبيل الله شيئاً فأنما هو في الغزو ﴿ قلت ﴾ فالرباط مثل الاسكندرية وما أشبهها من مواخير أهل الاسلام أهى غزو يجوز لمن حبس في سبيل الله فرسه أو متاعه أن يجعله فيه في قول مالك (قال) نعم ولقد أتى رجل مالكا وأنا عنده قاعد فسأله عن رجل جعل ماله في سبيل الله أوصى به فأراد وصيه أن يفرقه في جدة فنهاه مالك عن ذلك وقال لا ولكن فرقه في السواحل (قال ابن القاسم) يريد سواحل الشام ومصر ﴿ قلت ﴾ وما بال جدة أليست ساحلا (قال) ضعفا مالك ﴿ فقيل ﴾ لما لك انهم قد نزلوا (قال) فقال مالك اذا كان ذلك شيئاً خفيفاً . فضمف مالك ذلك (قال) ولقد سأله قوم وأنا عنده قاعد انه كان من دهلك^(١) ما كان وكانوا قوما قد تجهزوا يريدون الغزو الى عسقلان والاسكندرية أو بعض هذه السواحل فاستشاروه أن ينصرفوا الى جسة فنهاهم عن ذلك وقال لهم الحقوا بالسواحل ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ربيعة كل ما جعل صدقة حبسا أو حبس ولم تصم فيه صدقة فهو كله صدقة تنفذ في مواضع الصدقة وعلى وجه ما ينتفع

(١) (دهلك) وزان جعفر جزيرة بين بر اليمن وبر الحبشة أى من أهل دهلك الخ كنبه مصححه

بذلك فيه ان كانت دواب في الجهاد وان كانت غلة أموال فلي منزلة ما يرى الوالى من وجه الصدقة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل أوصى بوصية وأوصى فيها بأموال فساكن فيما أوصى به أن قال دارى حبس ولم يحمل لها مخرجا فلا ندرى أكان ذلك منه نسيانا أو جهل الشهود أن يذكره ذلك فقال مالك أراها حبسا في الفقراء والمساكين ﴿ فقيل ﴾ له فأنها بالاسكندرية وجل ما يحبس الناس بها في سبيل الله (قال) ينظر في ذلك ويجتهد فيه فيما يرى الوالى وأرجو أن تكون له سعة في ذلك ان شاء الله تعالى

— في الرجل يحبس رقيقا في سبيل الله —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان حبس رقيقا له في سبيل الله أترأى حبسا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وما يصنع بهم (قال) يستعملون في سبيل الله ﴿ قلت ﴾ ولا يباعون (قال) لا ﴿ قلت ﴾ يحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه

— في الرجل يحبس ثيابا في سبيل الله —

﴿ قلت ﴾ أرايت الثياب هل يجوز أن يحبسها رجل على قوم بأعيانهم وعلى المساكين أو في سبيل الله في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى به بأسا أن يحبس الرجل الثياب والسروج ﴿ قلت ﴾ أرايت ما ضعف من الدواب المحبسة في سبيل الله أو بلى من الثياب كيف يصنع بها في قول مالك (قال) قال مالك أما ما ضعف من الدواب حتى لا يكون فيه قوة للغزو فانه يباع ويشترى بثمنه غيره من الخيل فيجعل في سبيل الله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان لم يكن في ثمنه ما يشتري به فرس أو هجين أو برذون رأيت أن يعان به في ثمن فرس والثياب ان لم تكن فيها منفعة يمت واشترى بثمنها ثياب ينتفع بها وان لم يكن في ثمنها ما يشتري به شيء ينتفع به فرق في سبيل الله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول في الفرس المحبس في سبيل الله اذا كلب وخبت انه لا بأس أن يباع ويشترى فرس مكانه ﴿ قال سحنون ﴾

وقد روى غيره أن ما جعل في سبيل الله من العبيد والثياب لا تباع (قال) ولو بيعت لبيع الربع المحبس اذا خيف عليه الخراب وهذه جل الاحباس قد خربت فلا شيء أدل على سنتها منها ألا ترى أنه لو كان البيع يجوز فيها لما أغفله من هضمي ولكن بقاؤه خرابا دليل على أن بيعه غير مستقيم وبحسبك حجة في أمر قد كان متقادما بأن تأخذ منه ما جرى منه فلا حباس قديمة ولم تزل وجل ما يوجد منها بالذي به لم يزل يجري عليه فهو دليلها بقاء هذه خرابا دليل على أن البيع فيها غير مستقيم لانه لو استقام لما أخطأ من مضي من صدر هذه الامة وما جهله من لم يعمل به حتى تركت خرابا وان كان قد روى عن ربيعة خلاف لهذا في الرابع والحيوان اذا رأى الامام ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أنه سمع يحيى بن سعيد يسئل عن فرس حبس دفعت الى رجل فباعها قال يحيى لم يكن ينبغي له أن يحدث فيها شيئا غير الذي جعلت له فيه الا أن يخاف ضعفها وتقصيرها فلعل ذلك يخفف بيعها ثم يشتري مكانها فرسا تكون بمنزلتها حبسا

﴿ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله ﴾

﴿ فلا يخرجها من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من حبس الخيل فلم ينفذها ولم يخرجها من يديه الى أحد حتى مات أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا وهي ميراث كذلك قال مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السلاح أيضا اذا حبسه وهو صحيح ولم ينفذه بحال ما وصفت لك ولم يخرج من يديه حتى يموت فهو ميراث بين الورثة (قال) مالك واذا حبس سلاحا كان يخرج ويرجع اليه فهو جائز وما لم يكن كذلك لم يخرج حتى مات فهو ميراث وان أخرج بمضه فأنفذه وبقي بعضه فما أخرج منه فهو جائز وما لم يخرج منه فهو ميراث ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد قال مالك من حبس حبسا من عرض أو حيوان في سبيل الله ثم وليه حتى مات ولم يوجهه في الوجوه التي سعى غير أنه كان يقوم عليه وليه حتى مات قال أما كل حبس له غلة فانه ان وليه حتى مات وهو في يديه رأيت

رداً في الميراث لأنه لو شاء رجل لا نطاق إلى ماله فحبسه وأكل غلته فإذا جاء الموت قال قد كنت حبسته لئمنه من الوارث فلا أرى أن يجوز مثل هذا من الإحباس حتى يستخلف عليها الذي حبسها رجلاً غيره ويتبرأ إليه منها. وأما كل حبس لا غلة له مثل السلاح والخيل وأشبه ذلك فإنه إذا وجهه في تلك الوجوه التي سعى وأعمله فيها فقد جاز وإن كان يابسه حتى مات وهو من رأس المال وإن لم يكن وجهه في شيء من تلك الوجوه فلا أراه إلا غير جائز

❦ في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكر ❦
❦ في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يحبس الحبس على الرجل وعقبه أو عليه وعلى ولده وولده ولده أو يقول رجل هذه الدار حبس على ولدي ولم يحمل لها مرجعاً بمدهم فاتقروا أن هذا الحبس موقوف ولا يباع ولا يوهب ويرجع إلى أولى الناس بالحبس يكون حبساً ❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك إذا تصدق الرجل بدار له على رجل وولده ما عاشوا ولم يذكر لها مرجعاً إلا صدقة هكذا لا شرط فيه فيهلك الرجل وولده (قال) أرى أن ترجع حبساً على أقاربه في المساكين ولا تورث ❦ ابن وهب ❦ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال من حبس داراً أو تصدق بها قال الحبس والصدقة عندنا بمنزلة واحدة فإن كان صاحب ذلك الذي حبس الدار لم يسم شيئاً فإنها لا تباع ولا تورث يسكنها الأقرب فالأقرب به ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رجال مالك كل حبس أو صدقة على مجهول من يأتي فهو الحبس الموقوف مثل أن يقول على ولدي ولم يسمهم فهذا مجهول ألا ترى أن من يحدث من ولده بعد هذا القول يدخل فيه وكذلك لو قال على ولدي وعلى من يحدث لي بعدهم فهذا أيضاً على مجهول من يأتي وإذا سعى فأنما هم قوم بأعيانهم وقد فسرنا ذلك ❦ قال ابن وهب ❦ وقال بعض من مضى من أهل العلم إذا تصدق الرجل على الرجل وعلى عقبه من بعده فهو الحبس الذي لا يباع ولا يوهب يحوزه صاحبه حياته فإذا مات

كان الحبس لعقبه ثم لعقب عقبه مابق منهم أحد ثم يرجع اذا انقضى العقب الى
 مسمى المتصدق بها وسبيلها عليه ﴿ وقال ﴾ رجال من أهل العلم منهم ربيعة اذا تصدق
 الرجل على جماعة من الناس لا يدري كم عدتهم ولم يسمهم بأسمائهم فهي بمنزلة الحبس
 وقال ربيعة والصدقة الموقوفة التي تباع اذا شاء صاحبها اذا تصدق بها الرجل على
 الرجل أو الثلاثة أو أكثر من ذلك اذا ساهم بأعيانهم ومعناه ما عاشوا ولم يذكر
 عقبا فهذه الموقوفة التي يبيعها صاحبها ان شاء اذا رجعت اليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 رأيت الرجل يقول داري هذه حبس على فلان وعلى عقبه من بعده ولم يقل صدقة
 فهي حبس كما يقول صدقة (قال) أصل قوله الذي رأيناه يذهب اليه أنه اذا قال حبسا
 ولم يقل صدقة فهي حبس اذا كانت على غير قوم بأعيانهم واذا كانت على قوم
 بأعيانهم فقد اختلف فيه قوله قد كان يقول اذا قال حبسا على قوم بأعيانهم ولم يقل
 صدقة أو قال حبسا ولم يقل لا تباع ولا توهب فهذه ترجع الى الذي حبسها اذا كان
 حيا أو الى ورثته الذين يرثونه فتكون مالا لهم وقد قال لا ترجع اليه ولكنها تكون
 محبسة بمنزلة الذي يقول لا تباع وأما ان قال حبسا لا تباع أو قال حبسا صدقة وان كانوا
 قوما بأعيانهم فهذه الموقوفة التي ترجع بعد موت الحبس عليه الى أقرب الناس بالحبس
 ولا ترجع الى الحبس وان كان حيا وهو الذي يقول أكثر الرواة عن مالك وعليه
 يعتمدون ولم يختلف قوله في هذا قط اذا قال حبسا صدقة أو قال حبسا لا تباع وان كانوا
 قوما بأعيانهم انما الموقوفة التي ترجع الى أقرب الناس بالحبس ان كان ميتا أو كان حيا
 ولا ترجع الى الحبس على حال ﴿ عبد الله بن وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه
 قال يقال لو أن رجلا حبس حبسا على أحد لم يقل لك ولعقبك من بعدك فانها ترجع
 اليه فان مات قبل الذين حبس عليهم الحبس ثم ماتوا كلهم أهل الحبس فانها ترجع
 ميراثا بين ورثة الرجل الذي حبسها على كتاب الله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن
 ربيعة أنه قال من حبس داره على ولده وولد غيره فجعلها حبسا فهي حبس عليهم
 يسكنونها على مصرافهم فان انقضوا أخذها ولاته دون ولاته من كان ضم مع ولده

إذا كانوا ولد أو غيرهم (قال) قال ربيعة وكل من حبس داراً على ولده فأولادهم بمنزلة الولد والذي يحدث منهم بمنزلة من كان يوم تصدق إلا أن يأخذ قوم بفضل أثره وكثرة عيال في سعة المساكين وقوة المرافق ليس بينهم أثره الابتفضيل حق يرى (وأخبرني) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يترك المال حبساً على ولده ثم يموت بمض ولده من صلبه وله ولد قال ربيعة تلك الصدقة والحبس الذي يجري فيها الولد وولد الولد تكون قائمة لا تباع وأما ما ذكرت من ولد الولد مع الولد فأنما يقع فيه الاجتهاد يكون في المال فلا يحصى وذلك الولد مع أعمامهم يكون المال قليلاً مستوفى فتكون الأعمام أحق به من ولد أخيه ويكون السر واليسر فينظر الناس في ذلك كله (وقال يحيى بن سعيد) من حبس داره على ولده فهي على ولده وولد ولده ذكورهم وإناهم الآن ولده أولى من ولد ولده ما عاشوا إلا أن يكون فضل فيكون لولد الولد فذلك حق لحاجتهم (وقال) يحيى بن سعيد من حبس داره على ولده وولد ولده فهي على ما وضعها عليه إلا أن يبدأ بولده قبل ولد ولده وليس لولد البنات فيها حق (وقال) مالك من قال حبساً على ولدي فإن ولد الولد يدخلون مع الآباء ويرثون الآباء فإن قال ولدي وولد ولدي دخلوا أيضاً وبدي بالولد وكان لهم الفضل إن كان فضل (وقال) سحنون (وكان المغيرة وغيره يسوي بينهم) (وقال مالك) ليس لولد البنات شيء إذا قال الرجل هذه الدار حبس على ولدي فهي أولاده وولد ولده وليس لولد البنات شيء قال الله تبارك وتعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فاجتمع الناس أنه لا يقسم لولد البنات شيء من الميراث إذا لم يكن له بنات لصلبه وإن بنى البنين الذكور والانات يقسم لهم الميراث ويحبسون من يحجبه من كان فوقهم إذا لم يكن فوقهم أحد (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل أبا الزناد عن رجل حبس على رجل وولده ما عاشوا حبساً لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال أبو الزناد هي على ما وضعها عليه ما بقي منهم أحد فإن انقضوا صارت إلى ولاية الذي حبس وتصدق (وقال) ربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد إن الحبس إذا رجع انما يرجع إلى

﴿ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ﴾
 ﴿ ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً حبس في مرضه على ولده وولد ولده داراً والثالث يحملها وهلك وترك زوجته وأمه وولده وولد ولده (قال) تقسم الدار على عدد الولد وعلى عدد ولد الولد فما صار لولد الأعيان دخلت معهم الأم والزوجة فكان ذلك بينهم على فرائض الله تعالى حتى إذا انقضى ولد الأعيان رجعت الدار كلها على ولد الولد ﴿ قلت ﴾ فإن انقضى واحد من ولد الأعيان (قال) يقسم نصيبه على من بقي من ولد الأعيان وعلى ولد الولد لأنهم هم الذين حبس عليهم ثم تدخل الأم والزوجة وورثة الميت من ولد الأعيان في الذي أصاب ولد الأعيان من ذلك على فرائض الله ﴿ قلت ﴾ فإن هلك الأم أو الزوجة أو هلكتا جميعاً أيدخل ورثتهما في حظوظهما ما دام أحد من ولد الأعيان حياً (قال) نعم قال وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن انقضت الأم والزوجة أو لا أيدخل ورثتهما مكانهما (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن انقضى واحد من ولد الأعيان بعد ذلك (قال) يقسم نصيبه على ولد الولد وعلى من بقي من ولد الأعيان ويرجع من بقي من ورثة الهالك من ولد الأعيان وورثة الزوجة وورثة الأم في الذي أصاب ولد الأعيان فيكون بينهم على فرائض الله فإن مات ورثة الزوجة والأم وبقي ورثة ورثتهم (قال) يدخل في ذلك ورثة ورثتهم أبداً ما بقي من ولد الأعيان أحد بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله ﴿ قلت ﴾ فإن انقضى ولد الولد رجعت حبساً على أولي الناس بالمحبس في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يحبس الدار ويشترط على المحبس عليه مرمتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يحبس داره على رجل وعلى ولده وولد ولده ويشترط على

الذي يحبس عليه أن ما احتاجت الدار من مرممة فعلى المحبس عليه أن ينفق في مرممتها من ماله (قال) لا يصلح ذلك وهذا كراء وليس بمحبس ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال في الفرس يحبس على الرجل ويشترط على المحبس عليه حبسه سنة وعلفه فيها قال مالك لا خير فيه وقال أرايت ان هلك قبل أن تستكمل السنة كيف يصنع أيذهب علفه باطلا ﴿قلت﴾ فما يصنع أن يحمل الفرس والدار حبسا اذا وقع مثل هذا الشرط أم يبطل (قال) لا أدري الا أن مالكا قال لي في الفرس لا خير فيه ووجه كراهية ذلك عنده أنه غرر وقال أرايت لو مات قبل السنة أكان تذهب نفقته (قال مالك) في الرجل يبيع عبده على أنه مدبر على المشتري أنه لا خير فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه يجوز تدبيره لانه يبيع قد فات بالتدبير ويرجع البائع على المشتري بتمام الثمن ان كان البائع هضم له من الثمن لذلك شيئا وهذا قول مالك في التدبير فأرى في الفرس أن يحجر صاحبه الذي حبسه فان أحب ان لم يفت الاجل أن يضع الشرط ويبتله لصاحبه فعل أو يدفع اليه ما أنفق ويأخذ فرسه وان فات الاجل لم أرأن يرد وكان للذي بتل له بعد السنة بغير قيمة . وأرى في الدار أن تكون حبسا على ما جعل ولا تلزمه المرممة وتكون مرممتها من غلتها لانها فاتت في سبيل الله ولا يشبهه البيوع الا أن ذلك يكرهه مالك له

— في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بعضهم —

﴿عن بعض وقسم الحبس﴾

﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني حيوة بن شريح أن محمد بن عبد الرحمن الفرشي أخبره قال حبس عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم ﴿وأخبرني﴾ غيره من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمر بن العاص وغيرهم مثله (قال) سعيد بن عبد الرحمن وغيره عن هشام بن عروة ان الزبير بن العوام قال في صدقته على بنيه لا تباع ولا تورث وان لامردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز كتب له أن يفحص

له عن الصدقات وكيف كانت أول ما كانت (قال) فكتبت إليه أذكر له صدقة
عبد الله بن زيد وأبي طلحة وأبي الدحداحة وكتبت إليه أذكر له أن عمرة ابنة عبد
الرحمن ذكرت لي عن عائشة أنها كانت إذا ذكرت صدقات الناس اليوم وأخرج
الرجال بناتهم منها تقول ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا ما قال الله وقالوا
ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه
شركاء قالت والله أنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة على ابنته فترى غضارة صدقته
عليها وترى ابنته الأخرى وأنه لتعرف عليها الخصاصة لما حرمها من صدقته. وإن عمر
ابن عبد العزيز مات حين مات وأنه ليريد أن يرد صدقات الناس التي أخرجوا منها
النساء وإن مالكا ذكر لي أن عبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت حبسا على أولادهما
دورهما وأنهما سكنا في بعضها فهذا يدل على قول عائشة أن الصدقات فيما مضى إنما
كانت على البنين والبنات حتى أحدث الناس إخراج البنات وما كان من عزم عمر
ابن عبد العزيز على أن يرد ما أخرجوا منه البنات يدل على أن عمر ثبت عنده أن
الصدقات كانت على البنين والبنات (وقال مالك) من حبس على ولده داراً فسكنها
بعضهم ولا يجحد بعضهم فيها سكننا فيقول الذين لم يجحدوا منهم سكننا أعطوني من
السكراء بحساب حتى (قال) لا أرى ذلك له ولا أرى أن يخرج أحد لأحد ولكن
إن غاب أحد أو مات سكن فيه وهكذا حبس ابن عمرو وزيد بن ثابت لا يخرج أحد
لأحد ولا يعطى من لم يجحد. سكننا كراء (قال ابن القاسم) قال مالك إن غاب
أبى إن كان يريد المقام في الموضع الذي غاب إليه وأما إن كان رجلاً يريد أن يسافر
إلى موضع ليرجع فهو على حقه (وقال) علي بن زياد في روايته إن غاب سجيلاً ولم يذكر
ما قال ابن القاسم ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء بن أبي
رباع أنه قال في صدقة الرباع لا يخرج أحد من أهل الصدقة عن أحد إلا أن يكون
عنده فضل من المساكن ﴿وشئل﴾ مالك عن رجل حبس على ولده حبساً وعلى
أعقابهم وليس له يومئذ عقب فأنقذه لهم في صحته ثم هلك بعد ذلك وهلك ولده فبقي

بنو بنيه وبنو بني بنيه هل لبني بني بنيه مع آبائهم في الحبس شيء (قال) أرى أن يعطى
 بنو بني بنيه من الحبس كما يعطى بنو بنيه إذا كانوا مثلهم في الحال والحاجة والمؤنة
 إلا أن الأولاد ما داموا صغاراً لم يلبثوا ولم يتزوجوا ولم تكن لهم مؤنة فانما يعطى
 الأب بقدر ما يموت ومن بلغ منهم حتى يتزوج وتكون حاجته ومؤنته مثل البنين
 فهم فيه شرعا سواء إذا كان موضعاً وإن كانوا صغاراً فإنه لا يقسم لهم ويمطى آبائهم
 على قدر عيالهم

❦ في الحبس عليه يرم في الحبس مرمة ❦
 ❦ ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حبس داراً له على ولده وولد ولده ثم إن أحد البنين بني
 في الدار بناءً أو أدخل خشبة في بناء الدار أو أصلح فيها بيتاً ثم مات ولم يذكر
 لما أدخل في الدار ذكر (قال) قال مالك لا أرى لورثته فيها شيئاً ❦ قلت ❦ فإن كان
 قد ذكر الخشبة التي أدخل فيها أو ما أصلح فقال خذوه فهو لورثتي أو أوصى به
 أليكون ذلك له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وذلك له ❦ قلت ❦ فإن كان قد
 بني بنيانا كثيراً ثم مات ولم يذكر ذلك (قال) الذي أخبرتك عن مالك أنه قال إذا
 بني وأدخل خشبة وأرى مالكا قد ذكر البناء^(١) وذلك كله عندي سواء وقد قال
 الخزومي ولا يكون من ذلك محرماً ولا صدقة إلا الشيء اليسير من الستور وأشباهاها
 من الميازيب ومما لا يعظم خطره ولا قدره وأما البناء الذي له القدر فهو مال من ماله
 يباع في دينه ويأخذه ورثته

❦ في الرجل يحبس حائطه في مرضه فلا يخرج ❦
 ❦ من يديه حتى يموت ❦

❦ قلت ❦ أرايت إن حبس رجل حائطه على الساكنين في مرضه ولم يخرج من يديه
 حتى مات أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا كان الميت يحمله لأن هذه وصية

كأنه قال اذا مت فحاططي على المساكين - حبس عليهم تجرى عليهم غلتها ولان كل فعل
فعله في مرضه من بت صدقة أو بت عتق ليس يحتاج فيه الى أن يقبض من يديه
ولانه لو قبض من يديه كان موقوفا لا يجوز لمن قبضه أكل غلته ان كانت له ولا
أكله ان كان مما يؤكل حتى يموت فيكون في ذلك أو يصح فينفذ البتل كله وان
كان لرجل بعينه أو كان للمساكين أو في سبيل الله أمر بانفاذ ذلك وان فعل
الصحيح ليس يجوز منه الا ما قبض وحيز قبل أن يموت المتصدق أو يفلس وقد كان
له قول في فعل المريض اذا كانت له أموال مأمونة

﴿ في الرجل يحبس حاططه في الصحة ﴾

﴿ فلا يخرج منه من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قال ﴾ أرايت من حبس نخل حاططه أو تصدق بها على المساكين في الصحة فلم
يخرجها من يديه حتى مات (قال) لا يجوز لان هذا غير وصية فاذا كان غير وصية
لم يجوز الا أن يخرجها من يديه قبل أن يموت أو يوصى بانفاذها في مرضه فتكون
من الثلث ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) ومن تصدق بصدقة أو وهب
هبة على من يقبض لنفسه فلم يقبضها حتى مرض المتصدق أو الواهب كان المتصدق
عليه وارثا أو غير وارث لم يجوز له قبضها وكانت مال الوارث وكذلك العطايا والنحل
﴿ قال ابن وهب ﴾ ألا ترى أن الحارث بن نبهان ذكر عن محمد بن عبد الله عن عمرو
ابن شعيب عن سعيد بن المسيب ومحمد بن عبيد الله عن ابن أبي مليكة وعطاء بن أبي
دباح أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد
الله بن عباس قالوا لا تجوز صدقة حتى تقبض وقال شريح وسروق لا تجوز صدقة
الا مقبوضة ذكره أشمل وان يونس ذكر عن ابن موهب أنه قال ما تصدق به
وهو صحيح فلم يقبضه من تصدق به عليه الا أن يكون صغيرا فهو للورثة ولا تجوز
صدقة الا قبض وان مالكا ويونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب عن عثمان بن عفان أنه قال من نخل ولدا له صغيرا لم يبلغ أن يحوز نخله فأعلن

بها وأشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه ﴿ ابن وهب ﴾ وإن رجلا من أهل العلم ذكروا عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وشرح الكندي وابن شهاب وربيعة وبكير بن الأشج مثله وقال شرح هو أحق من وليه وإن مالك بن أنس ويونس بن يزيد ذكرا عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب أنه قال ما بال رجال يخلون أبناءهم نخلاتهم يسكنونها فإن مات ابن أحدهم قال مالي بيدي لم أعطه أحداً وإن مات هو قال هو لابني قد كنت أعطيته إياه من نخل نخله ثم لم يحزها الذي نخلها حتى تكون إن مات لوارثه فهو باطل أولا ترى أن أبا بكر الصديق نخل عائشة ابنته أحداً وعشرين وسقاً فلم تقبض ذلك حتى حضرت أبا بكر الوفاة فلم يحز لها ذلك وإنما أبطل عمر النخل التي لم تقبض في الكبير الذي مثله يقبض ألا ترى أنه جوزه للصغير وجعل الأب قابضاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال المواهب ثلاثة . وهبة يراد بها وجه الله وموهبة يراد بها الثواب وموهبة يراد بها وجه الناس فوهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يثب ﴿ ابن وهب ﴾ قال عمر بن الخطاب من وهب هبة أصلة رحم أو على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يررض منها ذكره مالك وإن سعيد بن المسيب ذكر عن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لوجه الله فذلك له ومن وهب هبة يريد ثوابها فإنه يرجع فيها إذا لم يررض منها ذكره أيضاً مالك

﴿ في الرجل يحبس داره على المساكين ﴾

﴿ فلا تخرج من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا حبس غالة دار له على المساكين فكانت في يديه يخرج غلتها كل عام فيعطئها المساكين حتى مات وهي في يديه أتكون غلتها للمساكين بعد موته أو تكون ميراثا (قال) قال مالك إذا كانت في يديه حتى يموت لم يخرجها من يديه حتى يموت فهي ميراث وإن كان يقسم غلتها إلا أن مالكا قال لنا في الخيل

والسلاح انه مخالف للدور والارضين اذا كان له خيل وسلاح قد جعلها في سبيل الله فكان يدعى الخيل يغزى عليها أيام غزوها فاذا قفلت ردت اليه فقام عليها وعلقها والسلاح مثل ذلك (قال مالك) اذا أخذها في حياته هكذا وان كانت ترجع اليه عند القفل فأراها من رأس المال وهي جائزة ولا يشبه هذا عندى النخل ولا الدور ولا الارضين

✽ في الرجل يحبس ثمرة حائطه على رجل فيموت المحبس ✽
 ﴿ عليه وفي النخل ثمر قد أبر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان حبست ثمرة حائطى على رجل بعينه حياته فأخذ النخل فكان يأكل ثمرتها ثم ان المحبس عليه مات وفي رأس النخل ثمر لم يبد صلاحه لمن تكون الثمرة الورثة المحبس عليه أم لورثة رب النخل (قال) سئلت مالك عن رجل حبس حائطا له على قوم بأعيانهم فكانوا يستقون ويقومون على النخل فمات بعضهم وفي رأس النخل ثمر لم يبد صلاحه وقد أبرت (قال) قال مالك أراها للذين بقوا منهم يتقوون به على سقيه وعملة وليس لمن مات منهم فيها شيء ولو طابت الثمرة قبل أن يموت أحد كان حق من مات منهم فيها ثابتا يرثه ورثته فسألتك مثل هذا ان مات المحبس عليه قبل أن تطيب الثمرة فهي ترجع الى المحبس وان مات بعد ما تطيب الثمرة كانت لورثة الميت المحبس عليه (وقال بعض الرواة) هذا اذا كانت صدقة محبسة وهم يلون عملها (قال) ولقد سئلت مالك عنها غير مرة ونزلت بالمدينة فقال مثل ما أخبرتك وان كانت ثمرة تقسم غلتها فقط وليسوا يلون عملها فنصيب من مات منهم رد على صاحبه المحبس (قال ابن القاسم) وقد كان مالك رجع فقال يكون على من بقى وليس يرجع نصيب من مات الى المحبس (وروى الرواة كلهم عن مالك ابن القاسم وابن وهب وابن نافع وعلى بن زياد والمخزومي وأشهب أنه قال من حبس غلة دار أو ثمرة حائط أو خراج غلام على جماعة قوم بأعيانهم فانه من مات منهم رجع نصيبه الى الذى حبس لأن هذا مما يقسم عليهم وان كانت داراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ صلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يبيعها ﴾

﴿ قلت ﴾ أُرأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بدار فلم يقبض المتصدق عليه حتى باعها المتصدق ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك إذا كان الذي تصدق بها عليه قد علم بمسقطه فلم يقبضها حتى باعها المتصدق نفذ البيع ولم يرد وكان له الثمن يأخذه وإن كان لم يعلم فاليوم مردود إذا كان الذي تصدق بها حيا والمتصدق عليه أولى بالدار وإن مات المتصدق قبل أن يعلم الذي تصدق بها عليه فلا شيء له ولا يرد البيع لأنه لو لم يبيعها حتى مات ولم يعلم الذي تصدق بها عليه لم يكن له شيء (وقال أشهب) ليس للمتصدق عليه شيء إذا خرجت من ملك المتصدق بوجه من الوجوه وحيزت عليه

﴿ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض ﴾

﴿ فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق ﴾

﴿ قلت ﴾ أُرأيت كل هبة أو عطية أو صدقة في المرض فلم يقبضها الموهوب له ولا المطلق ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب من مرضه ذلك أتكون هذه وصية أم تكون هبة أو عطية أو صدقة لم يقبضها صاحبها حتى مات الواهب فتبطل وتصير لورثة الواهب (قال) قال مالك هي وصية (قال مالك) وكل ما كان مثل هذا مما ذكرت

في المرض فانما هي وصية من الثالث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا في الرسم الذي قبله

﴿ في الرجل يتل صدقه في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المريض اذا بتل هبته أو عطيته أو صدقته في مرضه وقبضها الموهوب له فأراد المريض أن يرجع فيها بمد ما قبضها الموهوب له أيكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يرجع فيها بمد ما قبضها الموهوب له ولكن لورثته أن يأخذوها ويوقفوها الا أن يكون له مال مأمون من العقار بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون له أن يرجع فيها وأنت تجملها وصية (قال) لانه بتل شيئاً وليس له أن يتل على الورثة أكثر من ثلثه وليس له أن يرجع في الثلث الذي بتله في مرضه لانه لو صح لم يستطع الرجوع في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون للذي وهب له الهبة في المرض أن يقبض هبته في قول مالك (قال) لا الا أن يكون للمريض مال مأمون من العقار والدور مثل ما وصفت لك

﴿ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ﴾

﴿ ثم يشتريها من نفسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتصدق بالجارية على ابنه وهو صغير فيتبعها نفسه أيكون له أن يشتريها (قال) قال مالك نعم يقوتها على نفسه ويشهد ويستقصى للابن ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أجنبياً تصدق على أجنبي بصدقة يجوز له أن يأكل من ثمرتها أو يركبها ان كانت دابة أو ينتفع بشيء منها في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان كان الاب (قال) نعم اذا احتاج وقد وصفت لك ذلك ﴿ قلت ﴾ والام تكون بمنزلة الاب (قال) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك لانهما اذا احتاجا اتفق عليهما ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب عن محمد بن سيرين أن رجلاً تصدق على ابنه بفلام ثم احتاج الرجل الى أن يصيب من غلة الفلام شيئاً فسئل عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما أكل من غلته فليس

له فيه أجر ﴿ ابن هب ﴾ وقال عبد الله بن مسعود دعوا الصدقة والعنقة ليومهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة في الفرس التي تصدق بها على المساكين فأقاموها للبيع وكانت تمجّب زيدا فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتريها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله فأضاعه صاحبه وأضر به وعرضه للبيع فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انه يبيعه برخص أفأشتريه فقال لا وان أعطاكه بدرهم ان الذي يعوده في صدقته كالكلب يعود في قيئه (وقال مالك) لا يشتري الرجل صدقته لا من الذي تصدق بها عليه ولا من غيره

— ﴿ في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على —

﴿ يدي رجل فيريد المتصدق عليه أن يقبضها ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تصدقت على رجل بدراهم والرجل الذي تصدقت بها عليه مرضي في نفسه ليس بسفيه ولا محجور عليه فتصدقت عليه بدراهم وجعلتها على يدي رجل وهو ملي حاضر في حيث تصدقت فجعلتها على يدي من أعلمتك والمتصدق عليه يعلم بذلك فلم يقم على صدقته حتى مت أنا أيكون له أن يقبضها بعد موتي أم قد صارت لورثتي لانه لم يحز صدقته (قال) اذا لم يشترط المتصدق على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها الى المتصدق عليه الا باذنه فلامتصدق عليه أن يقبض صدقته بعد موت المتصدق لان المتصدق عليه لو شاء أخذ صدقته وانما تركها في يدي رجل قد حازها له ولو أراد المتصدق أن يأخذها بعد ما تصدق بها وجعلها على يدي هذا الذي حازها للمتصدق عليه لم يكن لرب الصدقة أن يأخذها ان لم يشترط على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها الا باذنه فان كان اشترط ما أخبرتك فلا صدقة له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن الرجل يدفع الى الرجل الدنانير يفرقها في سبيل الله أو يدفعها الى المساكين والدافع صحيح سوى فلا يقسمها الذي يعطاها حتى يموت الذي أعطاها (قال) قال مالك اذا كان أشهد حين دفعها

الى من أمره بفرقتها فقد جازت وهي من رأس المال فهذا يدل على مسألتك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان لم يشهد حين دفعها اليه وأمره بفرقتها فما بقي منها يوم يموت المعطى رده الى الورثة ولا ينفعه فيها ما أمره بها فان فصل ضمن لانها قد صارت للورثة * ومن ذلك أيضاً أن الرجل يحبس الحبس فيجمله على يد رجل وان كان الذين حبس عليهم كباراً فيجوز ذلك ألا ترى أن أحباس من مضى عمر وغيره انما كانت في يدي من جعلوها على يديه يمحرون غلتها فيما أمروا بها فكانت جائزة وكانت مقبوضة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك فما يشتري الناس في حجهم من الهدايا لاهليهم مثل الثياب كسوة لاهله ثم يموت قبل أن يصل الى بلده (قال) ان كان أشهد على شيء من ذلك رأيته لمن اشتراه له وان لم يشهد فهو ميراث (قال) قلت لمالك فالرجل يبعث بالهدية أو بالصلة الى الرجل وهو غائب فيموت الذي بعث بها أو الذي بعث اليه قبل أن تصل الى المبعوث اليه (قال) ان كان أشهد على ذلك حين بعث بها على انفاذها فمات الباعث بها فهي للذي بعث اليه وان مات الذي بعث اليه بعد ما أنفذها وأشهد عليها فهي لولد المبعوث بها اليه وان لم يكن أشهد عليها الباعث حين بعثها فأيهما مات قبل أن تصل فهي ترجع الى الباعث أو ورثته ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في الرجل يرسل الى صاحبه بألف دينار يتصدق بها عليه وأشهد عليها فألفاه رسوله قد مات وقد كان حياً يوم تصدق بها عليه فطلبها ورثته وقال المتصدق انما أردت بها صلته (قال) ان كان تصدق بها وأشهد على صدقته والمتصدق عليه يومئذ حي ثم توفي قبل أن تبلغه الصدقة فقد ثبتت للذي تصدق بها عليه وليس للذي تصدق بها فيها رجوع وقد أثبت منه

﴿ في الدعوى في الرجل يتصدق على الرجل ﴾

﴿ بالحائط وفيه ثمرة قد طابت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتصدق على الرجل بالحائط وفيه ثمرة قد طابت فقال المتصدق انما تصدقت عليه بالحائط دون الثمرة (قال) قال مالك القول قول رب

الحائط من حين تؤبر الثمرة ﴿قلت﴾ فهل يحلف (قال) لا وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يهب النخل للرجل وفيها ثمر (قال) قال مالك ان كانت الثمرة لم تؤبر فهي للموهوب له وان كانت قد أبرت رأيت القول فيها قول الواهب فان قال انما وهبت النخل وحدها واحتبست الثمرة فذلك له وهو مصدق ﴿قلت﴾ فكيف يكون وجه الحيازة المروثة التي اذا حاز النخل فهي حيازة وان كان ربها يسقيها لمكان ثمرته (قال) ان كان خلى بين الموهوب له وبينها ليسقيها فان حيازة الموهوب له النخل حيازة ولم أسمع من مالك يحدد في هذه المسئلة في الحيازة شيئاً

﴿في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط ثمرتها لنفسه سنين﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً وهب نخلاً للرجل واشترط لنفسه ثمرتها عشر سنين أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كان أسلم النخل للموهوب له ليسقيها بماؤ نفسه وللواهب ثمرتها فان هذا لا يصاح لانه كانه قال له اسقيها الى عشر سنين ثم هي لك وهو لا يدري أنسلم النخل الى ذلك الوقت أم لا ﴿قال﴾ واتقد سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل الفرس يغزو عليه سنتين أو ثلاثاً وينفق عليه المدفوع اليه الفرس من عند نفسه ثم هو للمدفع اليه بعد الأجل ويشترط عليه أن لا يبيعه قبل الأجل (قال) قال مالك لا خير فيه وكرهه وبلغني عنه أنه قال أرايت ان مات الفرس قبل السنتين أتذهب نفقته باطلا قال لي مالك فهذا غرر لا خير فيه فهذا يدل على مسألتك في النخل (قال ابن القاسم) وان كانت النخل في يد الواهب يسقيها ويقوم عليها ولم يخرجها من يده فانما هذا رجل وهب نخله بعد عشر سنين فذلك جائز للموهوب له ان سلمت النخل الى ذلك الاجل ولم يمت ربها ولم يلحقه دين فله أن يقوم عليها فيأخذها وان مات ربها أو لحقه دين فلا حق له فيها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب في رجل أتى قوما فأعطوه الى المطاء وكتبوا له ودفعوا اليه الكتاب فبلغ ما أعطي فزرع رجال (قال ابن شهاب) قضى عمر بن عبد العزيز أن

الصدقة جائزة وليس لصاحبها أن يرجع فيها وقد قال أشهب في الفرس ان شرطه ليس مما يبطل عطيته له ألا ترى لو أن رجلا قال لرجل خذ هذه الفرس عارية لك سنين تركبه ثم هو لفلان بمالك مبتلا فيترك الماعار عاريتها لصاحب البتل ان حقه يجب ويصير الفرس له فهو اذا جعله عارية له ثم صيره اليه سقطت العارية ووجب الرقبة له ولم يكن فيها خطر

❦ في صدقة البكر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الجارية التي قد تزوجت ولم يدخل بها زوجها أتجوز لها صدقتها أو عتقها في ثلثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لها شيء حتى يدخل بها زوجها فاذا دخل بها زوجها جاز لها ذلك اذا علم منها صلاح ❦ قلت ❦ أ رأيت ان دخل بها زوجها هل يوقت لها مالك وقتا في ذلك يجوز اليه صنيعها في ثلثها (قال) لا انما وقتها دخوله بها اذا كانت مصاحبة ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم انما قال لنا مالك اذا دخل بها وعرف من صلاحها ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال لا تجوز لامرأة. وهبة لزوجها ولا لغيره حتى تعلم ما ينقصها وما يزيد لها ❦ ابن وهب ❦ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن المرأة تطلّى زوجها أو تصدق عليه ولم تمر بها سنة أو تمتق قال يحيى بن سعيد ان كانت المرأة ليست بسفينة ولا ضعيفة العقل فان ذلك يجوز لها ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد قال قال ربيعة وكل امرأة أعطت وهي في سترها فهي بالخيار اذا برزت فان أقامت على التسليم والرضا لما أعطت بعد أن يبرز وجهها فمطاؤها جائزة وان أنكرت رد عليها ما أعطت

❦ تم كتاب الصدقة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي ❦

❦ الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ ويليهِ كتاب الهبة ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الهبة ﴾

﴿ في الرجل يهب الهبة من مال ابنه الصغير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من وهب من ماله ابن له شيئاً والابن صغير أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فإن تلفت الهبة أ يكون الأب ضامناً في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يهب للرجل نصف دار له أو نصف عبد له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تصدق على رجل بنصف دار له وبين رجل أو وهب له نصف داره غير مقسومة أ يجوز هذه الهبة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة جائزة وإن لم تكن مقسومة ﴿ قلت ﴾ فكيف يقبض هذا هبته أو صدقته (قال) يحل محل الواهب ويجوز ويمنع مع شركائه ويكون هذا قبضه ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا فيما لا ينقسم في العبد إذا وهب نصفه لرجل فهو جائز في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون قبضه مثل ما ذكرت في الدار (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم إذا حاز ما وهب له دون صاحبه فقد قبض

﴿ في الرجل يهب للرجل دهنًا مسمى من جلعجان بيمينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن وهبت لرجل عشرة أقساط من دهن جلعجان في هذا (قال) الهبة

جائزة لأن مالكاً قال يجوز أن يهب الرجل للرجل ثمرة نخله قابلاً قال ذلك جائز فهذا الذي ذكرت من دهن الجبلجان أخرى ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال رب الجبلجان لا أعصره (قال) يلزمه عصره ذلك ﴿قلت﴾ فإن قال أنا أعطيك من غيره زيتاً مثل زيتة بمكيلته (قال) لا يعجبني ذلك لأنني أخاف أن يدخله طعام بطعام مستأخر ولعل ذلك الجبلجان الذي وهب له من زيتة يتلف قبل أن يعصره فيكون قد أعطاه زيتة باطلاً فلا يعجبني إلا أن يكون من زيت ذلك الجبلجان الذي وهب له من زيتة (وقال ربيعة) في رجل قال اشهدوا أن لفلان في مالي صدقة مائة دينار ثم بدا له فرجع فيها بعد يومين فخاصمه الذي تصدق عليه قال ربيعة يؤخذ بذلك أن كان في ماله يحمل لذلك أنفذ عليه وإن لم يدرك ذلك في ماله أبطل ولم ينزله منزلة الدين ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل أتى قوماً فأعطوه إلى العطاء وكتبوا له ودفعوا الكتاب إليه فبلغ ما أعطي فزاع رجال فقال ابن شهاب قضى عمر بن عبد العزيز أن الصدقة جائزة ليس لصاحبها أن يرجع فيها ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر أن حميد بن أبي الصعبة تصدق على ابنه بداره ثم أراد أن يرجعها فخاصمه إلى بعض قضاة مصر فأبى أن يجيز له ارتجاعه بعد أن تصدق

﴿قلت﴾ في الرجل يهب للرجل مورثه من رجل لا يدري كم هو

﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت لرجل مورثي من رجل ولا أدري كم هو مورثي من ذلك الرجل سدساً أو ربماً أو خمساً تجوز الهبة (قال) من قول مالك أن ذلك جائز

﴿قلت﴾ في الرجل يهب للرجل نصيبه من دار أو جدار لا يدري كم هو

﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت لرجل نصيب من هذه الدار ولا أدري كم هو أيحوز أم لا (قال) هذا والاول سواء أراه جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت نصيباً لي من جدار أيحوز أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز

❦ في الرجل يهب للرجل نصيبا له من دار ولا يسميه له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن وهبت لرجل نصيبا من داري ولم أسمه ثم قام الموهوب له (قال) يقال للواهب أقر له بما شئت مما يكون نصيبا ولم أسمه من مالك

❦ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر الذي لم يبد صلاحه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت هبة ما لم يبد صلاحه من الزرع والتمر هل يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا لم يكن للثواب

❦ في المديان يموت فيهب رب الدين دينه لبعض ورثة المديان ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو كان لي على رجل دين فأت الرجل الذي لي عليه الدين فوهبت ديني لبعض ورثته أ يكون ما وهبت له جائزا ويكون ذلك له دون جميع الورثة (قال) نعم

❦ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت الموهوب له قبل أن يقبض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إذا وهب رجل لعبدي هبة فأت العبد أ يكون لي أن أقوم على الهبة فأخذها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى لك أن تقوم عليها فتأخذها لأن مالك قال كل من وهب هبة لرجل فأت الموهوب له قبل أن يقبض فورثته مكانه يقبضون هبته وليس للواهب أن يمتنع من ذلك وكذلك سيد العبد عندي

❦ في الرجل يهب للرجل عبده المديان أو الجاني ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت عبدا لي مأذونا له في التجارة اغترقه الدين فوهبته لرجل أ يجوز هبتي فيه أم لا في قول مالك (قال) هبتك جائزة وبيعك إياه جائز في قول مالك إذا بينت أن عليه دين حين بيعه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن جنى عبدي جناية أو أفسد مالا لرجل فوهبته أو بعته أو تصدقت به أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ماسمت من مالك في هذا شيئا ولا أرى أن يجوز إلا أن يشاء سيده أن يحتمل الجناية فإن أبي

أحلف بالله ما أريد أن يحتمل الجناية فإن حلف رد وكانت الجناية أولى به في رقبته ﴿سحنون﴾ وهذا إذا كانت هبته أو يبعه بمد علمه بالجناية فلذلك أحلف

❦ في الرجل يبيع عبده فيما فاسدا ثم يهبه البائع لرجل آخر ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا باع عبداً له من رجل يباع فاسداً ثم وهبه البائع لرجل أجنبي أن يجوز أم لا (قال) ان وهبه بمد البيع يوم أو يومين قبل أن تحول أسواقه وقام الموهوب له على قبض هبته ورد البائع الثمن فذلك جائز ويجبر البائع على رد الثمن ويقال للموهوب له خذ هبتك وان كانت أسواقه قد تغيرت لم تجز الهبة فيه لانه قد صار للمشتري ولزمت المشتري فيه القيمة لان مالكا جعل البيع بينهما فيه مفسوخا ما لم يتغير فالبيع الفاسد اذا فسخ فانما يرجع العبد الى البائع على المالك الاول فالهبة فيه جائزة لانه ملك واحد (قال) ولو أن البائع أعتق العبد قبل أن تتغير أسواقه بئاء أو نقصان جاز عتقه في العبد اذا رد الثمن لان البيع بينهما مفسوخ قبل أن تحول أسواقه أو يتغير بئاء أو نقصان الا أن يموت البائع قبل أن تحول أسواق العبد أو يتغير ولم يبق الموهوب له على قبضه فلا يكون له شيء بمنزلة من تصدق بصدقة فلم يقبض منه حتى مات المتصدق

❦ في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان رهنتم عبداً لي ثم وهبته لرجل أن يجوز الهبة فيه أم لا في قول مالك (قال) الهبة جائزة ان افتككته لأن الموهوب له متى ما قام على هبته فله أن يأخذها ما لم يمت الواهب فهو اذا افتكها كان للموهوب له أن يأخذها فان قام على هبته قبل أن يفتكها أجبر الواهب على افتكاكها ان كان له مال وقبضها الموهوب له ﴿قلت﴾ فهل يكون قبض المرتهن قبضا للموهوب له ان مات الواهب (قال) لا يكون قبض المرتهن قبضا للموهوب له ﴿قلت﴾ لم وقد قال مالك في العبد المخدم ان قبضه قبض للموهوب له (قال) لأن المخدم لم يجب له في رقة العبد حق والمرتهن انما حقه في

رقبة العبد فلا يكون قبض المرتن قبضا للموهوب له وقد وافقه أشهب في كل ما قال
من أمر قبض المرتن وقبض المخدم

✽ في الرجل يفتصب عبده ثم يهبه لرجل وهو عند الغاصب ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان غصبني رجل عبداً فوهبته لرجل آخر والعبد مفصوب أتجوز
الهبة في قول مالك (قال) نعم ان قبضها الموهوب له قبل أن يموت الواهب ✽ قلت ✽
ولا يكون قبض الغاصب قبضا للموهوب له (قال) لا يكون ذلك قبضا ✽ قال سحنون ✽
وقال غيره هو قبض مثل الدين ✽ قلت ✽ لابن القاسم لم والهبة ليست في يد
الواهب (قال) لان الغاصب لم يقبض للموهوب له ولم يأمره الواهب أن يحوزها
للموهوب له فيجوز اذا كان غائباً فان كان الموهوب له حاضراً غير سفيه وأمر
الواهب رجلاً يقبض ذلك له ويحوز له لم يجز هذا فالغاصب ليس بمحاضر لهذا فهذا
يدل على ما قدرت لك ألا ترى لو أن رجلاً استخلف على دار له خليفة ثم تصدق
بها على رجل آخر وهي في يد الخليفة ان قبض الخليفة ليس بمجازة للموهوب له ولا
للمتصدق عليه

✽ في المسلم يهب للمسلم الهبة أو الذمي للمسلم أو الذمي للذمي ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت اذا وهب المسلم للمسلم هبة أو هبة بمنزلة المسلمين في الهبة
(قال) نعم ✽ قلت ✽ أ رأيت ان وهب ذمي لمسلم هبة فأراد المسلم أن يقبضها
فأبى الذمي أن يدفعها اليه أ يقضي له على الذمي بالدفع أم لا في قول مالك (قال) قال
مالك اذا كان بين المسلم والذمي أمر حكم عليهما بحكم أهل الاسلام فأرى أن يحكم
بينهما بحكم أهل الاسلام ويقضى عليه بالدفع ✽ وقال غيره ✽ اذا كان من أهل العنوة
لم يجبر على إتلاف ماله وان كان من أهل الصلح وكان موسراً لا يضر ذلك به في
جزية حكم عليه بالدفع ✽ قلت ✽ أ رأيت ان وهب ذمي لذمي هبة فأبى أن يدفعها اليه
أ يقضي بينهما في قول مالك أم لا (قال) لا يقضى بينهما ✽ قلت ✽ لم ذلك أليس قد

قال مالك اذا تظالموا بينهم حكمت بينهم (قال) انما ذلك أن يأخذ ماله أو أماً الهبة فليست بمنزلة أخذ ماله ألا ترى أن مالكا قال لا أحكم بينهم اذا اعتق أحدهم نصيبه من عبد يئنه وبين آخر فكذلك الهبة عندي

﴿ في الرجل يهب للرجل صوفا على ظهور الغنم ﴾
 ﴿ أو اللبث في الضروع أو النمر في رؤس النخل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل صوفا على ظهور غنمي أيجوز أم لبنا في ضروعها أيجوز أو نمرأ في رؤس النخل أيجوز (قال) نعم ذلك جائز كله في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون قبضه اللبث في الضروع أو الصوف على الظهر أو النمر في رؤس النخل (قال) ان حاز الماشية ليجز أصوافها أو ليحلبها أو حاز النخل حتى يصرمها فهذا قبض ﴿ قلت ﴾ وعلى ما قلته من قول مالك لم جعلته قبضا وهو لم يبين بما وهب له ولم يخلصه من مال الواهب (قال) قلته على المرتين من قول مالك أن الرجل اذا ارهن النمرة في رؤس النخل فحاز الحائط ان ذلك قبض كذلك قال مالك والرهن في قول مالك لا يكون الا مقبوضا فكذلك الهبة والصدقة بهذه المنزلة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يرهن الزرع قبل أن يبدو صلاحه ان ذلك جائز اذا قبض وقبضه أن تسلم اليه الارض فاذا حاز الارض التي فيها الزرع فقد قبض فلي هذا قلت لك مسئلتك وأما قولك في الهبة لم يخلصها من الواهب فهذا مما لا يضره ألا ترى أنه قد قبض هبته وقبض معها ماله للواهب فانما يؤمر أن يخلص هبته ويرد مال الواهب الى الواهب (قال) وأما اللبث فان من قول مالك ان الرجل اذا منح الرجل لبث غنمه شهراً أو أكثر من ذلك فقبض الغنم ان قبضه للغنم حيازة لها ألا ترى أيضا لو أنه أخذه عبده شهراً فقبض الغلام فهو قابض للخدمة وكذلك لو أسكنه داره سنة فقبض الدار فقبضه الدار قبض للسكنى

— في الرجل يهب للرجل مافي بطون غنمه أو جاريته —

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل مافي بطون غنمي أو مافي بطن جاريتي أتجوز هذه الهبة (قال) هي جائزة في قول مالك ﴿قلت﴾ فكيف يكون قبضه (قال) ان حاز الجارية وأمكنه منها حتى تلد فيأخذ ولدها وأمكنه من النعم حتى تضع فيأخذه أولادها فهذه حيازة وقبض مثل النخل اذا وهب ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها فحاز الموهوب له الحائط حتى يجمد ثمرته وكان يسقيه ويقوم عليه أو وهب له زرعاً لم يبدو صلاحه فحاز الزرع وكان يسقيه ويقوم عليه حتى يرفع زرعه فهذا قبض وكذلك ما سألت عنه مما في بطن الجارية وما في بطون الحيوان ﴿قلت﴾ أرايت الذي وهب الثمرة في رؤس النخل والزرع قبل أن يبدو صلاحه لو أراد أن يمنع من النخل ويمنع من الارض التي فيها الزرع (قال) ليس ذلك له وله أن يحوز الثمرة والسقي على الموهوب له والزرع بهذه المنزلة يسقى ويقوم على زرعه وليس له أن يحول بينك وبين ذلك ويكون هذا قبضاً ﴿قلت﴾ فالنعم والجارية أيتكون له أن يحول بيني وبين ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك له ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب لرجل ما تلد جاريته عشر سنين أتجوز هذه الهبة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكني سمعت مالكا يقول في الذي يهب ثمرة نخله لرجل عشرين سنة أو أقل أو أكثر ان ذلك جائز اذا حاز الموهوب له النخل أو جعلت له على يدي من يحوز له فالجارية ان كان قد قبضها أو حازها أو جعلت له على يده من حازها له فذلك جائز مثل النخل وان لم يحزها حتى يموت ربها أو تحاز له فالهبة باطل ﴿قلت﴾ فالهبة في هذا والصدقة والحبس والنخل سواء أي ذلك كان فهو جائز (قال) نعم اذا قبض فهو جائز

— في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد له بالقبض —

﴿ولم يماين الشهود القبض فيموت وفي يديه الجارية﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى وهبت جاريتي لرجل وأشهدت له أنه قد قضها مني ولم يماين

الشهود القبض ثم مت والجارية في يدي فأنكر الورثة أن يكون الموهوب له قبض الجارية (قال) وسألت مالكا عن الرجل يتصدق على ولد له كبار بمبد وكتب لهم كتابا وكتب في كتابه أنه قد دفعه اليهم وقبضوه وكان الولد كبارا قد بلغوا الحيازة ومثلهم يحوز فهلك الاب وقد كانت صدقته في صحته فلما هلك الاب قال بقية ورثة الاب لم تقبضوا وقال المتصدق عليهم قد قبضنا واحتجوا عليهم بشهادة الشهود واقرار المتصدق بالذي في الكتاب فسئل الشهود أعلمتم أنهم قد حازوا فقالوا لا علم لنا الا ما في هذا الكتاب من الاقرار ولا ندرى أحازوا أو لم يحوزوا (فقال) لي مالك ان لم تكن لهم بينة أنهم قد حازوا في صحة منه فهي موروثه على فرائض الله فكذلك مسائلتك

— في الرجل يهب لابنه الصغير ولرجل أجنبي عبد له —
 • ويشهد لهما بذلك فلم يقبض الاجنبي حتى مات الواهب •

قلت • أرايت ان وهبت لابني وهو صغير ولرجل أجنبي عبد آلى وأشهدت لهما بذلك فلم يقبض الاجنبي الهبة حتى مت أيحوز نصف العبد لابني أم لا (قال) قال مالك في رجل حبس على ولده حبسا وأشهد لهم بذلك وهم صغار وكبار فلم يقبض الكبار الحبس حتى مات الاب (قال مالك) الحبس باطل ولا يحوز للكبار ولا للصغار لان الكبار لم يقبضوا الحبس (وقال مالك) لا نعرف انقاذ الحبس للصغار هاهنا الا بحيازة الكبار فكذلك الهبة وليس هذا عذره مثله اذا حبس عليهم وهم صغار كلهم فان هذا جائز لهم اذا مات فالحبس لهم جائز (وقال) ابن نافع وعلى بن زياد عن مالك انه اذا تصدق على ابن له صغير أو كبير أو أجنبي فنصيب الصغير جائز ونصيب الكبير غير جائز واذا حبس فالحبس باطل من قبل أن الصدقة تقسم اذا كانت لهم وتصير مالا من أهولهم فمن هنالك تم للصغير ما يصير له لانه قد قبض عليه من هو له جائز القبض وان الحبس لو أسلم الى من يقبضه لهم أو أسلم الى الكبير لم تجز فيه المقاسمة وانما يبقى في أيديهما ينتفعان به فمن هنالك لم يتم قبض الاب للصغير لانه مما لا يقسم ولا يجزأ أو يكون ذلك داعية الى أن يحبس الرجل

الحبس على البالغ فيكون في يديه حتى يموت ثم ينفذ من رأس المال ولا يكون ابقاء
الحبس ولا قبضه اذا كان من حبس عليه يقبض لنفسه وهو مما ليس من سنته
أن يقسم ويجزأ فيصير مالا لهم يتوارثونه ويبيع الا بأن يخرج من يد الذي حبسه
ويقبض منه ويبين

❦ في الرجل يهب الارض للرجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل أرضاً كيف يكون القبض في قول مالك (قال) الحيازة
اذا حازها فقد قبضها عند مالك ❦ قلت ❦ فان تصدقت عليه بأرض لي بأفريقية وأنا وهو
بالفسطاط فقال اشهدوا أنني قد قبلت وقبضت أي يكون هذا قبضا في قول مالك أم لا
(قال) لا يكون قبضا الا بالحيازة وقوله قد قبضت وهو بالفسطاط لا يكون هذا
قبضا لأنني سألت مالكا عن الحبس يحبس به الرجل ويكتب في حبسه قد قبضوا ذلك
ويشهد الشهود على الكتاب وعلى قوله فيهلك صاحب الحبس فيستل الشهود هل
قبضوا فقالوا انما شهدنا على اقراره ولا ندري هل قبضوا أو لم يقبضوا (قال) قال
مالك لا يفهم ما يشهد به الشهود حتى يقيموا البينة على أنهم قد قبضوا وحازوا

❦ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه أو على غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل ديناً لي عليه كيف يكون قبضه (قال) اذا قال قد
قبلت فذلك جائز له وهذا قبض لان الدين عليه وهذا قول مالك واذا قبل سقط
❦ قلت ❦ فان وهبت لرجل ديناً لي على رجل آخر (قال) قال مالك اذا شهد له وجمع
بينه وبين غريمه ودفع اليه ذكر الحق فهو قد قبض ❦ قلت ❦ فان لم يكن كتب عليه
ذكر حق كيف يصنع (قال) اذا شهد له وأحاله عليه فهذا قبض في قول مالك ❦ قلت ❦
فان كان الغريم غائباً فوهب لرجل ماله على غريمه وأشهد له بذلك ودفع اليه ذكر
الحق وأحاله عليه أي يكون هذا قبضا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت الدين
اذا كان على الرجل وهو بأفريقية وأنا بالفسطاط فوهبت ذلك الدين الذي لي بأفريقية

لرجل ممي بالفسطاط وأشهدت له وقبل أترى ذلك جائزاً (قال) نعم ﴿قلت﴾
لم أجزته في قول مالك (قال) لأن الديون هكذا تقبض وليس هو شيئاً يمينه يقبض
انما هو دين على رجل فقبحه أن يشهد له ويقبل الموهوب له الهبة

﴿في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون له أو يعيره اياها ثم يهبها لغيره﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أجرت دابتي من رجل ثم وهبتها لرجل آخر أو أعرتها لرجل
ثم وهبتها لرجل آخر فقبحها هذا المستعير أو هذا المستأجر أيكون قبضه قبضا
للموهوب له وهل تكون الهبة للموهوب له اذا انقضى الاجل أجل الاجارة وأجل
العارية في قول مالك أم لا وكيف ان مات الواهب قبل انقضاء الأجل أجل الاجارة
وأجل العارية أيكون الموهوب له أحق بالهبة لأن قبض المستأجر والمستعير قبض له
(قال) سألت مالسكا عن الرجل يخدم الرجل الجارية سنين ثم يقول بعد ذلك هي لفلان
بعد خدمة فلان هبة بتلا وقد كان قبضها المخدم (قال مالك) قبض المخدم للخادم قبض
للموهوب له وهي من رأس المال ان مات قبل ذلك وكذلك مسألتك في العارية وأما
الاجارة فلا تكون قبضا الا أن يكون أسلم الاجارة له معه فيكون ذلك قبضا والا فلا
شيء له لأن الاجارة كأنها في يد الواهب الا أن تكون بحال ما وصفت لك وأرى أن
كل من تصدق على رجل بأرض فكانت الارض حين تصدق بها تحاز بوجهه من
الوجوه من كراء تكره أو حرث تحرثه أو غلق يغلق عليها ولم يفعله حتى مات وهو
لو شاء أن يحوزها بشيء من هذه الوجوه حازها فلا شيء له وان كانت أرضاً فقاراً
من الارض وليست تحاز بغلق ولا في كراء يكره ولم يأت اiban زرع فيزرعها أو يمنحها
بوجهه من الوجوه معروف حتى مات الذي وهبها قبل أن يبلغ شيئاً من ذلك فهي
للذي وهبت له وهذا أحسن ما سمعت فيه وكل من وهب داراً حاضرة أو غائبة فلم
يحزها الذي وهبت له أو تصدق بها عليه فلا حق له وان كان لم يفرط في قبضها لأن
لهذه حيازة تحاز بها وكذلك قال عمر بن الخطاب فان لم يحزها فهي مال الوارث
وكذلك قال لي مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن

الرجل يقول للرجل قد أعمرتك هذا العبد حياتك (قال) ابن شهاب تلك المنحة وهي مؤداة الى من استثنى فيها (قال ابن شهاب) وان قال ثم هي لفلان بعدك فانه ينفذ ما قال اذا كانت هبة للآخر (قال ابن شهاب) وان قال ثم هو حر بعدك قال ينفذ ما قال ثم هو حر ﴿ابن لهيعة﴾ عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أنه قال من قطع من ماله قطيعا فسماه لناس ثم اذا اقرضوا فهو لفلان جاز ذلك لا يباع ولا يملك حتى يصير الى آخرهم كما سمي ولا ينكر هذا ﴿قال الليث﴾ سمعت يحيى بن سعيد يقول ان أعمر رجل رجلا عبداً وجعله من بعده حراً ثم عجل هذا الذي جعل له العبد عمره عتقه كان ولاؤه للذي أعتق أول مرة وانما ترك له خدمته

— في الرجل يؤجر الرجل دابته أو يديره اياها ثم يهبها له —
﴿وما غائبان عن موضع العارية أو الوديعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعني رجل ودائع أو أجر دوراً أو دواب أو رقيقاً أو أعارني ذلك وأنا وهو بأفريقية والشئ الذي أعارني واستودعني وآجرني بأفريقية ثم خرجنا أنا وهو الى الفسطاط فوهب لي ذلك كله بالفسطاط فقبلت ذلك أيكون قولي قد قبلت ذلك قبضاً لان ذلك الشئ في يدي في قول مالك (قال) نعم قبواك قبض لذلك كله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً استودعني وديعة ثم وهبها لي فلم أقل قد قبلت حتى مات الواهب (قال) القول في هذا أن تكون الهبة لورثة الواهب لانه لم يقبض هبته (وقال أشهب) ذلك قبض اذا كانت في يديه لأن كونها في يديه أحوز الحوز ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت النحل والعمرى والعطية والهبة والصدقة والحبس بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض (قال) نعم هذا كله بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض

— في الهبة للثواب يصاب بها العيب —

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت هبة للثواب فأخذت الدوز فأصاب الموهوب له بالهبة

عينا أنه أن يرجع في عوضه ويرد الهبة (قال) نعم لأن الهبة على العوض بيع من البيوع يصنع فيها وفي العوض ما يصنع بالبيع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الهبة على العوض في قول مالك مثل البيوع محمل واحد إلا أن الهبة على العوض إن لم يشبه ولم تتغير الهبة بقاء ولا نقصان وكانت على حالها فللذي وهبها أن يأخذها إلا أن يشبه ولا يلزم الذي قبلها الثواب على ما يجب أو يكره (قال مالك) ولو أنابه الموهوب له بما يعلم أنه ممن اتلك الهبة أجبر الواهب على أخذ ذلك على ما أحب أو كره (قال مالك) ولو أنابه بما يعلم أنه ليس ذلك للهبة بثمن ثم قام صاحب الهبة يطلبه بعد ذلك فاني أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبل ذلك إلا انتظاراً لتمام ثواب الهبة فإذا حلف كان له أن يأخذ تمام الثواب من الموهوب له وإن أبي أن يحلف رد الهبة وأخذ عوضه إن كانت الهبة لم تتغير قال كذلك قال لي مالك ﴿قال﴾ وقال مالك والشفعة كذلك إذا وهب الرجل شقة لثواب لم يكن للشفيع أن يأخذها أبداً إن كان وهبها لثواب حتى يثاب من هبته فإن أبي أن يشبه أخذ الواهب داره ولم يكن فيها شفعة لأحد ﴿قلت﴾ فإن استحق العوض أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) نعم إلا أن يعوضك عوضاً آخر يكون قيمة الهبة أو أكثر مكان العوض الذي استحق فليس لك أن ترجع في الهبة أن أعطاك عوضاً مكان العوض الذي استحق ﴿قلت﴾ فإن عوضني منها عوضاً ضعف قيمة الهبة ثم استحق العوض فأردت أن أرجع في هبتي فقال الموهوب له أنا أعطيك قيمة الهبة عوضاً من هبتك وقلت لأرضي إلا أن تعطيني قيمة العوض وقيمة العوض الذي استحق ضعف قيمة الهبة (قال) لا أرى لك إلا قيمة الهبة لأن الذي زادك أولاً في عوضه على قيمة هبتك إنما كان ذلك معروفاً منه تطاول به عليك فلما استحق لم يكن لك عليه إلا قيمة هبتك ﴿قلت﴾ أرايت أن تصدقت بصدقة لثواب أيبطل الثواب وتجاوز الصدقة أو يحملها مالك هبة (قال) أجعلها هبة إن تصدق بها لثواب ﴿قلت﴾ فإن وهبت لرجل ديناً لي على رجل فلم يقبضها الموهوب له حتى رجع الواهب في ذلك (قال) قال مالك إذا وهب فيه ذلك

لتفسير الثواب فهو جائز وليس له أن يرجع في ذلك فإن كان وهبه للثواب فلا يجوز
الايدأيد لان ذلك بيع ويدخله الدين بالدين

❦ في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت أرضا لرجلين أجنبيين أحدهما حاضر والآخر غائب
فقبض الحاضر جميع الأرض أ يكون قبض الحاضر قبضا للغائب ولم يستخلفه الغائب
على القبض ولم يعلم الغائب بالهبة (قال) قال مالك نعم قبض الحاضر قبض للغائب علم
أولم يعلم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل هبة وهو غائب فأمرت رجلا أن يقبضها
لـلـغائب أ يكون هذا قبضا للغائب (قال) قال مالك من تصدق بصدقة على غائب
فأخرجها فجعلها على يد رجل لذلك الغائب فآزاها هذا الذي جعلت على يديه لذلك
الغائب المتصدق عليه فذلك جائز وحيازة هذا حيازة للمتصدق عليه فكذلك الهبة
❦ سحنون ❦ وبذلك على جـواز ذلك وصحته ما مضى من أمر الناس وأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم في تجاوز الاحباس أن قابض الاحباس يجوز
قبضه على الكبير الحاضر البالغ المالك لأمـره والطفل الصغير والغائب ومن لم يأت من
ولد الولد ممن يحدث ويولد ❦ قلت ❦ أ رأيت العبيد والحيوان والمروض والحلى كيف
يكون قبضه (قال) بالحيازة

❦ في حوز الهبة للطفل والكبير ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الطفل الصغير اذا كان له والد أو وصى فوهب له رجل هبة بتلها له
وجعلها على يد رجل من الناس أ يكون هذا حوزا للصبي ووالده حاضر أو وصيه
(قال) نعم أراه حوزا له اذا كان انما وضعه له الى أن يبلغ وترضى حاله وأشهد له بذلك
ويدفع ذلك اليه اذا بلغ ❦ قلت ❦ فافرق ما بين الصغير اذا كان له والد وبين الكبير
اذا وهب له هبة وجعلها الواهب على يد هذا الرجل (قال) خوفا من أن يأكلها
الوالد أو يفسدها فيجوز ذلك الى أن يبلغ الصغير فيقبضها وأما الكبير المرضي فعلى

أى وجه حازها هذا له أو الى أى أجل يدفع اليه الا أن يكون على وجه الحبس تجري عليه غاتها فهذا فرق ما بينهما ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيع ولا يهب ﴿ قال مالك ﴾ لا تجوز هذه الهبة (قال) فقلت لمالك فالأب في ابنه اذا اشترط هذا الشرط (فقال) مالك لا يجوز الا أن يكون صغيراً أو سفيهاً فيشترط ذلك عليه مادام الولد في تلك الحال فأما أن يشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب ان كبر أو يشترط على السفيه أن لا يبيع وان حسنت حاله فان ذلك لا يجوز وانما يجوز شرطه اذا اشترطه مادام سفيهاً أو صغيراً ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن عمن حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيعها ولا يهبها فكره ذلك ابن عمر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الليث أيضاً انه كرهها مع مالك الا أن مالكا فسرلى التفسير الذى فسرت لك فهذا يدل على أن الهبة للكبير اذا جعلها على يدى غيره وهو مرضى ولم يحبسها عنه لسوء حاله ولا لفلة أجراها عليه وحبس الاصل فهذا يدل على أن حوز هذا الذي جعلت على يديه ليس بحوزه الا ترى أن الصغير والسفيه لهما وقت يقبضان اليه الهبة وهو البلوغ في الصغير مع حسن الحال وحسن الحال في السفيه وانما يراد من الصدقة أن تخرج من يد الممطى الى يدى غيره فيكون الذى قد صارت اليه قابضاً لها كما يقبض الحبس يقبض على من لم يأت بمن هو آت وأن هذا الرجل البالغ الذي قد أعطى عطية تكون له مالا تراها منع من قبضها لغير شيء عقد فيها مما مثله يعقد في الصدقات يدل على أنه لم يرد أن يتلها له ويمطيه اياها

﴿ في حوز الام ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن الام وهبت لولدها الصغار هبة وهم في حجرها وأشهدت لهم أمي في الحيازة مثل الأب في قول مالك (قال) قال مالك لا تكون حائزة لهم الا أن تكون وصية لهم فان كانت وصية فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان كانت وصية للوالد أو وصية وصى الوالد فذلك جائز (قال) نعم لان وصى الوصى بمنزلة الوصى وهو وصى عند مالك ﴿ قلت ﴾ فالام تكون حائزة صدقتها وهبتها على أولادها الصغار في قول مالك

(قال) لا الا أن تكون وصية وقد أخبرتك بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الجارية اذا حاضت وليس لها والد ووهبت لها أمها هبة والام وصيتها وهي في حجر أمها أتكون الام حائزة لها هبتها أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الوصى (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ ألا ترى أن أفعالها لا تجوز في هبتها وصدقها حتى يبرز وجهها ويؤنس منها الرشد وهي فيما يقبض لها كغيرها ممن لا يجوز أمره على نفسه وقد قال عمر بن الخطاب وربيعة ويحيى بن سعيد في صدر هذا الكتاب ما قالوا

﴿حوز الأب﴾

﴿قال﴾ وقال لي مالك في الأب انه يجوز لابنته وان طمئت اذا تصدق هو عليها بصدقة فهو الحائز لها ﴿قلت﴾ فان تزوجت فلم تقبض صدقتها حتى مات الأب أبطل ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت حسنت حالتها في بيت زوجها وجاز أمرها فلم تقبض حتى مات الأب فلا شيء لها وان كانت بحال سفة جاز ذلك لها لان مالكا قال الاب يجوز لابنته الكبير اذا كان سفيها ﴿سحنون﴾ ألا رى أن الله تبارك وتعالى قال وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وبلغ النكاح بالاحتلام والحيض فقد منعهم الله تعالى من أموالهم مع الاوصياء بعد البلوغ الا بالرشد فكيف مع الآباء الذين هم أملك بهم من الاوصياء وانما الاوصياء بسبب الآباء ابن وهب ﴿وقد قال ابن عباس انه يتيم بعد البلوغ اذا كان سفيهاً وقال شريح اليتيمة تستشار في نفسها ولا تستشار في نفسها الا بالغ وقد سماها شريح يتيمة وهي بالغة وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بقوله حجة من حديث ابن وهب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستشار في نفسها ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت سفيهة في عقلها أو في مالها وقد طمئت ودخلت على زوجها أولم تطمئ ودخلت على زوجها وقد كانت ولدت أولاداً فتمصدق الأب عليها بصدقة وأشهد لها وهي في بيت زوجها أيكون الأب هو الحائز عليها صدقتها في قول مالك أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال الأب يجوز لولده

صدقة نفسه اذا كان الولد سفيهاً فهذه عندي وان كانت ذات زوج فان الاب يحوز
 صدقة نفسه عليها في قول مالك لان الزوج لا يقطع حيازة الأب عنها اذا تصدق الأب
 عليها بصدقة وانما يقطع أن يكون الأب حائزاً صدقته التي تصدق بها عليها اذا كانت
 هي التي تحوز لنفسها فاذا صارت في حال تحوز لنفسها فلا تحوز حيازة الأب عليها
 صدقة نفسه وهي مادامت في بيت أبيها وان كانت مرضية فالأب يحوز لها صدقة
 نفسه ولكن اذا دخلت في بيت زوجها وأنس منها الرشد فها هنا تنقطع حيازة الأب
 صدقة نفسه عليها لها فلا تحوز حتى تقبض ﴿قلت﴾ فان وهب الأب لولده وهم صغار
 ثم أشهد لهم أهوا الحائز في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان بلغوا فلم يقبضوا حين
 بلغوا هبتهم أو صدقتهم حتى مات الأب أيكون أولى بها في قول مالك وتكفيهم
 حيازة الأب لهم اذا كانوا صغاراً أم لا (قال) قال لي مالك اذا بلغوا وأنس منهم
 الرشد فلم يقبضوا حتى مات الأب فلا شيء لهم (قال) وأما ما داموا في حال السفه وان
 بلغوا فحوز أبيهم حوز لهم وكذلك قال لي مالك لان السفه وان احتلم بمنزلة الصغير
 يحوز له أبوه أو وصيه

﴿ في حوز الأب لابنه العبد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كان ابني عبداً لرجل وهو غائب صغير فوهبت له هبة وأشهدت
 له أن تكون حيازتي له حيازة أم لا في قول مالك (قال) لا لأن الصبي له من يحوز له
 دونك لأن سيده يحوز له ماله دون والده ولأني سمعت مالكا يقول في رجل
 تصدق على صغير بصدقة ان حيازته ليست بحيازة الا أن يكون وصيا أو أحداً يحوز
 له ولا تكون صدقة مقبوضة الا أن تزول من يد صاحبها الا أن يكون والداً أو
 وصياً لمن يلي ﴿قلت﴾ فان أخرج الهبة والد الصبي العبد الى رجل غير مولى الصبي
 فجعلها على يديه يحوزها للصبي أتحوز الهبة في قول مالك (قال) نعم رضى بذلك
 سيده أو لم يرض وقد قال مالك من وهب هبة لغائب فأخرجها من يديه فجعلها على
 يدي رجل يحوزها له فهي حيازة لهذا الغائب وكل من حبس حبساً على كبار أو صغار

أو وهب هبة لغائب إذا كان كبيراً أو وهب هبة لصغير والصغير ليس هو والده ولا وصيه فجعل ذلك كله على يدي غيره حتى يكبر الصغير فيعطيه الذي جعل له أو يقدم الغائب فيأخذه. أو كبار حضور تجرى عليهم غلة الحبس فإن ذلك جائز عندي فيما حلت عن مالك فأما أن يهب رجل لرجل هبة والموهوب له حاضر مرضى ليس بسفيه ولا صغير ويأمره أن لا يدفعه إليه فلا أرى هذا حيازة لأنه قد قبلها الموهوب له والموهوب له حاضر مرضى ولم يسلمها إليه إنما يجوز مثل هذا إذا كان قد حبس الأصل وجعل الغلة له واستخاف من يجري ذلك عليه

في حوز الزوج

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج جارية بكرة قد طمئت أو لم تطمئ وهي في بيت أبيها فتصدق الزوج عليها بصدقة أو وهب لها هبة وأشهد عليها إلا أنه لم يخرجها من يده أياكون حائزاً لها في قول مالك (قال) لا يكون حائزاً لها إلا أن يخرجها من يده فيضمها له على يدي من يحوزها له ﴿قلت﴾ أرايت أن كان دخل بها وهي سفية أو مجنونة جنونا مطبقاً فابتنى بها زوجها ثم تصدق عليها زوجها بصدقة أو وهب لها زوجها هبة وأشهد لها بذلك أياكون هو الحائز لها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه لا يكون هو الحائز لها لما تصدق به عليها ﴿قلت﴾ لم قلت ذلك (قال) لأن من تصدق بصدقة على غيره أو وهب هبة لا يكون هو الواهب وهو الحائز إلا أن يكون والداً أو وصياً أو ممن يجوز أمره عليه في قول مالك وقد فسرت لك ذلك ولا أرى الزوج هاهنا ممن يجوز أمره عليها ألا ترى أنه لو باع مال امرأته لم يجز بيعه ولا أراه يجوز أمره عليها ولا يكون حائزاً لها ما تصدق هو عليها به وأبوها الحائز لها وإن دخلت بيت زوجها ما دامت سفية وفي حال لا يجوز لها أمر ولا يكون زوجها الحائز لها ما وهب لها إلا أن يضع لها على يدي أجنبي يقبضه لها فأما صدقته هو أو هبته لها فلا

﴿ في اعتصار الام له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما وهبت الام لولدها أيجوز لها أن تعتصر منه شيئاً أم لا اذا كانت هي الوصى والولد صفار في حجرها (قال) قال لي مالك اذا وهبت الام لولدها أو نخلتهم ولهم أب فان الام تعتصر ذلك كما يعتصر الاب ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا وما نخلت أو وهبت الام لولدها الصفار ولا أب لهم فانها لا تعتصر ذلك وليس يعتصر ما يوهب لليتامى ولا ما ينخلون (قال) لي مالك انما ذلك عندى بمنزلة الصدقة وما نخل الاب أو وهب لولده الصفار فانه يعتصر ذلك ولو لم تكن لهم أم لأن اليتيم انما هو من قبل الأب الا أن ينكحوا أو يحدثوا ديناً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها وهم كبار هبة أيجوز لها أن تعتصرها قبل أن يحدثوا فيها شيئاً أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز لها أن تعتصرها في قول مالك لأن مالكا قال لي في الاب له أن يعتصر والام مثله (قال) وانما منع مالك الام أن تعتصر اذا كان الولد يتامى واذا لم يكونوا يتامى فلها أن تعتصر ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنت ومالك لأبيك فدرى عن أبيه الحد في مال ابنه اذا سرقه وبذلك الحديث درى عن الام في مال ابنها اذا سرقته الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها هبة وهم صفار لا والد لهم فبلغوا رجالا ولم يحدثوا في الهبة شيئاً أ يكون للام أن تعتصر الهبة أم لا (قال) ليس لها أن تعتصر الهبة لانها وقعت يوم وقعت لهم وهم يتامى وهي بمنزلة الصدقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغير اذا كان له والد مجنون جنونا مطبقا وله والدته فوهبت الام له هبة أهذا بمنزلة اليتيم أم لا يكون بمنزلة اليتيم ويجوز لها أن تعتصره (قال) لا أراه بمنزلة اليتيم ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى لها أن تعتصر هبتها ان شاءت

﴿ في اعتصار الاب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهب لم الاب وهم صفار فبلغوا رجالا ولم يبلغوا ديناً ولم ينكحوا

فأراد الأب أن يعتصر هبته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يهب لولده الكبار هبة ثم يريد أن يعتصرها أن ذلك له ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا فكذلك إذا وهب لهم وهم صغار ثم بلغوا فله أن يعتصر هبته ما لم يحدثوا ديناً أو ينكحوا أو تنغير عن حالها (قال مالك) ولو أن رجلاً نحل ابناً له جارية فوطئها ابنة لم يكن له اعتصارها ﴿قلت﴾ أرايت ما وهب للصبي إذا وهب له رجل أجنبي أيجوز الأب أن يعتصره (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ألا ترى أنه مال من مال الصبي لا يجوز له أن يعتصره وإنما يجوز له أن يعتصر ما وهبه هو بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن تصدق والد على ولده وهم صغار أو كبار بصدقة أيجوز له أن يعتصرها (قال) قال مالك الصدقة مبهمة ليس يجوز لأحد فيها اعتصار لا والد ولا والدة ﴿قلت﴾ أرايت العطية والعمرى والنحل إذا فعله الرجل بابه أيجوز له أن يعتصره كما يجوز له في الهبة أم يحمله بمنزلة الصدقة (قال) العطية بمنزلة الهبة والنحل بمنزلة الهبة (قال مالك) ليس له أن يعتصر في الصدقة وحدها ﴿قلت﴾ فالحبس أيكون له أن يعتصره في قول مالك (قال) ان كان الحبس على وجه الصدقة فليس له أن يعتصره وان كان على غير وجه الصدقة فله أن يعتصره ﴿قلت﴾ ويكون حبساً أو عمرى على غير وجه الصدقة (قال) نعم يحبس الدار على ولده الصغار أو يعمره شهراً أو شهرين ثم مرجعها إليه فان هذا ليس على وجه الصدقة وهذا سكنى ﴿قلت﴾ مرجعها إليه في قول مالك مال من ماله (قال) نعم (قال ابن وهب) قال ابن جريح عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (قال طاوس) وبلغني أنه قال صلى الله عليه وسلم إنما مثل الذي يهب الهبة ثم يعود فيها كالكلب يعود في قيئه (قال ابن وهب) عن سفيان الثوري عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الذي يعود في هبته كالعائد في قيئه ليس لنا المثل السوء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال أيما رجل نحل ولداً له كان في حجره فهو

حائز له وان كان له أهل فلا يجوز الا أن يجوز وان نحل ابنه أو ابنته قبل أن ينكحها
ثم نكحها على ذلك فليس له أن يرجع فيه وان كان نكحه بعد أن نكح فان الاب
يرجع فيما أعطى ابنه ﴿ ابن لبيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن موسى بن سعد
حدثه أن سعداً مولى آل الزبير نحل ابنته جارية له فلما تزوجت أراد ارتجاعها فقضى عمر
أن الوالد يعتصر ما دام يرى ماله مالم يمت صاحبها فتقع فيه الموارث أو تكون
امراً فتنكح (قال يزيد) وكتب عمر بن عبد العزيز أن الوالد يعتصر ما وهب لابنه
مالم يدين الناس أو ينكح أو يموت ابنه فتقع فيه الموارث وقال في ابنته مثله اذا هي
نكحت أو ماتت ﴿ مخزومة بن بكير ﴾ عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار يقول
يعتصر الوالد من ولده مادام حياً وما رأى عطيته بعينها ومالم يستهلكها وما لم يكن
فيها ميراث ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن عطاء بن ثل قضاء عمر بن عبد العزيز
﴿ الليث بن سعد ﴾ أن نافعا مولى ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب قال الصدقة
لا يرتد فيها صاحبها (وقال) عمر بن عبد العزيز وربيعه وأبو الزناد وعبد الرحمن بن
القاسم ونافع مولى ابن عمر ويزيد بن قسيط مثله ﴿ ابن لبيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب
عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن الصدقة عزمة بثة بمنزلة العتاقة
لا يرجع فيها ولا مثنوية ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال في
رجل تصدق على ولده ثم عقه أنه أن يرجع في ذلك (قال) لا يرجع في صدقته (وقال
ربيعة) لا يعتصر الرجل صدقته على ابنه وان عقه وقاله مالك

﴿ في اعتصار ذوى القربى ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لأحد من الناس أن يعتصر هبته في قول مالك جد أو جدة أو
خال أو خالة أو عم أو عمة أو غيرهم أي يجوز لهم أن يعتصروا (قال) لا أعرف الاعتصار
يجوز في قول مالك لأحد من الناس الا والداً أو والدة ولا أرى ذلك لأحد غيرهما
﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ابن شهاب قال كان رجال من أهل العلم يقولون ليس للولد
أن يعتصر من والديه شيئاً من أجل فضيلة حق والديه على فضيلة حقه ﴿ قال يونس ﴾

وقال ربيعة لا يعتصر الولد من الوالد

❦ في الهبة للثواب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت هبة لرجل فقبضها بغير أمرى أنجود قبضه (قال) نعم في قول مالك لانك لو منعته ثم قام عليك كان له أن يقبضها منك اذا كانت لغير ثواب ❦ قلت ❦ فان كانت للثواب فله أن يمنعه هبته حتى يشبه منها (قال) نعم وهذا مثل البيع ❦ قلت ❦ أرايت ان وهب لى سلمة للثواب فقبضتها قبل أن أتتبه أيتكون على أن أردما اليه حتى أتتبه في قول مالك (قال) يوقف الموهوب له فاما أتتبه واما أن يرد سلمته اليه ويتلوم في ذلك لهما جميعا مما لا يكون عليهما في ذلك ضرر ❦ عبد الجبار ابن عمر ❦ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال الهبة للثواب عندنا مثل البيع يأخذها صاحبها اذا قام عليها فان نمت عند الذى وهبت له فليس للواهب الا القيمة قيمتها يوم وهبها

❦ في الثواب في هبة الذهب والورق ❦

❦ قلت ❦ أرايت الدراهم والدنانير اذا وهبها فقير لثنى أيتكون فيها الثواب في قول مالك (قال) قال مالك ليس في الدنانير والدراهم ثواب ❦ قلت ❦ وان وهبها وهو يرى أنه وهب للثواب (قال) قال مالك اذا وهب دنانير أو دراهم ثم ادعى أنه وهبها للثواب قال مالك لا يقبل قوله ولا ثواب له ❦ قلت ❦ فان وهب له دنانير أو دراهم فاشتراط الثواب (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك وأرى له فيه الثواب اذا اشترطه عرضاً أو طعاماً (قال) وسئل مالك عن هبة الحلى للثواب (قال) مالك أرى للواهب قيمة الحلى من العروض في الثواب ولا يأخذه دنانير ولا دراهم ❦ قلت ❦ فان كان وهب حلّى فضة فلا يأخذ في الثواب دنانير (قال) نعم عند مالك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في الرجل الثنى يقدم من سفره فيهدي له جاره الفقير الهدية الرطب والفاكهة وما أشبههما حين يقدم فيقول بعد ذلك ما أهديت اليك

الا رجاء لثوابي أن تكسوني أو تصنع بي خيراً (قال) مالك لا شيء له ﴿قلت﴾ له فان كانت هديته (قال) قائمة فلا شيء له وان كانت قائمة بعينها ألا ترى أنه لا ثواب له فيها قال مالك وان طلب الفقير ثوابها فلا أرى له ثواباً فيها ولا يقضى له فيها بشيء ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وكان ربيعة وغيره من أهل العلم يقولون اذا كانت الهبة على وجه الاثابة ابتداء العوض فصاحبها أحق بها مالم يعوض منها فأما الرجل يقدم من السفر مستعرضاً أو الرجل تدخل عليه الفائدة وهو مقيم لم يشخص فيعرض له صاحبه الثوب أو التوبين أو يجعله على الدابة أو نحو ذلك فهذا لا يرجع فيها

— في الثواب فيما بين القرابة وبين المرأة وزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت من وهب لذي رحم هبة أيكون له ان يرجع فيها في قول مالك (قال) قال مالك ليس بين الرجل وامراته ثواب في الهبة الا أن يكون يعلم أنها أرادت بذلك ثواباً مثل أن يكون الرجل الموسر والمرأة لها الجارية فيطأها منها فتمعطيه اياها تريد بذلك استقرار صلته وعطيته والرجل مثل ذلك يهب الهبة لامراته والا بن لايه يرى أنه انما أراد بذلك استقرار ما عند أبيه فاذا كان مثل ذلك مما يرى الناس انه وجه ما طلب بهبته تلك رأيت بينهما الثواب فان أثابه والا رجع كل واحد منهما في هبته وان لم يكن وجه ماذ كر ذلك فلا ثواب بينهما فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لعمى أو لعمى أو لجدي أو لجدي أو لأختي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرابتي ممن ليس بيني وبينهم محرم أو لقرابتي ممن بيني وبينهم محرم أيكون لى أن أرجع في هبتي (قال) أما ما وهبت من هبة يعلم أنك أردت بها وجه الثواب فان أثابوك والا رجعت في هبتك وما وهبت من هبة يعلم أنك لم ترد بها وجه الثواب فلا ثواب لك مثل أن تكون غنياً فتصل بعض قرابتك فتزعم أنك أردت به الثواب فهذا لا تصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رجعة لك في هبتك (قال) وهذا كله قول مالك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة أنه قال ليس بين الرجل وامراته فيما كان من أحدهما الى صاحبه من عطاء أو صدقة بت ليس بينهما في ذلك

ثواب وليس لاحدهما أن يرتجع ما أعطى صاحبه وذلك لانه من الرجل اذا أعطى امرأته حسن صحة فيما ولاه الله من أمرها وأوجب عليه من نفقتها وافضائه من المعروف اليها ولانه من المرأة الى زوجها مواساة ومعونة له على صنيعته وصنيعتها فليس بينهما ثواب فيما أعطى أحدهما صاحبه ولا عوض الا أن يشترط أحدهما على صاحبه شرطاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم مثله (وقد) قال مالك والليث مثله

﴿ في الثواب بين الغني والفقير والغنيين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم لو وهب لاجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب انما وهبتها له للثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته (قال) وهذا قول مالك (قال) وان كان فقيراً وهب لغني فقال انما وهبتها للثواب قال هذا يصدق ويكون القول قوله فان أنابه والا رد اليه هبته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانا غنيين أو فقيرين وهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك انما وهبتها للثواب فكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه في هذا ولكني لأرى لمن وهب لفقير ثواباً وان كان الواهب فقيراً اذا لم يشترط في أصل الهبة ثواباً وأما غني وهب لغني فقال انما وهبت للثواب فالقول قول الواهب ان أثيب من هبته والا رجع في هبته (قال مالك) وقال عمر بن الخطاب من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه انما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها (قال ابن وهب) وسمعت حنظلة بن أبي سفيان الجمحي يقول سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب بذلك ﴿ وأخبرني ﴾ غيرهم عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وغيره عن عمر بن الخطاب بذلك وقال عمر وان هلك

أعطاه شرواها بعد أن يحلف بالله ما هبها إلا رجاء أن يشبه عليها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن
 يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال المواهب ثلاثة موهبة يراد بها وجه
 الله وموهبة يراد بها وجه الناس وموهبة يراد بها الثواب فموهبة الثواب يرجع فيها
 صاحبها إذا لم يشب

— الرجوع في الهبة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وهبت لرجل هبة فموضني منها أيكون لواحد منا أن يرجع في
 شيء مما أعطاه في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً وهب لرجلين
 عبداً فموضه أحدهما عوضاً من حصته أيكون له أن يرجع في حصة الآخر (قال)
 نعم له أن يرجع في حصة الآخر وما سمعت ذلك من مالك ولكنه مثل البيوع من
 قول مالك إذا باع العبد من رجلين صفقة واحدة فنقده أحدهما وأفلس الآخر كان
 له أن يأخذ نصيب الآخر ويكون أولى به من الفراء وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾
 أرأيت لو أن رجلاً وهب لرجل هبة فموضه رجل أجني عن الموهوب له عن تلك
 الهبة عوضاً فأراد المعوض أن يرجع في عوضه أيكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون
 له ذلك ولكن ينظر فإن كان المعوض إنما أراد بالمعوض حين عوض الواهب عن
 الموهوب له أراد بذلك المعوض هبة للموهوب له يرى أنه إنما أراد بها الثواب فأرى
 له أن يرجع على الموهوب له بقيمة المعوض إلا أن يكون المعوض ذناباً أو دراهم
 فليس له أن يرجع عليه بشيء وإن كان إنما أراد بموضه السلف فله أن يتبع الموهوب
 له ﴿ قلت ﴾ وإن كان بنير أمر الموهوب له (قال) نعم وإن كان بنير أمره (قال) وإن
 كان أراد بموضه هبة عن الموهوب له يرى أنه لم يرد بها وجه الثواب ولا وجه يرى
 أنه إنما عوضها ليكون سلفاً على الموهوب له فليس له أن يرجع على الموهوب بشيء
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت الهبة إذا تغيرت بزيادة بدن أو بنقصان بدن فليس أن يرجع
 فيها (قال) لا ليس أن يرجع فيها وإن نقصت ولا للموهوب له أن يردّها وإن زادت
 وقد لزمته القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا وهبت هبة فخالت أسواقها أيكون لي أن

أرجع فيها (قال) نعم الا أن يعوضك (قال ابن وهب) قال مالك ان شاء أن يمسكها وان شاء أن يردّها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال أخبرني من أثق به عن ابن شهاب أن عمر ابن الخطاب أتى برجل وهب جارية فولدت أولاداً صغاراً فرجع فيها (قال) يرجع في قيمتها يوم وهبها ونماؤها للذي وهبت له (قال) اسماعيل بن أمية وقضى عمر بن عبد العزيز في رجل وهب غلاماً فزاد عند صاحبه وشب (قال) له قيمته يوم وهبه

— في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو أكثر وقد نقصت —

﴿ الهبة أوزادت أو حالت أسواقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي وهب هبة للثواب اذا اشترط الثواب أو يرى أنه انما أراد الثواب فأثابه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان أثابه قيمة هبته فأبى أن يرضى والهبة قائمة بعينها عند الموهوب له (قال) قال مالك اذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل ﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأثابه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك اذا تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فالهبة لازمة ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يأخذ هبته ناقصة وقال لا أريد القيمة (قال) ليس له ذلك أن يأخذها اذا نقصت انما تكون له القيمة على الذي وهب له الا أن يشاء الموهوب له ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أبى أن يثيبه ورضى بأن يدفعها اليه (قال) ليس ذلك للموهوب له الا أن يشاء الواهب ﴿ عمر بن قيس ﴾ عن عدي بن عدي الكندي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يشأب منها ما يرضى فان رضى منها بدرهم واحد فليس له الا ما رضى به ﴿ قال ﴾ وسمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الماعفرى يحدث أن عمر بن عبد العزيز كتب ايما رجل وهب هبة ثم لم يثب منها فأراد أن يرجع في هبته فان أدركها بعينها عند من وهبها له لم يلفها أو تلف عنده فليرجع فيها علانية غير سر ثم ترد عليه الا أن يكون وهب شيئاً مثيباً خبس عند الموهوب له فليقتض له شرواها يوم

وهبها له الا من وهب لذي رحم فانه لا يرجع فيها أو الزوجين أيهما أعطى لصاحبه شيئاً طيبة به نفسه فلا رجعة له في شيء منها وان لم يثب منها وان عطاء بن أبي رباح سئل عن وهب لرجل مهوراً فما عنده ثم عاد فيه الواهب فقال عطاء تقام قيمته يوم وهبه (وقال سليمان بن عيسى) فعل ذلك رجل بالشام فكتب عمر بن عبدالعزيز أن اقضه قيمته يوم وهبه أو شروى المهر يوم وهبه فليدفعه الموهوب له اليه . من حديث ابن وهب

— في الموهوب له يموت أو الواهب قبل أن يثاب من هبته —

﴿ قلت ﴾ فان مات الموهوب له قبل أن يثيب الواهب من هبته فورثته مكانه في قول مالك يكون لهم من ذلك في هذه الهبة ما كان للموهوب له وعليهم من الثواب ما كان على الموهوب له (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له هبته والهبة فيها شرط للثواب أولاً شرط فيها ولكن يرى أنه انما وهبها للثواب أن تنقض الهبة وتكون الهبة لورثة الواهب أم لا تنقض الهبة لأنها للثواب ويكون محلها محل البيع في قول مالك (قال) محلها محل البيع لأنها اذا كانت للثواب فانما هي بمنزلة البيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فاذا وهب هبة للثواب فلم تتغير في بدنها انه لا يكون لصاحبها الا سلمته اذا لم يثبه الذي قبضها قدر قيمتها لان عمر بن الخطاب قال ان لم يرض من مثوبة هبته فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها وهذا قول مالك فالبه في هذا الموضع مخالفة للبيع ﴿ يونس ابن يزيد ﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل من وهب هبة للثواب فالثواب واجب له على الذي وهب له ان عاش أو مات وان وهب رجلاً هبة على غير الثواب فليس له ثواب ان عاش الذي وهبت له أو مات فليس له أن ينزع ان عمر الموهوب له وان لم يعمر وليس لورثة الواهب الميت أن يتعقبوا عطاءه

﴿ تم كتاب الهبة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ووليّه كتاب الوديعة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوديعة ﴾

﴿ في الرجل يستودع الرجل المال فيدفعه الى امرأته ﴾

﴿ أو أجيده أو جاريته أو أم ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الرجل اذا استودع الرجل مالا فوضعه في بيته أو في صندوقه أو عند زوجته أو عند عبده أو خادمه أو أم ولده أو أجيده أو من هو في عياله أو وضعه عند من يثق به ممن ليس في عياله فضاع منه أ يضمن أم لا (قال) قال مالك في الرجل يستودع الوديعة فيستودعها غيره قال ان كان أراد سفرًا تخاف عليها فاستودعها ثقة فلا ضمان عليه وان كان لغير هذا الذي يعذر به فهو ضامن فكل ما علم أنه إنما كان من عورة بخافها على منزله أو ما أشبه ذلك فلا ضمان عليه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل استودع رجلا مالا في السفر فاستودعه غيره في السفر فهلك المال فراه ضامنا ورأى أن السفر ليس مثل البيوت لانه حين دفعه اليه في السفر إنما دفعه اليه ليكون معه وفي البيوت إنما تدفع الوديعة الى الرجل ليحرزها في البيت فأرى على هذا القول أنه ان استودع امرأته أو خادمه ليرفعاها في بيته فان هذا لا بد للرجل منه ومن يرفع للرجل الامرأة أو خادمه وما أشبههما اذا رفعوها له على وجه ما وصفت لك فلا ضمان عليه ألا ترى أن مالكا قد جعل له اذا خاف فاستودعها لغيره أنه لا يضمن فكذلك امرأته وخادمه اللتان يرفعان له أنه لا ضمان عليه اذا

دفعها اليهما ليرفعاها له في بيته (قال) وأما العبد والاجر فهما على ما أخبرتك وقد بلغني أن مالكا سئل عن رجل استودع مالا فدفعه الى امرأته ترفعه له فضااع فلم ير عليه ضمانا وأما الصندوق والبيت فاني أرى ان رفعه فيه أو في مثله فلا ضمان عليه في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويصدق في أنه دفعه اليها أو أنه استودعه ان ذكر أنه استودعه على هذه الوجوه التي ذكرت أنه لا يضمن فيها أيصدق في ذلك وان لم يتم على ما ذكر من ذلك بدنة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ويصدق أنه خاف عليها أو أراد سفراً فخشي عورة فاستودعها لذلك (قال) لا الا أن يكون سافراً أو عرف من منزله عورة فيصدق كذلك قال مالك والا فلا

— ﴿ فيمن استودع وديعة فخرج بها معه في سفره ﴾ —

﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلكت بالاسكندرية وكان ورثتها بالمدينة فأوصت الى رجل فكتب الرجل وصى المرأة الى ورثتها فلم يأتهم منهم جواب وطلب فلم يأتهم أحدا ولا خبر فخرج الرجل حاجا وخرج بالنفقة معه ليطالب ورثتها ليدفعها اليهم فضااعت منه في الطريق (قال) مالك أراه ضامنا حين أخرجها بغير أمر أربابها قالوا انه خرج بها ليطالبهم فيدفعها اليهم (قال) مالك هو عرضها للتلف ولو شاء لم يخرجها الا بأمرهم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا استودعني وديعة فحضر مسيري الى بعض البلدان خفت عليها حملتها ممي فضاعت أضمن في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف أصنع بها (قال) تستودعها في قول مالك ولا ترضها للتلف ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا استودع رجلا ألف درهم فخطبها المستودع بدراهمه فضاعت الدراهم كلها أيكون عليه ضمان أم لا (قال) لا ضمان عليه في رأيي لان وديعته قد ضاعت (قال) ولو أن رجلا خطب دنانير كانت عنده وديعة في دنانير عنده فضاعت الدنانير كلها فانه لا يضمن

— ﴿ فيمن استودع حنطة فخطبها بشعير ﴾ —

﴿ قلت ﴾ فلو استودعت رجلا حنطة فخطبها بشعير له فضااع جميع ذلك أيكون

ضامنا للحنطة في قول مالك (قال) نعم لانه خلط الحنطة بالشعير فقد ضمن لك حنطتك حين خلطها ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا الدراهم اذا خلطها (قال) لا لان الحنطة التي خلطها بالشعير لا يقدر على أن يتخلصها من الشعير والدراهم التي خلطها انما هي دراهم ودراهم فلمذا منها بقدر دراهمه ولهذا منها بقدر دراهمه (قال أشهب) هذا اذا كانت معتدلة في الجودة والحال ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا حنطة فخلطها بحنطة مثاها فضاعت الحنطة كلها أیضمن أم لا في قول مالك وهل هذا مثل الدراهم (قال) اذا كانت الحنطة واحدة يشبه بعضها بعضا وخلطها على وجه الرفع والحرز فلا أرى عليه في قول مالك ضامنا ﴿قلت﴾ فان كانت الحنطة لا تشبه حنطته (قال) أراه ضامنا في قول مالك لانه قد أتلفها حين خلطها بما لا يشبهها لانها قد تلفت بمنزلة الحنطة في الشعير

— ﴿فيمن خلط دراهم فضاعت﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت الدراهم اذا خلطها فضاع بعضها أیكون الضیاع منهما جميعا ویكونان فيما بقى لهما شریکین بقدر مال هذا فيها وبقدر مال هذا فيها (قال) نعم اذا كان لا يقدر على أن يتخلص دراهم هذا من دراهم هذا (قال) وان كانت دراهم هذا تعرف من دراهم هذا فصيبة كل واحد منهما منه لان دراهم كل واحد منهما معروفة

— ﴿فيمن استودع رجلا حنطة فخلطها صبي بشعير﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا حنطة فخلطها صبي بشعير للمستودع أیضمن أم لا (قال) قال مالك في الصبي ان ما استهلك الصبي من متاع أو أفسده فهو ضامن فان كان له مال أخذ من ماله وان لم يكن له مال فهو في ذمته ديناً يتبع به فالجواب في مسائلتك أن الصبي ضامن لشعير مثل شعير المستودع وضامن لحنطة مثل حنطة المودع الا أن يشأ أن يترك الصبي ويكونا في الحنطة والشعير شریکین هذا بقيمة حنطته وهذا بقيمة شعيره ﴿قلت﴾ أبقیة حنطته بالغة ما بلغت (قال) لا ولكن

ينظر الى كيل حنطة هذا فتقوم والى وكيل شعير هذا فيقوم فيكونان شريكين
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أحدهما لصاحبه أنا أغرم لك مثل شعيرك هذا أو مثل
 حنطتك وأخذ هذا كله أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك له ولا يحل هذا
 الا أن يكون هو الذى خلطه فيكون ذلك له ويكون ضامناً لمثل الحنطة التى خلطها
 ﴿قلت﴾ ولم أحلته هاهنا اذا كنت أنا الذى خلطته ولم تحله فى الوجه الآخر
 (قال) لان هذا قد قضاه حنطة وجبت عليه وفى الوجه الآخر انما هو بيع فلا يحل
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأى

﴿فإن استودع دراهم أو حنطة فأنفقها ثم تلفت﴾
 ﴿وقد رد مثل ما أنفق أو لم يرد﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنى استودعت عند رجل دراهم وحنطة فأنفق بعض الدراهم
 أو أكل بعض الحنطة أ يكون ضامناً لجميع الحنطة وجميع الدراهم أم لا فى قول مالك
 (قال) لا يكون ضامناً الا لما أكل أو لما أنفق وما سوى ذلك لا يكون ضامناً له
 ﴿قلت﴾ فان رد مثل الحنطة التى أكلها فى الودعة ومثل الدراهم التى أنفقها فى
 الودعة أ يسقط عنه الضمان أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك نعم يسقط عنه
 الضمان فى الدراهم والحنطة عندى بمنزلتها ﴿قلت﴾ أفيكون القول قوله فى أنه قد رد
 ذلك فى الودعة (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك القول قوله ألا
 ترى أنه لو قال لم آخذ منها قليلاً ولا كثيراً أو قال قد تلفت كان القول قوله ﴿قلت﴾
 أرايت ان كان قد تسلف الودعة كلها فرد مثلها مكانها أ يبرأ من الضمان فى قول مالك
 (قال) نعم كذلك قال لى مالك فى الدراهم فالودائع كلها مثل هذا اذا رد مثلها اذا كان
 يقدر على مثلها مثل الكيل أو الوزن فى رأى

﴿فإن استودع ثياباً فلبسها أو أ تلفها ثم رد مثلها فى موضعها فضاعت﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعنى ثياباً فلبستها فأبليت أو بتمتها أو أ تلفتها بوجه من

الوجوه ثم اشترت ثيابا مثل صفتها ورفعتها وطولها فرددتها الى موضع الوديعة
أبهرني ذلك من الضمان أم لا (قال) لا يبرئك ذلك من الضمان ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك (قال) هذا رأي لان رجلا لو استهلك لرجل ثوبا فانما عليه قيمته فلما
ضمن هذا المستودع باستهلاكه القيمة لم يجوز أن يخرج ثيابا مكان القيمة ولا يبرأ بذلك

﴿في رجل استودع رجلا وديعة أو قارضه﴾

﴿فزعم أنه ردها اليه أو قال ضاعت مني﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة أو قارضته فلما جئت أطلبها منه قال
قد دفعتها اليك أيصدق ويكون القول قوله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك
في الرجل يستودع الرجل وديعة أو يقارضه قال ان كان انما دفع اليه المال بينة فانه
لا يبرئه من المال اذا قال قد دفعته الا أن تكون له بينة وان كان رب المال انما دفع
اليه المال بغير بينة فالقول قول المستودع والمقارض اذا قال قد دفعته اليك ﴿قلت﴾
أرايت ان دفعت اليه المال قراضاً أو استودعته بينة فقال قد ضاع المال مني أيبكون
مصدقاً في ذلك أم لا (قال) قال مالك هو مصدق في ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان
قال قد سرق مني (قال) نعم

﴿فيمن دفع الى رجل مالا ليدهمه الى آخر﴾

﴿قال﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال ليدهمه لرجل ببعض
البلدان فيقدم الذي بعث معه المال فيقول له صاحب المال ما فعلت بالمال فيقول قد
دفعته الى الذي أمرتني وينكر الذي بعث بالمال اليه أن يكون هذا دفع اليه شيئا
(قال) قال مالك ان لم يكن للمأمور بالدفع بينة أنه قد دفع اليه المال غرم ﴿قلت﴾
بينة دفع اليه أو بغير بينة أهو سواء عند مالك في هذا (قال) نعم ﴿قال ابن القاسم﴾
فقلت لمالك أرايت ان كان حين أخذه منه قال له أنا أدفعه اليه بغير بينة وأنا أستحي
أن أشهد عليه ثم زعم أنه قد دفعه اليه وأنكر الآخر (قال) ان صدقه رب المال على هذه

المقالة أو كانت له بيعة على رب المال بهذه المقالة فالقول قوله ولا ضمان عليه ﴿قال﴾ فقلت لمالك أرايت أن قال المأمور قد رجعت بها ودفعتها إليك ولم أجد صاحبك الذي بعثت بها معي إليه وأنكر رب المال أن يكون ردها إليه (قال) القول قول المأمور مع يمينه ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان قبضها منه بنير بيعة أو كان قبضها منه بيعة أهو سواء في هذا (قال) ان كان قبضها من ربه بيعة فانه لا يبرأ الا أن تكون له بيعة على أنه قد ردها الى ربه والا غرم وان لم يكن قبضها من ربه بيعة فالقول قوله وهذا رأيي ﴿قال ابن الماجشون﴾ الورثة ضامنون ويلزمهم ما كان يلزم أباهم من بيعة تقوم أو تصديق المبعوث اليه

﴿في الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما بلغ﴾

﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل بعث الى رجل بمال الى بلد فقدم البلد فهلك الرسول بذلك البلد بعد ما قدمه ثم ان صاحب البضاعة كتب الى الرجل يسأله هل قبضتها فكتب اليه أنه لم يدفع الى شيئاً (قال) يحلف ورثة الرسول ان كان فيهم كبير بالله ما يعرف له سببا ولا شيء لرب المال في مال الرسول ﴿قال﴾ فقلت لمالك أرايت ان هلك الرسول في الطريق ولم يوجد له أثر (فقال) مالك ما أحراه أن يكون في ماله ثم كلمته بعد ذلك في الرسول اذا مات في الطريق (قال) أراه في ماله وضمانه عليه اذا هلك قبل أن يبلغ البلد الذي فيه المبعوث اليه بالمال

﴿في الرجل يهلك وقبله ودائع وقراض ودين﴾

﴿فيقول في مرضه هذه ودائع فلان وهذا مال فلان﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلا هلك ببلد وقبله قرض دنائير وقراض وودائع فلم يوجد للودائع ولا للقراض سبب ولم يوص بشيء من ذلك (قال) أهل القراض وأهل الودائع والقرض يتحاصون في جميع ماله على قدر أموالهم ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فان ذكر فيما قبله عند موته ان هذا مال فلان الذي قارضني به وهذه ودعة لفلان (قال)

ان كان ممن لا يتهم فالقول قوله في ذلك وذلك للذي سمي له

الرجل يبعث معه بالمال صلة لرجل أو صدقة فقال قد دفعته

﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يبعث بالمال مع رجل صلة لرجل ليدفعه اليه فيقول قد دفعته اليه ويقول المبعوث اليه لم يدفعه اليّ (قال) ان لم يكن للرسول بينة على دفعه غرم (قال) والصدقة اذا بعث بها الى رجل أو بعث معه بمال الى رجل ليدفعه اليه وليس بصدقة فهو سواء لا يبرأ بقوله انه قد دفع الا أن يكون له بينة الا أن يكون أمره أن يفرقها على وجه الصدقة يقسمها لم يأمره أن يدفعها الى رجل بعينه فالقول قوله أنه قد فرقها ويحلف وانما سألت مالكا عن ذلك لأن بعض الناس ذكروا أن الصدقة وان كانت مبعوثة الى رجل فهي مخالفة للقضاء والقرض والشراء والبيع وما أشبهه ﴿ قال ﴾ قال مالك الصدقة اذا كانت انما بعثت الى رجل والقرض والاشتراء والبيع كله سواء الا أن يكون أمره أن يفرقها في غير قوم بأعيانهم فيكون القول قول الرسول مع يمينه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان بعثت معه بمال صدقة وأمرته أن يدفعه الى عشرة رجال بأعيانهم فأنكروا (قال) الواحد والعشرة اذا كانوا بأعيانهم سواء في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم (قال) يبرأ في قول مالك من حظ من صدقه ويضمن حظ من كذبه

فيمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو ودية بينة أو بغير بينة

﴿ قلت ﴾ أرايت ما ذكرت عن مالك أنه قال اذا دفع اليه المال ودية أو قراضاً بينة فقال الذي أخذ المال بعد ذلك قد رددته انه لا يبرأ بقوله اني قد رددته الا أن يكون له بينة ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك ذلك أليس أصل أخذه هذا المال أمانة فلم لا يبرأ بقوله اني قد دفعته وقد قلت قد قال مالك اذا قال قد ضاع مني انه مصدق وان كانت عليه بينة فلم لا يصدق اذا قال قد رددته (قال) لأنه حين دفع اليه المال قد استوثق منه الدافع فلا يبرأ حتى يستوثق هو أيضاً اذا هو دفع وان كان أصل

المال أمانة فانه لا يبرأ الا بالوثيقة ﴿قلت﴾ فلم قال مالك اذا بعث بالمال معه ليدفعه الى رجل فقال قد دفعته الى من أمرني انه لا يصدق الا ببينة انه قد دفعه وان كان رب المال حين بعث بالمال معه دفعه الى الرسول ببينة أو بغير بينة فهو سواء لا يبرأ الرسول حتى يدفع المال الى المبعوث اليه ببينة لم قال مالك هذا أو ليس هذا المبعوث معه المال أمينا (قال) قال مالك ليس له أن يتلف ماله الا ببينة تقوم له أنه قد دفعه ألا ترى أن المبعوث اليه بالمال ان كان ذلك المال ديناً له على الذي أرسله اليه ان هذا الرسول ان لم يشهد عليه حين دفعه اليه فقد أتلفه وكذلك لو كان أرسل اليه بهذا المال ليشتري له به سلعة فأعطاه الرسول المال من غير أن يشهد فقد أتلفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المفاارض أو المستودع قد بعثت اليك بالمال مع رسولي أضمن أم لا في قول مالك (قال) نعم يضمن في قول مالك الا أن يكون رب المال أمره بذلك

﴿فيمن استودع رجلاً مالا فاستودعه غيره فضاع عنده﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلاً مالا فاستودعه غيره ثم أخذه منه فضاع عنده أضمن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أنفق منها ثم رد ما أنفق في الوديعة انه لا ضمان عليه فكذلك هذا في مسألتك لا يضمن

﴿فيمن استودع رجلاً فحجده فأقام عليه البينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلاً ببينة فحجدهني ودبعتي ثم أقت عليه البينة أضمنه أم لا في قول مالك (قال) نعم هو ضامن في قول مالك لأن مالكا قال اذا دفع اليه المال ببينة وزعم المستودع أنه قد رد المال على رب المال ولا بينة له فهو ضامن فالجحد أبين عندي في الضمان

﴿في الدعوى في الوديعة ادعى أحدهما أنها وديعة وقد ضاعت﴾

﴿وادعى الآخر أنه قرض وأنه سلف﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لرجل استودعتني ألف درهم فضاغت مني وقال رب

المال بل أقرضتكها قرضا (قال) قال مالك القول قول رب المال ﴿ قلت ﴾ فان قال رب المال ما استودعتكها ولكنك غصبتنيها (قال) الغصب عندي لا يشبه القرض لان الغصب من وجوه التلصص (قال) وهذا يدعى عليه في الغصب باب فجور فلا يصدق عليه ﴿ قلت ﴾ أفلا يصدقه في ضمان المال (قال) لا اذا قال غصبتني لاني اذا أبطلت قوله في بعض أبطلته في كله ﴿ قلت ﴾ أتخفظ هذا عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان قال استودعتني ألف درهم فضاعت مني وقال رب المال بل أوفيتكها من قرض كان لك عليّ (قال) القول قول رب المال في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان قال رب المال لم أستودعك ولكني رددتها عليك من مال المقارضة الذي كان لك عندي (قال) القول قوله في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لم أستودعك ولكنك سرقتهامي (قال) لا أرى أن يقبل قوله انه سرقها منه لان في هذا باب فجور يرميه به ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لي على رجل ألف درهم من قرض ولى عنده ألف درهم وديعة فأعطاني ألف درهم أو بعث بها اليّ ثم لقيني بعد ذلك فقال الالف التي بعثت بها اليك هي من السلف الذي كان لك عليّ وقد ضاعت الوديعة وقال رب المال بل انما بعثت اليّ بالوديعة التي كانت لي عندك والسلف لي عليك على حاله (قال) القول قول المستودع ألا ترى أنه مصدق في ذهاب الوديعة وهو يقول قد ذهبت الوديعة عندي ولم أبعث بها اليك فهو مصدق فالالف التي قبضها رب المال تصير هي الدين الذي كان على المستودع

﴿ فبما استودع صبيا وديعة فضاعت عنده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا استودع صبيا صغيراً وديعة فضاعت أيا ضمن الصبي أم لا (قال) لا يضمن ﴿ قلت ﴾ بأمر أربابه أو بغير أمر أربابه (قال) ذلك سواء عندي ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يبيع الصبيّ السلعة فيتلفها الصبي انه لا شيء له على الصبي من ثمن السلعة ولا يضمن له الصبي قيمة السلعة وان باع الصبيّ منه السلعة فأخذ الصبي منه الثمن فأتلفه ان الرجل ضامن للسلعة

ولا يضمن الصبي الثمن الذي أتلف لأنه هو الذي سلط الصبي على ذلك وأتلف ماله فكذلك الوديعة

﴿ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو مأذوناً له وديعة فأتلفها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودع رجل عبداً محجوراً عليه وديعة فأتلفها أضمن أم لا في قول مالك (قال) ان فسخها عنه السيد سقطت عنه ولم تعد عليه أبداً وان أعتق لان السيد قد فسخها عنه وان لم يفسخها السيد عنه حتى يعتق فهي دين عليه يتبع بها في ذمته ان عتق يوماً وهذا اذا لم يبطلها السيد وهذا رأيي

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يستودع الوديعة فيتلفها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا استودع وديعة فأتلفها أ يكون ذلك في ذمته في قول مالك أم في رقبته (قال) بل ذلك في ذمته في قول مالك لان ارباب هذه السلعة استودعوه واثمنوه عليها ﴿ قلت ﴾ أف يكون لسيد العبد المأذون له أن يفسخ ذلك الدين من ذمته مثل ما لسيد العبد المحجور عليه (قال) لا لان مالكا قال في العبيد الصنائع القصارين والصواغين والخياطين ما أفسدوا مما دفع اليهم ليعملوه فأتلفوه (قال) مالك غرم ذلك عليهم في أموالهم وذمتهم لا يلحق ذلك ساداتهم ولا شيء مما يأتيه هؤلاء العبيد فيما بينهم وبين الناس اذا دفعوا ذلك اليهم وهم طائعون واثمنوهم عليه أو أسلفوهم أو استعملوهم فما كان من ذلك من شيء فلا يلحق رقبة العبد ولا ما في يديه من مال سيده. فهذا يدل على مسألتك أن الوديعة لا تكون في رقبته اذا أتلفها العبد لان سيد الوديعة دفعها اليه وقد قال مالك في الصنائع ان ذلك في ذمتهم فالمأذون له في التجارة والصنائع سواء فيما ائتمنهم الناس عليه وليس لساداتهم أن يفسخوا ذلك عنهم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان غير مأذون له في التجارة فاستودعه رجل وديعة فأتلفها فأسقطها عنه سيده أنسقط عنه (قال) نعم تسقط عنه اذا أسقطها السيد ﴿ قلت ﴾ أرايت قيمة العبد اذا قتله رجل أهى على عاقلته أم في

ماله في قول مالك (قال) في ماله في قول مالك ولا تحمله العاقلة ﴿قلت﴾ أحال أم لا في قول مالك (قال) حال في قول مالك

﴿ في العبد والمكاتب وأم الولد والمدبر والصبي تدفع اليهم الودائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد والمكاتب وأم الولد والصبي والمدبر اذا قبضوا الودائع باذن ساداتهم فاستهلكوها أ يكون ذلك في ذمتهم أم في رقاب العبيد (قال) قال مالك كل شيء قبضوه باذن أربابهم فأتلفوه فانما هو دين في ذمتهم ولا يكون في رقابهم ﴿ قلت ﴾ والصبي مادفع اليه من الودائع باذن أبيه فاستهلكها أ يكون ذلك ديناً عليه أم لا (قال) أما الصبي فلا يلزمه من ذلك شيء ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً في هذه المسئلة وليس مما ينبغي للأب أن يفعله بانه ولا يلزمه الأب مثل هذا ولا أرى أن يلزمه

﴿ في الرجل يستودع الوديعة فيتلفها عبده أو ابنه في عياله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن استودعت رجلاً وديعة فأتلفها عبده أو ابنه الصغير في عياله (قال) ان استهلكها عبده فهي جناية في رقبة العبد وليس في ذمته في قول مالك الا أن يفتكه سيده وان استهلكها ابنه فذلك دين في مال الابن ان كان له مال والا اتبع بها ديناً عليه

﴿ فيمن استودع رجلاً وديعة فجاء يطلبها فقال أمرتني أن أدفعها الى فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعني رجل وديعة فجاء يطلبها فقلت له انك أمرتني أن أدفعها الى فلان وقد دفعتها اليه وقال رب الوديعة ما أمرتك بذلك (قال) هو ضامن الا أن يكون له بينة أنه أمره بذلك وكذلك سمعت مالكا ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل يبعث بالمال الى الرجل فيقول المبعوث اليه انك تصدقت به علي ويقول الرسول لرب المال بذلك أمرتني ويحجد صاحب المال ويقول ما أمرتك بالصدقة (قال) مالك يحلف المبعوث اليه بالمال مع شهادة الرسول ويكون المال له صدقة

﴿ قال ﴾ فقلنا لملك كيف يحلف المبعوث اليه بالمال وهو غائب يوم يموت به اليه ولم يسمع قول رب المال يوم يموت اليه المال ولم يحضر ذلك (قال) كيف يحلف الصبي الصغير اذا بلغ على دين كان لابيّه يقوم عليه به شاهد واحد (قال مالك) فهذا مثله

— ﴿ في رجل باع ثوباً فقال البزاز لسلام له أو أجير له اقبض منه الثمن — ﴾
﴿ فرجع فقال قد دفع الى وضاع مني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع من رجل ثوباً فقال البزاز لسلام له أو لأجيره اذهب مع هذا الرجل نخذه منه الثمن وجثني به فذهب السلام معه فرجع فقال قد دفع الى الثمن وضاع مني وقال مشترى الثوب قد دفعت اليه الثمن وقال البزاز أقم البيّنة أنك دفعت اليه الثمن وقال الرجل أنت أمرتني فما أصنع بالبيّنة والسلام يصدقني (قال) سألت مالكا عنها فقال لي ان لم يقم المشتري البيّنة أنه قد دفع الثمن الى الرسول فهو ضامن للثمن ولا يبرأ ولم أرفيها شكاً عند مالك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك في الرجل يبعث مع الرجل بالمال ويأمره أن يدفعه الى فلان فيدفعه الى فلان بغير بيّنة ويصدق فلان بذلك أنه لاضمان عليه (قال) نعم قد قال هذا مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى (قال) ليس مادفع اليك من المال فأمرت أن تدفعه الى غيرك بمنزلة ما أمر غيرك أن يدفعه اليك من دين كان عليه فصدقه فانك لا تصدق على الذي كان له الدين

— ﴿ فيمن استودع رجلاً وديعة في بلد فحملها الى عياله — ﴾
﴿ في بلد آخر فتلفت عنده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً وديعة بالكوفة فحملها الى عيال له بمصر فوضمها عندهم فضاعت أيضمن أم لا (قال) هو ضامن في قول مالك لان مالكا قال ان سافر بالوديعة ضمن ان تلفت فكذلك هذا وهذا ان استودعك بالكوفة فأنت ان أخرجتها الى مصر ضمنتها ان لم تردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل

وديمة بالنسقاط فأردت أن أنتقل الى أفريقية (قال) أرى أن صاحبها ان لم يكن
حاضراً أقردها عليه أنك تستودعها ولا تحملها

﴿ في رجل استودع رجلاً جارية فوطئها فأحبها المستودع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعت رجلاً جارية فحمت منه فولدت أيقام عليه الحد
ويكون ولده رقيقاً في قول مالك (قال) نعم

﴿ فيمن استودع رجلاً وديمة فجاءه رجل فقال ادفع الى ﴾
﴿ وديمة فلان فقد أمرني أن أقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو اتى استودعت رجلاً وديمة ثم جاءه رجل فقال له ان فلاناً أمرني
أن آخذ هذه الوديمة منك فصدقه ودفمها اليه فضاعت أبيضن في قول مالك أم لا
(قال) نعم أبيضن ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه ﴿ قلت ﴾ لم أليس قد قلت اذا
أمره أن يدفع المال الى فلان فدفمه وصدقه المدفوع اليه المال انه يبرأ (قال) هذا
لا يشبه ذلك اذا أمره أن يدفع لا يشبه اذا جاءه رسول فقال ادفع الى وصدقه
﴿ قلت ﴾ فاذا ضمنه رب المال الوديمة أبيضن هذا الذي أخذها منه (قال) نعم
أرى له أن يضمه

﴿ فيمن استودع رجلين وديمة عند من تكون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يستودع الرجلين أو يستبضع الرجلين عند من يكون
ذلك منهما وهل يكون ذلك عندهما جميعاً (قال) قال مالك في الوصيين ان المال يجعل
عند أحدهما ولا يقسم المال (قال مالك) فان لم يكن فيهما عدل وضعه السلطان عند
غيرهما وتبطل وصيتهما اذا لم يكونا عدلين (قال مالك) ولا يجوز الوصية اليهما
اذا لم يكونا عدلين (قال) ولم أسمع من مالك في البضاعة والوديمة شيئاً وأراه مثله

﴿ في الرجل يستودع الرجل ابلاً أو غنماً فينفق عليها ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل ابلاً أو بقرأ أو غنماً فأنفقت عليها بغير أمر السلطان أيلزم ذلك ربها أم لا (قال) سئل مالك عما يشبه هذا عن رجل استودع رجلاً دابة فغاب عنها صاحبها وقد أنفق عليها المستودع (قال مالك) يرفع ذلك الى السلطان فيبيحها ويمطيه نفقته التي أنفق عليها اذا أقام على ذلك بينة أنه استودعها اياه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يكن له بينة على النفقة ولكن له بينة على أنها عنده منذ سنة فادعى أنه كان ينفق عليها سنته تلك (قال) له النفقة اذا قامت له بينة أنها وديعة عنده

﴿ فيمن استودع ماشية فأنزى عليها أو ابلاً فأكرهاها ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً استودع رجلاً نوقاً أو أتاناً أو بقرات أو جوارى فحمل على الآن وعلى النوق وعلى البقرات أنزى عليهن فحملن فتن من الولادة وزوج الجوارى فحملن الجوارى فتن من الولادة أبيضن في قول مالك أم لا (قال) أراه ضامناً في ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حمل الفحل عليها فمطبت تحت الفحل أبيضن أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني ابلاً فأكرتها الى مكة أكون لربها من الكراء شيئاً أم لا (قال) كل ما كان أصله أمانة فأكرها فربه مخير ان سلمت الابل ورجعت بحالها في أن يأخذ كراءها ويأخذ الابل وفي أن يتركها له ويضمنه قيمتها ولا شيء له من الكراء اذا كان قد حبسها عن أسواقها ومنافعها وهذا بمنزلة رجل أعاره رجل دابة أو أكرها دابة الى موضع من المواضع فتمدى عليها لان أصل هذا كله لم يضمنه الا بتعديه فيه فهذا كله باب واحد وهذا في الوديعة وفي الدين على نحو قول مالك في الذي يستعير الدابة فيتمدى وعلى الذي يتكاري الدابة فيتمدى عليها وهذا في الكراء والعارية قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً وديعة فقدمت أطلبها منه فقال قد أنفقته على أهلك وولدك وصدقه أهله وولده (قال) أراه ضامناً للوديعة ولا ينفعه اقرار أهله

وولده بالنفقة الا أن يقيم على ذلك البينة فيبرأ اذا كان ما أنفق عليهم يشبه ما قال ولم يكن صاحب الوديعة يبعث اليهم بالنفقة

— فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجها بغير أمر صاحبها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استودعني رجل جارية فزوجها بغير أمر صاحبها فنقصها التزويج أ ترى أتي ضامن لما نقصها (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان ولدت ولداً فكان في الولد وفاء لما نقصها التزويج أضمن أم لا في قول مالك ما نقصها التزويج (قال) لا لان مالكا قال في الرجل يشتري الجارية فيجد بها عيباً وقد زوجها بعد ما اشتراها فأراد ردها قال مالك يردّها ويرد معها ما نقصها التزويج (قال مالك) وربما ردها وهي خير منها يوم اشتراها قد ولدت أولاداً فلا يكون عليه شيء لنقصان التزويج فهذا يدل على أن مالكا جعل الولد اذا كان فيه وفاء بما نقصها التزويج أنه لا شيء عليه ويردها ولا يفرم ما نقصها فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ ويثبت هذا النكاح اذا ردها بالعيب في قول مالك (قال) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك أ رأيت ان زوجها من رجل حرّاً كان يفسخ ذلك فعنده بمنزلة ذلك الا أ ترى في مسألتك ان أحب أخذها وولدها وان أحب أن يضمه اياها اذا نفست ويأخذ قيمتها بلا ولد فذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم أثبت هذا النكاح (قال) لان الذي اشتراها فأصاب بها العيب كان لها مالكا قبل أن يردّها ألا ترى أنه لو أعتقها قبل أن يردّها جازعته فيها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان أعتقها وهو يعلم بالعيب (قال) قال مالك اذا اشتراها فظهر على عيب فتسوق بها بعد العيب انها لازمة له وليس له أن يردّها بعد ما تسوق بها اذا كان قد علم بالعيب فكذلك المتق اذا علم بالعيب فأعتقها فليس له أن يرجع بما نقصها العيب بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أعتقها وهو لا يعلم بالعيب كان له أن يرجع بقيمة العيب على البائع في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت جارية وبها عيب ولا أعلم بالعيب فزوجتها فنقصها التزويج فزادت في قيمتها فكان مازاد في قيمتها فيه وفاء لما نقصها عيب التزويج فأردت أن أردّها بالعيب أيكون على ما نقصها التزويج شيء أم لا (قال) لا شيء عليك

في ذلك كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً ودبعة فعمل فيها
 فربح أ يكون الربح للعامل أم لرب المال في قول مالك (قال) للعامل كذلك قال
 مالك ﴿ قلت ﴾ ولا يتصدق بشيء من الربح في قول مالك (قال) نعم لا يتصدق
 بشيء من الربح ﴿ قلت ﴾ ويرأ من الضمان هذا المستودع اذا كان قد رد المال في
 موضع الدبعة بعد ما ربح في المال ويكون الربح له في قول مالك (قال) نعم يبرأ من
 الضمان في قول مالك ويكون الربح له

﴿ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل طعاماً فأكلته فرددت في موضع الدبعة
 طعاماً مثله أيسقط عني الضمان أم لا (قال) يسقط عنك الضمان في رأيي مثل قول
 مالك في الدنانير والدرهم لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يستودع
 الدنانير والدرهم فيتسلف منها بعضها أو كلها بغير أمر صاحبها ثم يرد في موضع
 الدبعة مثلاً انه يسقط عنه الضمان فكذلك الخنطة ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل شيء
 يكال أو يوزن (قال) نعم كل شيء اذا أ تلفه الرجل للرجل فانما عليه مثله فهو اذا رد
 مثله في الدبعة سقط عنه الضمان واذا كان اذا أ تلفه ضمن قيمته فان هذا اذا
 تسلفه من الدبعة بغير أمر صاحبها فهو لقيمته ضامن ولا يبرئه من تلك القيمة الا
 أن يردّها على صاحبها لا يبرئه منها أن يخرج القيمة فيردّها في الدبعة ﴿ قلت ﴾
 أرأيت قولك اذا استودعها فتسلفها بغير أمر صاحبها انه اذا ردّها في الدبعة يبرأ
 أرأيت ان أخذها على غير وجه السلف فأ تلفها فردّها بعد ذلك أ يبرأ في قول مالك
 (قال) انما سألتنا مالكا عنها اذا تسلفها بغير أمر صاحبها ثم ردّها مكانها انه يبرأ
 ولم نسأله عن هذا الوجه الذي سألت عنه وهو عندي مثل السلف سواء

﴿ فيمن استودع رجلا مالا أو أقرضه ﴾

﴿ فجحدته ثم استودعه الجاحد مثله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا استودعته ألف درهم أو أقرضته إياها قرضاً أو بعتة بها سلعة فجحدني ذلك ثم انه استودعني بعد ذلك ألف درهم أو باعني بها بيعاً فأردت أن أجحد له لمكان حق الذي كان جحدني ويستوفيها من حق الذي لي عليه (قال) سئل مالك عنها غير مرة فقال لا يجحده ﴿ قال ﴾ فقلت لم قال ذلك مالك (قال) ظننت أنه قاله للحديث الذي جاء أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً استودعني وديعة ثم غاب فلم أدر أحي هو أم ميت ولا أعرف له موضعاً ولا أعرف من ورثته (قال) قال مالك اذا طال زمانه أو أيس منه تصدق بها عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن وديعة استهلكتها كان قد استودعنيها رجل ثم جاء يطلبها فادعيت أنه وهبها لي وهو يجحد أيكون القول قوله أم قولي (قال) القول قول رب الوديعة ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً استودعني عبداً فبعثته في حاجة لي في سفر أو في غير ذلك فذهب فلم يرجع (قال) ان بعثته في سفر أو في أمر بعثته يعطب في مثله فأنت ضامن في رأيي وان كان أمراً قريباً لا يعطب في مثله تقول له اذهب الى باب الدار اشتر لنا نقلاً أو نحو هذا (قال) هذا لا يضمن لان الغلام لو خرج في مثل هذا لم يمنع منه

﴿ في العبد يستودع الوديعة فيأتي سيده فيطلبها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني عبد لرجل وديعة فأتى سيده فأراد أخذ الوديعة والعبد غائب أيقضى له بأخذ الوديعة أم لا (قال) نعم يقضى له بأخذ الوديعة لان مالكا قال لي في متاع وجد في يد عبد غير مأذون له في التجارة فأتى رجل فزعم أن المتاع متاعه وقال السيد المتاع متاعي وأقر العبد أن المتاع متاع الرجل دفعه اليه لبيعه وكذلك

ادعى الرجل قال انما دفعته اليه لبيعه لي (قال) قال مالك القول قول سيده حين قال هو متاعي لان العبد عبده ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يقل السيد في مسألة مالك هذه ان هذا المتاع متاعي ولكن قال المتاع متاع غلامي وقال العبد ليس هو لي (قال) هو سواء القول قول السيد ولم يكن يحمل قول مالك عندنا في مسألة مالك الا ان السيد ادعى ان المتاع متاع عبده وكل ذلك سواء لان العبد عبده ومتاع عبده هو له ﴿قال ابن القاسم﴾ وسمعت مالكا يقول في المأذون له في التجارة يقر بالمتاع يكون في يديه أنه لقوم أو يقر لقوم بدين وينكر ذلك السيد ان القول قول العبد لانه قد خلى بينه وبين الناس يداينهم ويتاجرهم وبأمنونه وأما مسألتك في الوديعة فللسيد أن يأخذ متاع عبده مأذونا كان أو غير مأذون لان العبد غائب ولم يقر العبد بالمتاع أنه لاحد من الناس فليس له أن يأخذ متاع عبده في مسألتك

﴿تم كتاب الوديعة بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿وبايه كتاب العارية﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العارية ﴾

﴿ فيمن استعار دابة يركبها الى سفر بعيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا استعار من رجل دابة ليركبها حيث شاء ويحمل عليها ما شاء وهو بالفسطاط فركبها الى الشام أو الى افريقية (قال) ينظر في عاريتة فان كان وجه عاريتة انما هو الى الموضع الذي يركب اليه والا فهو ضامن ومن ذلك أنه يأتي الى الرجل فيقول أسرج لي دابتك لأركبها في حاجة لي فيقول له اركبها حيث أحببت فهذا يعلم الناس أنه لم يسرجها له الى الشام ولا الى افريقية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي (قال) ووجدت في مسائل عبد الرحيم أن مالكا قال فيمن استعار دابة الى بلد فاختلعا فقال المستعير أعرتنيها الى بلد كذا وكذا وقال المعير الى موضع كذا وكذا (قال) ان كان يشبه ما قال المستعير فعليه المين فهذا يدل على ما فسررت لك

﴿ فيمن استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها حجارة فمطبت أبيض من أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجل اكرت دابة من رجل ليحمل عليها أو ليركبها فأكرها من غيره فمطبت (قال) ان

كان أكرها في مثل ما تكارها له وكان الذي أكرهاها عدلاً أميناً لا بأس به فلا ضمان عليه وإن كان ما حمل على الدابة مما يشبه أن يكون مثل الذي استعارها له فمطبت فلا ضمان عليه وإن كان ذلك أضر بالدابة فمطبت فهو ضامن (قال) وبما يبين لك ذلك أنه لو استعارها ليحمل عليها بزازاً فحمل عليها كتاناً أو قطناً أو استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها عدساً أنه لا يضمن في قول مالك وإنما يضمن إذا كان أصراً مخالفاً فيه ضرر على الدابة فهذا الذي يضمن إن عطبت ﴿قلت﴾ أرأيت إن استعرت دابة لأحمل عليها حنطة فركبتها أنا ولم أحمل عليها فمطبت هل أضمتها أم لا (قال) ينظر في ذلك فإن كان ركوبك أضر بالدابة من الحنطة وأنتقل ضممتها وإلا فلا ضمان عليك ﴿قلت﴾ أرأيت إن استعرت من رجل دابة لأركبها إلى موضع من المواضع فركبتها وحملت خافي رديفاً فمطبت الدابة ما على (قال) ربهما مخير في أن يأخذ منك كراء الرديف ولا شيء له غير ذلك وفي أن يضمنك قيمتها يوم حملت عليها الرديف ﴿قلت﴾ أجمع قيمتها أو نصف قيمتها (قال) جميع قيمتها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن رجل تكارى بعمراً ليحمل عليه وزناً مسمى فتعدى فحمل عليه أكثر مما شرط في الوزن فمطبت البعير فهلك أو أضره أو أعتته (قال مالك) ينظر في ذلك فإن كان الذي زاد عليه الرطلين والثلاثة وما أشبه ذلك مما لا يعطب في مثل تلك الزيادة كان له كراء تلك الزيادة إن أحب ولا ضمان على المتكاري في البعير إن عطب (قال) فإن كان في مثل ما زاد عليه ما يعطب في مثله كان صاحب البعير مخيراً فإن أحب فله قيمة بعيره يوم تعدى عليه وإن أحب فله كراء ما زاد على بعيره مع الكراء الأول ولا شيء له من القيمة فكذلك مسائلك في العارية

— فيمن استعار من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضاً أم لا —

﴿قلت﴾ أرأيت لو استعرت ثوباً من رجل فضاع عندي أضمنه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ وكذلك العروض كلها (قال) قال مالك

من استعار شيئاً من العروض فكسره أو خرقة أو ادعى أنه سرق منه أو احترق
 (قال) مالك فهو ضامن له (قال) وإن أصابه أمر من قبل الله بقدرته ونقوم له
 على ذلك بينة فلا ضمان عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون ضيع أو فرط فانه يضمن
 إذا جاء التفريط أو الضيعة من قبله كذلك وجدت هذه المسألة في مسائل عبد الرحيم
 (قال ابن القاسم) وقال مالك فيما تلف من عارية الحيوان عند من استعارها إن الأمر
 عندنا أنه لا ضمان على الذي استعارها فيما أصابها عنده إلا أن يتعدى أمر صاحبها أو
 يخالف إلى غير ما أعاره إياها عليه (قال ابن القاسم) وقال لي مالك ومن استعار
 دابة إلى مكان مسجى فتعدى ذلك المكان فتلفت الدابة (قال) أرى صاحبها بخيراً بين
 أن يكون له قيمتها يوم تعدى بها وبين أن يكون له كراؤها في ذلك التعدى
 ﴿قلت﴾ أ رأيت إن استعار ثوباً فخرق أيضاً (قال) هذا يضمن في قول مالك في
 العروض إذا تحرق أو أصابها خرق أو سرقت (قال) قد أملت عليك قول مالك أولاً
 أنه ضامن لما نقصه إلا أن يكون فساداً كثيراً فيضمنه كله وذلك إذا لم تكن له بينة
 على ما ادعى من ذلك

﴿ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فأت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أمرت رجلاً أن يضرب عبدي عشرة أسواط فضربه عشرة
 أسواط فأت العبد منها أيضاً المضارب أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه (قال مالك)
 وأستحب له أن يكفر كفارة الخطأ ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أمرته أن يضربه عشرة
 أسواط فضربه أحد عشر سوطاً أو عشرين سوطاً فأت ذلك (قال) ما سمعت من
 مالك فيه شيئاً ولكنه إن كان زاده زيادة يخاف أن تكون أعانت على قتله فأراه ضامناً

﴿ فيمن اذن لرجل أن يفرس أو يبنى أو يزرع ﴾

﴿ في أرضه ففعل ثم أراد إخراجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أذنت لرجل أن يبنى في أرضي أو يفرس فبنى وغرس فلما

بنى وغرس أردت اخراجه . فكانى أو بعد ذلك بأيام أو بزمان أ يكون ذلك لى فيما قرب
 من ذلك أو بعد فى قول مالك أم لا (قال) بلغنى أن مالكا قال أما ما قرب من ذلك
 الذى يرى أن مثله لم يكن لىبنى على أن يخرج فى قرب ذلك وهو يراه حين يبنى فلا
 أرى له أن يخرج إلا أن يدفع اليه ما أنفق والا لم يكن له ذلك حتى يستكمل
 ما يرى الناس أنه يسكن مثله فى قدر ما عمر وأما اذا كان قد سكن من الزمان فيما
 يظن أن مثله قد بنى على أن يسكن مثل ما سكن هذا فأرى له أن يخرج به ويعطيه
 قيمة نقضه منقوضا أن أحب وان لم يكن لرب الارض حاجة بنقضه قيل للآخر
 اقلع نقضك ولا قيمة له على رب الارض (قال) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت
 لو أنى أعرت رجلا يبنى فى أرضى أو يفرس فيها وضربت له لذلك أجلا فبنى وغرس
 فلما مضى الاجل أردت اخراجه (قال) قال مالك يخرج به ويدفع اليه قيمة نقضه
 منقوضا أن أحب رب الارض وان أبى قيل للذى بنى وغرس اقلع نقضك
 وغراسك ولا شئ لك غير ذلك ﴿ قلت ﴾ وما كان لا منفعة له فيه اذا نقضه فليس
 له أن ينقضه فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كنت قد وقت له وقتا
 فبنى وغرس أ يكون لى أن أخرجه قبل مضى الوقت وأدفع اليه قيمة بنيانه وغراسه
 فى قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان أعترته على أن يبنى ويغرس ثم بدا لى أن أمنعه
 ذلك وأخذ أرضى وذلك قبل أن يبنى شيئا وقبل أن يغرس (قال) ان كنت ضربت
 لذلك أجلا فليس لك ذلك فى قول مالك لانك قد أوجبت ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان لم
 أضرب له أجلا وأعترته أرضى على أن يبنى فيها ويغرس فأردت إخراجه قبل أن
 يبنى ويغرس (قال) ذلك لك ألا ترى أن مالكا قال فى الذى أذن له أن يبنى
 ويغرس فبنى وغرس ولم يكن ضرب لذلك أجلا فأراد إخراجه بمحمدان ذلك ان
 ذلك ليس له الا أن يدفع اليه قيمة ما أنفق فهو اذا لم يبن ولم يغرس كان له أن يخرج به
 فهذا يدل على ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعترته أرضى يبنى فيها ويغرس ولم أسم ما يبنى
 فيها ولا ما يغرس وقد سميت الاجل فأردت اخراجه (قال) ليس ذلك لك فى قول

مالك وليس لك أن تمنعه مما يريد أن يبني ويفرس الا أن يكون شيء من ذلك يضر بأرضك ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد الذي بنى او غرس أن يخرج قبل الاجل أنه أن يقطع نقضه وغراسه قبل الاجل في قول مالك (قال) نعم ذلك له الا أن لرب الارض أن يأخذ البناء والفرس بقيمته ويمنعه نقضه اذا دفع له قيمة ماله فيه منفعة ويمنعه أن ينقض ماله فيه منفعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت كل ماله للذي بنى وغرس فيه منفعة اذا قلعه فأراد رب الارض أن يعطيه قيمة عمارته ويمنعه من القلع يعطيه قيمة هذا الذي ان قلعه لم يكن له فيه منفعة في قول مالك (قال) لا لا يعطيه قيمة هذا الذي لا منفعة له فيه على حال من الحالات لانه لا يقدر على قلعه صاحب العمارة فكيف يأخذ له ثمناً ﴿قلت﴾ أرايت ان أعزته أرضي يزرعها فلما زرعه أردت أن أخرجه منها أيكون ذلك لي أم لا (قال) ليس ذلك لك حتى يتم زرعه لان الزرع لا يباع حتى يبدو صلاحه فتكون فيه القيمة فذلك خالف البناء والفرس ﴿قلت﴾ فهل يجعل لرب الارض الكراء من يوم قال للمستعير اقلع زرعك في قول مالك (قال) لا ألا ترى أنه ليس لرب الارض أن يقطع زرعه فلما لم يكن له أن يقطع زرعه لم يكن له أن يأخذ عليه كراء الا أن يكون انما أعاره الارض للثواب فهذا بمنزلة الكراء ﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل دابة فركبتها الى موضع من المواضع فلما رجعت قال صاحبها انما أعزتكها الى ما دون الموضع الذي ركبتها اليه وقد تعديت في ركوبك دابتي (فقال) قد أخبرتك بقول مالك الذي وجدته في مسائل عبد الرحيم ان كان يشبه القول قول المستعير كان القول قوله مع يمينه ﴿قلت﴾ وكذلك ان اختلفا فيما حل عليها (قال) كذلك ينبغي أن يكون وذلك رأيي ألا ترى أن المستعير لو استعار ميراً فحمل عليه عدل بزانه لا يصدق أنه انما استعاره لذلك ولو كان بعيراً صدق فهذا هكذا ينبغي أن يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل أرضاً على أن أبنياها وأسكنها عشر سنين ثم أخرج منها ويكون البناء لرب الارض (قال) ان كان بين البنين ما هو وضرب الاجل فذلك جائز لان هذا من وجه الاجارة وان لم يكن بين

البنيان ما هو فهذا لا يجوز لانه غرر ﴿قلت﴾ فان بين البنيان ما هو الا انه قال
أسكن مابدا لي فاذا خرجت فالبناء لك (قال) اذا لم يضرب الاجل فهو مجهول لا يجوز
لان هذا في الاجارة لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان بني على هذا وانت لا تجيزه
ما يكون لرب البنيان وما يكون على صاحب الارض (قال) يكون النقص لرب النقص
وان كان قد سكن كان عليه كراء الارض ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا
﴿قلت﴾ فلو قال له أعرفني أرضك هذه عشر سنين على أن أغرسها شجراً ثم
هي بعد العشر سنين لك بما غرست فيها (قال) هذا لا يستقيم ليس للشجر حد
يعرف به وانما يجوز من الشجر أن يفرس له شجراً على وجه الجمل يقول صاحب
الارض للفارس اغرسها أصولاً نخلاً أو تيناً أو كرماً أو فرسكا أو ما أشبه ذلك
ويشترط رب الارض في ذلك اذا بلغت الشجر كذا وكذا فهي يتنا على ما شرطنا
نصفاً أو ثلثاً أو أقل من ذلك أو أكثر فهذا هو الجائر وأما أن تقول أعطيكها سنتين
أو ثلاثاً فاذا خرجت من الارض فما فيها من الفراس فهو لي فهذا لا يشبه البنيان لان
الفراسة غرر لا يدري ما يثبت منه وما يذهب منه وهذا رأيتي (قال) ومما بين لك
أنه لو استأجره أن يبني له بنياناً مضموناً يوفيه اياه الى أجل من الآجال جاز ذلك وان
شرط عليه أن يفرس له كذا وكذا شجرة مضمونة عليه يوفيه اياها الى أجل لم يجز
ذلك لان ذلك ليس مما يضمنه أحد لا أحد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يعير الرجل
المسكن عشر سنين فيقبضه فيموت المعاز أيكون ورثته مكانه في قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ وكذلك ان مات المعاز قبل أن يقبض عارثته فورثته مكانه في قول مالك
(قال) نعم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يعير الرجل المسكن أو يخدمه
الخادم عشر سنين فيموت قبل أن يتمها (قال) قال مالك ورثته مكانه ﴿قلت﴾ وان
لم يقبض (قال) وان لم يقبض ﴿قلت﴾ فان مات الذي أعاره قبل أن يقبض المعاز
عارثته (قال) لا شيء له في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد قبض ثم مات رب الارض
(قال) فلا شيء لورثته رب الارض حتى يتم هذا سكناء لانه قد قبض وهذا قول

مالك وكذلك العارية والهبة والصدقة

ما جاء في العمري والرقبي

قلت ﴿أرأيت العمري أيعرفها مالك﴾ (قال) نعم قال مالك ومن أعرم رجلاً حياته فمات المعرم رجعت إلى الذي أعرمها (قال) وقال مالك الناس عند شروطهم ﴿قلت﴾ أرأيت أن أعرم أعبداً أو دابة أو نوباً أو شيئاً من العروض (قال) إنما الدواب والحيوان كلها والرقيق فذلك التي سمعنا فيها العمري (قال) وأما الثياب فلم أسمع فيها شيئاً ولكنها عندى على ما أعاره ﴿قلت﴾ أرأيت الرقبي هل يعرفها مالك (قال) سأله بعض أصحابنا ولم أسمعه منه عن الرقبي فقال لا أعرمها ففسرت له فقال لا خير فيها ﴿قلت﴾ وكيف سألوه عن الرقبي (قال) قالوا له الرجلان يكون بينهما الدار فيجسسانها على أيهما مات فنصيبه للحي حبساً عليه (قال) فقال لم مالك لا خير في هذا ﴿يزيد بن محمد﴾ عن اسماعيل بن علف عن أبي يحيى عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقبى ومن أقرب شيئاً فهو لورثة المرقب ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألناه عن العبد يجسسانه جميعاً على أنه حر بعد آخرهما موتاً على أن أولهما موتاً نصيبه من العبد يخدم الحي حبساً عليه إلى موت صاحبه ثم هو حر (قال) قال مالك لا خير في هذا ﴿قلت﴾ فهل ترى التثاق قد لزمهما (قال) قال مالك التثاق لازم لهما ومن مات منهما أولاً فنصيبه من العبد يخدم ورثته فإذا مات الآخر منهما خرج العبد حراً وإنما يخرج نصيب كل واحد منهما من ثلثه ﴿قلت﴾ لم جعلتم نصيب كل واحد منهما من ثلثه أليس هذا عتقاً إلى أجل حيث قال إذا مات فلان فنصيبى من هذا العبد حر أليس هذا فارعاً من رأس المال في قول مالك (قال) أنه لم يقل كذلك إنما قال كل واحد منهما إذا أنا ميت فنصيبى يخدم فلان حياته ثم هو حر فأنما هو رجل أوصى إذا مات أن يخدم عبده فلان حياته ثم هو حر فهذا من الثلث ولو كان إنما قال هو حر إلى موت فلان لعتق على الحي منهما نصيبه حين مات صاحبه من رأس المال أولاً ترى أن أحدهما إذا مات فنصيب الحي الذي

كان حبساً على صاحبه تسقط الوصية فيه ويصير نصيبه مدبراً يمتق بعد موته (قال)
واذا مات الاول أيضا سقطت وصيته بالخدمة لصاحبه لانها كانت من وجه الخطر
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم يشبه قوله وهو رأي كله

— في عارية الدنانير والدراهم والطعام والادام —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن استعار رجل دنانير أو دراهم أو فلوساً (قال) لا تكون في الدنانير
والدراهم عارية ولا في الفلوس لانا سألنا مالكا عن الرجل يحبس على الرجل المائة
الدينار السنة أو السنتين فيأخذها فيتجر فيها فينقص منها (قال مالك) فهو ضامن لما
نقص منها وانما هي قرض فان شاء قبضها على ذلك وان شاء تركها ﴿ قلت ﴾ وتكون
هذه الدنانير حبساً في قول مالك أم يبطل الحبس فيها (قال) هي حبس الى الاجل
الذي جعلها اليه حبساً وانما هي حبس قرض ﴿ قلت ﴾ فان أبي الذي حبست عليه
قرضاً أن يقبلها (قال) ترجع الى الورثة ويبطل الحبس فيها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك
(قال) نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلكت وأوصت لبنت بنت لها بأن
تحبس عليها الدنانير وأوصت أن ينفق عليها منها اذا أرادت الحج أو في نفاس ان
ولدت فأرادت الجارية بعد ذلك أن تأخذها فتصرفها في بعض ما ينفع به وتنقلب
بها وتقول اشترطوا على أني ضامنة لها حتى أنفقها في الذي قالت جدتي (قال) قال
مالك لا أرى أن تخرج الدنانير عن حالها وأرى أن ينفق عليها فيما أوصت به جدتها
﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعار رجل طعاماً أو إداماً أيكون هذا عارية أو قرضاً (قال)
كل شيء لا ينفع به الناس الا للأكل او الشرب فلا أراه الا قرضاً ﴿ قال ﴾ ولقد
سألت مالكا عن الرجل يستعير من الرجل عشرة دنانير (فقال) هو ضامن لها ولم
يره من وجه العارية

﴿ فيمن اعترف دابة فأقام البيعة على ذلك ﴾
 ﴿ هل يسأله القاضي أنه ما باع ولا وهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اعترفت دابة لي فأقت البيعة أنها دابتي أيسألني القاضي البيعة اني لم أبع ولم أهب (قال) يسألهم انهم لم يعلموا أنه باع ولا وهب ولا تصدق وانما يسألهم عن علمهم فان شهدوا أنهم لا يعلمون أنه باع ولا وهب ولا تصدق قضى له بالدابة بعد أن يحلف الذي اعترف الدابة في يديه بالله الذي لا اله الا هو أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق ولا أخرجهما من يديه بشئ مما يخرج به الشئ من ملك الرجل ثم قضى له بها ﴿ قلت ﴾ فان لم يشهد الشهود على أنهم لا يعلمون أنه باع ولا وهب ولا تصدق ولكنهم يشهدون على أنها دابته أتخلفه أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق ثم تقضي له بالدابة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) انما سمعته يقول انه يسألهم عن علمهم أنه ما باع ولا وهب (قال مالك) ولا يشهدون على البتات انما يسألهم عن علمهم (قال مالك) ولو شهدوا على البتات لرأيت شهادتهم شهادة غموس ورأيت أنهم قد شهدوا بباطل وأنهم قد شهدوا بزور وما يدرهم أنه ما باع ولا وهب (قال) وقال مالك ويستحلف هو البتة أنه ما باع ولا وهب ثم يقضى له بالدابة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت دابة من رجل الى بعض المواضع فمطبت تحتي ثم جاء ربها فاستحقها أ يكون له أن يضمني ويجمعني اذا عطبت تحتي بمنزلة رجل اشترى في سوق المسلمين طعاما ثم جاء رجل فاستحقه ان له أن يضمه فهل يكون الذي ركب الدابة بهذه المنزلة (قال) لا

﴿ في العبد المأذون له أو غير المأذون له يبيع شيئاً ﴾
 ﴿ أو يدعو الى طعامه بنير اذن مولاه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة وغير المأذون له في التجارة أيجوز له أن يبيع الدابة من ماله أو غير الدابة أيجوز له ذلك أم لا (قال) لا أرى أن يجوز ذلك له

الا باذن سيده ﴿قلت﴾ أرايت العبد يدعو الى طعامه أيجاب أم لا (قال) سئل مالك عن العبد يولد له فيريد أن يعق عن ولده ويدعو عليه الناس (قال) مالك لا يعجبنى ذلك الا باذن سيده فكذلك مسائلتك

﴿فيمن استعار سلاحا ليقاتل به فتلف أو انكسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل سلاحا أو استعرت منه سيفاً لا قاتل به فضربت به فانقطع أضمن أم لا (قال) لا يضمّن في قول مالك اذا كانت له بيّنة أنه كان معه في القتال لانه فعل ما أذن له فيه فانقطع السيف من ذلك وان لم تكن له بيّنة ولا يعرف أنه كان معه في القتال فهو ضامن

﴿فيمن استعار دابة الى موضع فتعدى ذلك الموضع بقليل﴾
﴿أو كثير ثم ردها فعطبت في الطريق هل يضمّن أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت دابة الى موضع من المواضع فلما بلغت ذلك الموضع تعديت على الدابة الى موضع قريب مثل الميل أو نحوه ثم رددتها الى الموضع الذي استعرتها اليه ثم رجعت وأنا أريد ردها على صاحبها فعطبت في الطريق وقد رجعت الى الطريق الذي أذن لي فيه أضمن أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل تكارى دابة الى ذى الحليفة فتعدى بها ثم رجع فعطبت بعد ما رجع الى ذى الحليفة والى الطريق (قال) ان كان تعديه ذلك مثل منازل الناس فلا أرى عليه شيئاً وان كان جاوز ذلك مثل الميل والميلين فأراه ضامناً

﴿فيمن بعث رجلاً يستعير له دابة الى﴾
﴿موضع فاستعارها الى غير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعثت رسولا الى رجل ليُعيرني دابته الى برقة فجاءه الرسول فقال يقول لك فلان أعزني دابتك الى فلسطين فأعطاه الدابة فجاءني بها فركبتها فعطبت أو ماتت تحتي فقال الرسول قد كذبت فيما بينهما (قال) الرسول ضامن ولا

ضمان على الذي استعارها لانه لم يعلم ما تمدي به الرسول ﴿ قلت ﴾ فان قال الرسول
 لا والله ما أمرتني أن أستعير لك الا الى فلسطين وقال المستعير بل أمرتك أن تقول
 له الى برقة (قال) لا يكون الرسول هاهنا شاهداً في قول مالك لان مالكا قال في
 رجل أمر رجلين أن يزوجاه امرأة فانكر ذلك وشهدوا عليه بذلك (قال) لا تجوز
 شهادتهما عليه لانهما خصمان له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك لو اختلفوا في الصداق
 فقالا أمرتنا بكذا وكذا وقال الزوج بل أمرتكما بكذا وكذا لما دون ذلك لم يجز
 قولهما عليه لانهما خصمان ويكون المستعير هاهنا ضامنا الا أن تكون له بينة على
 ما زعم أنه أمر به الرسول ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ركب دابة الى فلسطين
 فقلت أكرتها منك وقال بل أعرتها (قال) القول قول صاحب الدابة الا أن يكون
 ممن ليس مثله يكرى الدواب مثل الرجل الشريف المنزلة والذي له القدر والغنى
 وهذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ تم كتاب العارية بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وليه كتاب اللقطة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب اللقطة والضوال والآبق ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا التقط لقطة دراهم أو دنانير أو ثيابا أو عروضا أو حليا مصوغا أو شيئا من متاع أهل الاسلام كيف يصنع بها وكم يعرفها في قول مالك (قال) قال مالك يعرفها سنة فإن جاء صاحبها والا لم أمره بأكلها ﴿ قلت ﴾ والقليل والكثير عند مالك في هذا سواء الدرهم فصاعدا (قال) نعم الا أن يجب بعد السنة أن يتصدق بها ويخير صاحبها اذا هو جاء في أن يكون له أجرها أو يفرمها له (قال) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يكره أن يتصدق بها قبل السنة (قال) هذا رأيي الا أن يكون الشيء التافه اليسير

﴿ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد اذا التقط اللقطة فأكلها أو تصدق بها قبل السنة أيكون ذلك في ذمته أم في رقبته (قال) قال مالك اذا استهلكها قبل السنة فهي في رقبته لاني ذمته ﴿ قلت ﴾ فان استهلكها بعد السنة (قال) قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فانما هي في ذمته ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فانما هي في ذمته وهو لا يرى له أن يأكلها (قال) للذي جاء فيها من الاختلاف ولانه قد جاء فيها يعرفها سنة فان لم يجي صاحبها فبأنه بها فلذلك جعلها في ذمته بعد السنة ﴿ قلت ﴾ هل سمعت مالكا يقول في اللقطة أين تمرّف وفي أيّ المواضع تمرّف (قال)

ماسمعت من مالك فيها شيئاً ولكنى أرى أن تعرف في الموضع الذى التقطت فيه
 وحيث يظن أن صاحبها هناك * وحديث عمر بن الخطاب أنه قال له رجل انى نزلت
 منزل قوم بطريق الشام فوجدت صرة فيه ثمانون ديناراً فذكرتها لعمر بن الخطاب
 فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت
 سنة فشأنك بها فقد قال له عمر عرفها على أبواب المساجد فأرى أن يعرف اللقطة من
 التقطها على أبواب المساجد وفى موضعها وحيث يظن أن صاحبها هناك ﴿قلت﴾
 أرايت ما أصيب من أموال أهل الجاهلية لقطه على وجه الارض يعلم أنه من أموال
 أهل الجاهلية أئخمس أم تكون فيه الزكاة فى قول مالك (قال) يخمس وإنما الزكاة
 فى المعادن فى قول مالك وما أصيب فى المعادن بغير كبير عمل مثل الندرة وما أشبهها
 فذلك بمنزلة الركاز فيه الخمس ﴿قلت﴾ أرايت دفن الجاهلية وما نيل منه بعمل ومؤنة
 (قال) فيه فى قول مالك الخمس والركاز كله فيه فى قول مالك الخمس ما نيل منه بعمل
 وما نيل منه بغير عمل (قال) ولقد سئل مالك عن تراب على ساحل البحر يغسل فيوجد
 فيه الذهب والفضة وربما أصابوا فيه تماثيل الذهب والفضة (قال) مالك أما التماثيل
 ففيها الخمس وأما تراب الذهب والفضة الذى يخرج من ذلك التراب ففيه الزكاة وهو
 بمنزلة تراب المعادن ﴿قلت﴾ أرايت ان التقطت لقطه فأتى رجل فوصف عفاصها
 وقرابها ووكاها وعدتها أليزمنى أن أدفعها اليه فى قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من
 مالك فيه شيئاً ولا أشك أن هذا وجه الشأن فيها وتدفع اليه ﴿قلت﴾ أرايت ان جاء
 آخر بعد ذلك فوصف له مثل ما وصف الاول أوجاء فأقام البينة على تلك اللقطة أنها
 كانت له أيضاً الذى التقط تلك اللقطة وقد دفعها الى من ذهب بها (قال) لا لانه
 قد دفعها بأمر كان ذلك وجه الدفع فيها وكذلك جاء فى حديث اعرف عفاصها
 ووكاها ثم عرفها فان جاء طالبها أخذها ألا ترى أنه إنما قيل له اعرف العفاص والوكاء
 أى حتى اذا جاء طالبها ادفعها اليه والا فلماذا قيل له اعرف العفاص والوكاء
 ﴿قلت﴾ وترى أن يجبره السلطان على أن يدفعها اذا اعترفها هذا ووصف

صفتها وعفاصها ووكاءها (قال) نعم أرى أن يجبره وقاله أشهب وزاد عليه الميّن فإن
أبى عن الميّن فلا شيء له

❦ التجارة في اللقطة والمارية ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً حراً وجد لقطة أو مكتاباً أو عبداً تاجرأً يتجربها في السنة
التي يعرفها فيها في قول مالك (قال) قال مالك في الوديمة لا يتجربها فأرى اللقطة
بمنزلة الوديمة في السنة التي يعرفها فيها أنه لا يتجربها ولا بعد السنة أيضاً لأن مالكا قال
إذا مضت السنة لم أمره بأكلها ❦ قلت ❦ أرايت تعريفه إياها في السنة أبأمر الامام
أم بغير أمر الامام (قال) لا أعرف الامام في قول مالك انما جاء في الحديث يعرفها
سنة فأمر الامام وغير أمره في هذا سواء

❦ في لقطة الطعام ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان التقطت ما لا يبقى في أيدي الناس من الطعام (قال) قال مالك
يتصدق به أعجب الى ❦ قلت ❦ وان كان شيئاً تافهاً (قال) التافه وغير التافه يتصدق
به أعجب الى مالك ❦ قلت ❦ فان أكله أو تصدق به فأنت صاحبه أبيضنه أم لا
(قال) لا يبيضنه مثل قول مالك في الشاة يجدها في فيافي الارض الا أن يجدها في
غير فيافي الارض ❦ قلت ❦ وهل كان مالك يوقت في الطعام الذي كان يخاف عليه
الفساد وقتاً في تعريفه (قال) لا لم يكن مالك يوقت فيه وقتاً ❦ قلت ❦ أرايت من
التقط شاة في فيافي الارض أو فيما بين المنازل (قال) سألت مالكا عن ضالة الغنم
يجدها الرجل (قال) قال مالك أما ما كان قرب القرى فلا يأكلها وليضمها الى أقرب
القرى اليها يعرفها فيها (قال) وأما ما كان في فلولات الارض والمهامه فان تلك يأكلها ولا
يعرفها فان جاء صاحبها فليس له عليه من ثمنها قليل ولا كثير وكذلك قال مالك قال
ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث هي لك أو لأخيك أو للذئب

— في لقطة الابل والبقر والدواب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت البقر أهي بمنزلة الغنم في قول مالك (قال) أما اذا كانت بموضع يخاف عليها فغم وان كانت بموضع لا يخاف عليها السباع ولا الذئاب فهي بمنزلة الابل ﴿ قلت ﴾ وما قول مالك في الابل اذا وجدها الرجل ضالة في فلوات الارض (قال) ان أخذها عرفها وان أراد أكلها فليس ذلك له ولا يعرض لها (قال مالك) وان أخذها فعرها فلم يجد صاحبها فليخلها في الموضع الذي وجدها فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخيل والبغال والحمير أهي بمنزلة الابل (قال) الخيل والبغال والحمير لا تؤكل ﴿ قلت ﴾ فان التقطها (قال) يعرفها فان جاء ربها أخذها ﴿ قلت ﴾ فان عرفها سنة فلم يجي ربها (قال) أرى أن يتصدق بها ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ فان جاء ربها وقد أنفق على هذه الدواب أيكون عليه نفقتها (قال) قال مالك نعم على صاحبها ما أنفق هذا عليها ولا يأخذها حتى يعطيه ما أنفق عليها (وقال مالك) في الابل اذا اعترفها صاحبها وقد كان أسماها وقد أنفق عليها ان له ما أنفق عليها ان أراد صاحبها أن يأخذها وان أراد أن يسلمها فليس عليه شيء ﴿ قلت ﴾ وكذلك البقر والغنم اذا التقطها في فلوات الارض أو في غير فلوات الارض فأنفق عليها فاعترفها ربها أيكون له نفقتها التي أنفق عليها في قول مالك (قال) قال مالك في المتاع يلتقطه الرجل فيجمله الى موضع من المواضع ليعرفه فيعرفه به (قال مالك) أراه لصاحبه ويدفع الى هذا الكراء الذي حملة له فكذلك الغنم والبقر اذا التقطها رجل فأنفق عليها ثم أتى ربها فانه يفرم ما أنفق عليها الملقط الا أن يشاء ربها أن يسلمها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أنفق هذا الملقط على هذه الاشياء التي التقطها بغير أمر السلطان أيكون ذلك على رب هذه الاشياء ان أراد أخذها في قول مالك (قال) نعم اذا أراد صاحبها أخذها لم يكن له أن يأخذها حتى يفرم لهذا ما أنفق عليها بأمر السلطان أو بغير أمر السلطان

— في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الآبق اذا وجده الرجل ما يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك

يرفعه الى السلطان فيحبسه السلطان سنة فان جاء صاحبه والا باعه وحبس له ثمنه ﴿ قلت ﴾ فمن ينفق عليه في هذه السنة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن ينفق عليه السلطان ويكون فيما أنفق بمنزلة الاجنبى الا أن السلطان ان لم يأت ربه باعه وأخذ من ثمنه ما أنفق عليه وجعل ما بقى في بيت المال ﴿ قلت ﴾ أرايت الابل الضوال اذا رفعت الى الوالى هل كان مالك يأمر الوالى أن يبيعها ويرفع أثمانها لأربابها كما صنع عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في ضوال الابل باعها وحبس أثمانها على أربابها (قال) قال مالك لا تباع ضوال الابل ولكن تعرف فان لم توجد أربابها ردت الى الموضع الذى أصيبت فيه (قال) وكذلك جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال أرسلها في الموضع الذى وجدت فيها وانما كان مالك يأخذ بحديث عمر في هذا (قال) مالك ولقد استشارني بعض الولاة فأشرت عليه بذلك ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك في الأبق انهم يباعون بعد السنة اذا حبسهم الامام ولم يجعلهم بمنزلة ضوال الابل يدعهم يعملون ويأكلون حتى يأتى أربابهم (قال) الأبق في هذا ليسوا بمنزلة الابل لانهم يبقون ثانية ﴿ قلت ﴾ أرايت الأبق اذا أصابه الرجل في المصر أو خارجا من المصر أفيه جعل عند مالك أم لا (قال) سألنا مالكا عن الرجل الأبق اذا وجده الرجل فأخذه وطلب جملة أترى له فيه جملا (قال) قال مالك أما من طلب ذلك ان كان ذلك شأنه وطلبه وهو عمله فأرى أن يجعل له جعل (قال مالك) وعندنا قوم شأنهم هذا وفي هذا منافع للناس وأما من ليس ذلك شأنه وانما وجده فأخذه فانما له فيه نفقته ولا جعل له ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوقت في الجمل شيئاً (قال) ما سمعت أنه وقت فيه شيئاً وأرى أن يعطى على قدر بعد الموضع الذى أخذه فيه بالاجتهاد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان رجلا هذا شأنه يطلب الأبق والدواب الضوال والإمتعات فيردها على أربابها أيكون له في قول مالك شئ (قال) لم أسمعه من مالك ويذنبى أن يكون له جملة لان في ذلك منافع للناس (قال) ولم يوقت لنا مالك في الأبق شيئاً في المصر ولا خارجا من المصر الا أنه قال لنا ما أخبرتك

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألنا مالكا عن هذه السفن التي تنكسر في البحر فيلقى البحر
 متاعهم فيأخذهم بعض الناس ثم يأتي بعد ذلك أصحاب المتاع (قال مالك) يأخذون
 متاعهم ولا شيء لها ^(١) ولا الذين أصابوه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا التقط لقطة فعرها
 سنة ثم باعها بعد السنة فأتى ربها أيكون له أن يفسخ البيع وانما باعها الذي التقطها بغير
 أمر السلطان (قال) معنى شأنكم بها أنه غير في ان يحبسها أو أن يتصدق بها فأرى أن
 البيع جائز ويكون له الثمن ممن قبضه ﴿ قلت ﴾ أرايت من التقط لقطة فضاعت
 منه فأتى ربها أيكون عليه شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فان قال له رب المتاع
 انما التقطتها لتذهب بها وقال الذي التقطها انما التقطتها لأعرفها (قال) القول
 قول الذي التقطها ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن
 رجلا التقط لقطة ليعرفها ثم بدا له فردها في موضعها فضاعت أبيضن أم لا في قول
 مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل التقط كساء وبين يديه رقعة فصاح بهم
 فقال ألكم الكساء فقالوا لا فردّه في موضعه (قال) مالك لا أرى عليه شيئا وقد
 أحسن حين رده في موضعه فأرى أنا أن من أخذ من ذلك مما ليس هو على هذا
 الوجه حتى يستتر به من ذلك الموضع الذي التقطه فيه ثم أتى به فوضعه في موضعه
 الذي أخذه منه أوفى غير موضعه الذي أخذه منه بعد أن ذهب به ومكث في يديه
 فهو ضامن له والذي أراد مالك أنه رده مكانه من ساعته وأنه صاح بالقوم يظنه لهم مثل
 الرجل يمر في أثر الرجل فيجد الشيء فيأخذه ويصيح به ألك هذا فيقول له لا فيتركه
 فهذا لا ضمان عليه وأما من أخذه فأحرزه ثم بدا له فردّه فهو ضامن وكذلك سمعت
 من مالك فيما يشبهه

—————
 ﴿ في السارق يسرق من دار فيها ساكن أو لا ساكن فيها ﴾
 ﴿ ثم يدع الباب مفتوحا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتت آيت الى دواب رجل مربوطة في مداودها فخلتها فذهبت
 الدواب أأضمن أم لا (قال) قال مالك في السارق يسرق من الحانوت وهو مغلق

لا يسكن فيه أحد فيفتحه ثم يدعه مفتوحا وليس ربه فيه فيذهب ما في الخانوت ان السارق ضامن لما ذهب من الخانوت لانه هو فتحه فكذلك الدواب بهذه المنزلة على مثل هذا في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت الدواب في دار ففتح الباب رجل فذهبت الدواب أيضا أم لا في قول مالك (قال) ان كانت دار الدواب مسكونة فيها قومة الدواب فلا ضمان عليه وهو بمنزلة ما لو سرق منه وترك بقيته مباحا للناس فان لم يكن رب الدواب في الدار ضمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان رب الدواب في الدار وهو نائم أيضا أم لا (قال) لا يضمن ﴿قلت﴾ لم وهو نائم (قال) ألا ترى لو أن سارقا دخل بيت قوم وهم نيام ففتح بابهم وقد كانوا أغلقوه فسرق بعض متاعهم ثم خرج وترك الباب مفتوحا ثم سرق ما فيه بعده انه لا يضمن ذلك في قول مالك كذلك قال مالك لان أرباب البيت اذا كانوا في البيت نياما كانوا أو غير نيام فان السارق لا يضمن ما ذهب بعد ذلك وانما يضمن من هذا اذا ترك الباب مفتوحا وليس أرباب البيت في البيت ﴿قلت﴾ فلو كان البيت تسكنه امرأة نخرجت الى جارة لها زائرة وأغلفت على متاعها الباب فأتى سارق ففتح الباب فسرق ما فيه وتركه مفتوحا فسرق ما بقى في البيت بعده أيضا أم لا (قال) يضمن في قول مالك ﴿قلت﴾ والخوانيت ان سرق منها رجل بالليل وترك الباب مفتوحا فسرق ما في الخوانيت بعده أيضا السارق أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ والخوانيت مسكونة أم لا (قال) ليست بمسكونة

— في الرجل يفتح قفصا فيه طير أو قيدا فيه عبد وفي الآتي —
 ﴿ياخذ الرجل ثم يهرب منه أو يرسله هو﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى آت إلى قفص فيه طير ففتحت باب القفص فذهب الطير أضمن أم لا (قال) نعم أنت ضامن في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى إلى عبد لي قد قيده أخاف إياقه فخل قيده فذهب العبد أيضا أم لا في قول مالك (قال) يضمن في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا التقط لقطه فعرفها سنة فلم يجد صاحبها

فتصدق بها على المساكين فأبى صاحبها وهي في يد المساكين أ يكون لصاحبها أن يأخذها من أيدي المساكين أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ اتحفه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكلها المساكين فأبى ربها فأراد أن يضمهم (قال) لا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك في الهبة إذا استحقها صاحبها عند الموهوبة له وقد أكلها أن له أن يضمه إياها (قال) ليست اللفظة بمنزلة الهبة ألا ترى أنهم قد قالوا في اللفظة يعرفها سنة ثم شأنه بها (قال) ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أخذت عبداً أباً فأبى منى أ يكون على شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء عليك ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإن أرسله بعد ما أخذه ضمنه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اعترفت عبداً لى أباً عند السلطان فأبى بشاهد واحد أو أحلف مع شاهدي وأخذ العبد في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى أن يستحلف طالب الحق مع شاهدين (قال) لا إذا أقام شاهدين لم يستحلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ادعى هذا الابق رجل فقال هو عبيد وقال العبد صدق أنا عبده ولا بينة للسيد أ يعطى العبد بقوله بإقرار العبد له بالعبودية (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هكذا ينبغي أن يكون قوله من قبل أن مالكا قال في اللصوص إذا أخذوا ومعه الامتعة فأبى قوم فادعوا ذلك المتاع ولا يعلم ذلك إلا بقولهم وليست لهم بينة (قال) مالك يتلوم لهم السلطان فإن لم يأت غيرهم دفعه اليهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الابق إذا حبسه الامام سنة ثم باعه ثم جاء سيده والعبد قائم عند المشتري أ يكون للمستحق أن يتقضى البيع ويأخذ عبده (قال) ليس ذلك له كذلك قال مالك إنما له أن يأخذ ثمنه ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن السلطان باعه عليه وبيع السلطان جائز

— في بيع السلطان الابق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن السلطان باع هذا الابق بعد ما حبسه سنة ثم أتى سيده فاعترفه فقال قد كنت أعتقته بعد ما أبى أو قال قد كنت دبرته بعد ما أبى (قال)

لا يقبل قوله على نقض البيع الابدية تقوم له لأن بيع السلطان بمنزلة بيع السيد ألا ترى أن السيد لو باع العبد ثم أقر بعد ذلك أنه قد كان أعتقه لم يقبل قوله على نقض البيع الابدية وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد كنت أعتقته قبل أن يأتني منى أو دبرته قبل أن يأتني (قال) أما التدبير فلا يصدق فيه وأما العتق فلا أرى أيضا أن يقبل قوله لأنه لو باعه هو نفسه ثم قال قد كنت أعتقته لم يقبل قوله ﴿قلت﴾ أرايت اذا أتني سيدها وهي أمة له وقد كان باعها السلطان بعد ما حبسها سنة فقال سيدها قد كانت ولدت منى وولدها قائم (قال) أرى أن ترد الى سيدها اذا كان ممن لا يتهم عليها لأن مالكا قال في رجل باع جارية له وولدها ثم قال بعد ذلك هذا الولد الذي بعت معها هو مني (قال مالك) اذا كان ممن لا يتهم على مثلها ردت عليه وقال في العتق ان أقر أنه قد كان أعتقها فلا يصدق ولا ترد عليه الابدية ﴿قلت﴾ فان لم يكن معها ولد فقال بعد ما باعها قد كانت ولدت منى (قال) لا ترد ﴿وقال غيره﴾ ^(١) في الجارية ليس يقبل قوله ولا يرد البيع به كما لا يرد اذا قال قد أعتقت الا أن يكون مع الجارية ولد يمت به أو كانت الجارية حاملا يوم بيعت منه فيقبل قوله ولا ترد لانه يستلحق نسب الولد الذي معها وهذا أحسن من قول ابن القاسم

— فيمن اغتصب عبدآفات —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اغتصب عبدآفات عند الغاصب موتا ظاهرا أضمن الغاصب قيمته في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن لقيمته ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيجوز تدبير سيده فيه وعتقه (قال) نعم لانه لم يزل ملكه عنه بآبق العبد ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيبعه سيده وهو آبق (قال) قال مالك لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت من وهب عبدا له آبقا أيجوز فيه الهبة أم لا (قال) اذا كانت الهبة

(١) (قوله وقال غيره في الجارية الى قوله أحسن من قول ابن القاسم) ثبت في نسخة الاصل المغربية فقط ومحاق عليه ومكتوب فوقه متروك فأثبتناه لما فيه من الفائدة وليحرره مصححه

لغير الثواب جازت في قول مالك وان كانت للثواب لم تجز في قول مالك لان الهبة للثواب بيع من البيوع وبيع الآبق لا يجوز لانه غرر فكذلك الهبة للثواب

— في اقامة الحد على الآبق —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد الآبق اذا زنى أو سرق أو قذف أقيم عليه الحد في قول مالك (قال) قال مالك إن الآبق اذا سرق قطع فالحدود عندي بمنزلة السرقة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا أتى الى قاض بكتاب من قاض أنه قد شهد عندي قوم أن فلانا صاحب كتابي اليك قد هرب منه عبد صفته كذا وكذا فجلاه ووصفه في الكتاب وعند هذا القاضي عبد آبق محبوس على هذه الصفة التي كتب بها اليه القاضي أ ترى أن يقبل كتاب القاضي وشهادة الشهود الذين شهدوا فيه على الصفة التي كتب بها القاضي اليه ويدفع العبد اليه أم لا (قال) نعم أرى أن يقبل الكتاب والبينة التي فيه ويدفع العبد اليه ﴿ قلت ﴾ وتري للقاضي الاول أن يقبل منه البينة على الصفة ويكتب بها الى قاض آخر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أتخفظ شيئاً من هذا عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال لنا في الامتعات التي تسرق بمكة اذا أتى الرجل فاعترف المتاع ولم يكن له بينة ووصف المتاع استأنى الامام به فان جاء من يطلبه والا دفعه اليه الامام فكذلك العبد الذي أقام البينة على صفته فهو أخرى أن يدفع اليه ﴿ قلت ﴾ فان ادعى العبد ووصفه ولم يقم البينة عليه (قال) أرى أنه مثل قول مالك في المتاع انه ينتظر به الامام ويتلوم فان جاء أحد يطلبه والادفعه اليه وضمنه اياه ﴿ قلت ﴾ ولا يلتفت هاهنا الى العبد وان كان منكراً أن هذا سيده الا أنه مقر أنه عبد لفلان في بلد آخر (قال) يكتب السلطان الى ذلك الموضع وينظر في قول العبد فان كان كما قال والاضمنه هذا وأسلمه اليه مثل قول مالك في الامتعة

— في الرجل يعترف الدابة في يد رجل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا اعترف دابة له في يد رجل وأقام البينة أنها دابته وحكم

له بها السلطان فادعى الذى الدابة في يديه أنه اشتراها من بعض البلدان وأراد أن لا
 يذهب حقه (قال) قال مالك يؤمر هذا الذى كانت الدابة في يديه أن يخرج قيمة
 الدابة فتوضع القيمة على يدي عدل ويمكنه القاضى من الدابة ويطبع له في عنق الدابة
 ويكتب الى قاضى ذلك البلد كتابا انى حكمت بهذه الدابة لفلان فاستخرج له ماله من
 بائعه الا أن يكون للبائع حجة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان تلفت الدابة في ذهابه أو بحيشه
 أو انكسرت أو اعورت فهي من الذاهب بها والقيمة التي وضعت على يدي عدل
 للذى اعترفها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان نقصها في ذهابه وبحيشه (قال) كذلك أيضا في قول
 مالك القيمة لهذا الذى اعترفها الا أن ترد الدابة بحالها ﴿ قلت ﴾ وكذلك الرقيق (قال)
 قال مالك نعم كذلك الرقيق الا أن تكون جارية فان كانت جارية فكان الذى يذهب
 بها أمينا لا يخاف على مثله أعطيها وذهب بها وان كان على غير ذلك كان عليه أن
 يستأجر أمينا يذهب بها والا لم تدفع اليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اعترفها رجل وهو على
 ظهر سفر يريد افرقية فاعترف دابته بالفسطاط فأقام عليها البينة فاستحقها فقال الذى
 هى في يديه اشتريتها من رجل بالشام أتمكن من الدابة يذهب بها الى الشام ويعوق
 هذا عن سفره في قول مالك (قال) هذا حق من الحقوق المسافر في هذا وغير المسافر
 سواء ويقال لهذا المسافر ان أردت أن تخرج فاستخلف من يقوم بأمرك ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان قال هذا المسافر انى قد استحققت دابتي وقول هذا الذى وجدت دابتي
 في يديه انه اشتراها من الشام باطل لم يشتريها ولكنه أراد أن يعوقنى أيقبل قول
 الذى اعترف الدابة في يديه انه اشتراها أم لا يقبل قوله الا بيينة (قال) سألنا مالكا
 عنها (فقال) اذا قال صاحبها اشتريتها أمكن مما وصفت لك ولم يقل لنا مالك انه يقال
 له أقم البينة ولو كان ذلك عند أهل العلم انه لا يقبل قوله الا بيينة ليبينوا ذلك ﴿ قلت ﴾
 أرايت قول مالك يحبس الآبق سنة ثم يباع من أين أخذ السنة (قال) قال مالك لم
 أزل أسمع أن الآبق يحبس سنة ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا القاضى الذي جاءه البغل
 مطبوعا في عنقه وجاء بكتاب القاضى يأمر هذا الذى جاء بالبغل أن يقيم البينة أن

هذا البغل هو الذي حكم به عليه وهو الذي طبع القاضي في عنقه (قال) لم أسمع هذا ولكن اذا كان البغل موافقا لما في كتاب القاضي من صفته وخاتم القاضي على عنقه وأني بشاهدين على كتاب القاضي جاز ذلك ولا أرى أن يسأله البيعة أن هذا البغل هو الذي حكم به عليه القاضي

❦ في شهادة الغرباء وتعديلهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوما غرباء شهدوا في بعض البلدان على حق من الحقوق لرجل منهم غريب معهم أو شهدوا شهادة لغريب والشهود لا يعرفون في تلك البلدة أيقبل القاضي شهادتهم في قول مالك أم ماذا يصنع (قال) لا يقبل شهادتهم لان البيعة لا تقبل في قول مالك الا بعدالة ولقد سمعت مالكا وسئل عن قوم شهدوا في حق فلم يعدلهم قوم يعرف تعديلهم فعدل المعدلين آخرون أرى أن يجوز في ذلك تعديل على تعديل (قال) قال مالك اذا كان الشهود غرباء رأيت ذلك جائزا وان كانوا غير غرباء وهم من أهل البلد لم يجوز ذلك حتى يأتوا بمن يزكيهم فهذا يستدل على أنهم وان كانوا غرباء لم يحكم بشهادتهم الا بعد العدالة ❦ قلت ❦ أرايت قولك ان لم يعرف المعدلين الاولين القاضي (قال) ليس القاضي يعرف كل الناس (قال) وانما يعرف القاضي بمعرفة الناس وانما قلت لك في قول مالك لانه لا يقبل القاضي عدالة على عدالة اذا كانوا من أهل البلد حتى تكون العدالة على الشهود أنفسهم عند القاضي

❦ فيمن وجد آبقا يأخذه وفي الآبق يؤجر نفسه والقضاء فيه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من وجد آبقا أو آبقة يأخذه أم يتركه في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الآبق يجده الرجل أرى أن يأخذه أم يتركه (قال) ان كان لجار أو لأخ أو لمن يعرف رأيت له أن يأخذه وان كان لمن لا يعرفه فلا يقربه ومعنى قوله رأيت أن يأخذه اذا كان لأخ أو لجار فانه ان لم يأخذه أيضا فهو في سعة ولكن مالكا

كان يستحب له أن يأخذه ﴿قلت﴾ أرايت الآبق اذا لم أعرف سيده الا أن سيده جاء في فاعترفه عندي أترى أن أدفعه اليه أم أرفعه الى السلطان في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى لك أن ترفعه الى السلطان اذا لم تخف ظلمه ﴿قلت﴾ أرايت عبداً أبقا آجر نفسه من رجل في بعض الاعمال فعطب في ذلك العمل والرجل الذي استأجره لا يعلم انه آبق فأتى مولاه فاستحققه أيكون له أن يضمه هذا الرجل الذي استأجره (قال) نعم لأنه بلغني عن مالك أنه قال في عبد استأجره رجل في السوق يبلغ له كتابا الى بعض القرى وهو لا يعلم أنه عبد فعطب الغلام في الطريق (قال) قال مالك أراه ضامنا ومما بين لك أنه ضامن ألا ترى لو أن رجلا اشترى سلعة في سوق المسلمين فأتلفها هو نفسه ثم أتى ربها كان له أن يضمه لأنه هو أتلفها فكذلك العبد اذا عطب في عمله فهو بمنزلة الذي اشترى في سوق المسلمين ثم استهلكه انه يضم ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أخذت عبداً أبقا فاستعملته أو أجرته أيكون لسيده على قيمة ما استعملته أو الاجارة التي أجرته بها في قول مالك (قال) نعم لان ضمانه من سيده ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا الرجل ينصب الدابة فيركبها وقد قلت فيها ان مالكا قال ليست الاجارة على الناصب (قال) لأن ضمان هذه الدابة من الناصب الذي أخذها ولا يلزم صاحبها نفقتها والآبق ضمانه من سيده يوم أخذه هذا الذي وجدته ونفقتة على سيده لان من وجد أبقا فلا يضمه في قول مالك اذا أخذه ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا الذي أخذ الآبق حين استعمله ضامنا له بما استعمله (قال) نعم اذا استعمله عملا يعطب في مثله فهو ضامن له ان عطب فيه وان سلم فعليه قيمة ذلك العمل لسيد العبد ﴿قلت﴾ ولم جعلته ضامنا ثم جعلت عليه الكراء (قال) لأن أصل ما أخذ العبد عليه لم يأخذه على الضمان ولأن مالكا قال في عبد لرجل أنه رجل فاستعمله عملا يعطب في مثله فعطب الغلام ان الذي استعمله ضامن فان سلم الغلام فلمولاه قيمة العمل ان كان عملا له بال فهذا يدل على مسألتك وانما صار هاهنا له

قيمة العمل لأنه ليس بغاصب للعبد اذا سلم العبد من أن يمطب وانما يضمن ان
عطب فكذلك مسألتك والذي غصب الدابة هو ضامن لها استعمالها أو لم يستعملها
الآ ترى أنه يضمنها ان مات وهذا الذي أخذ الآبق لا يضمنه ان مات فهذا فرق
ما بينهما في قول مالك

— في إباق المكاتب والعبد الرهن وهل يجوز —
بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره —

قلت — أرايت المكاتب اذا آبق أيكون ذلك فسخا لكتابه أم لا في قول مالك
(قال) لا يكون ذلك فسخا لكتابه في قول مالك الا أن يغيب عن نجم من نجومه
فيرفعه سيده الى السلطان فيتلوم له فان لم يحج عجزه فاذا عجزه السلطان كان ذلك
فسخا لكتابه قلت — أرايت عبداً آبقاً أعتقه سيده عن ظهاره أيجزئه في قول
مالك (قال) ما سمعت أن أحداً يقول ان الآبق يجزئ في الظهار ألا ترى أن سيده
لا يعلم أحي هو أم ميت أم صحيح أم أعمى أم مقطوع اليد أم الرجل وهذا لا يجزئ في
الظهار الا أن يكون قد عرف موضعه وصحته فيجوز وما سمعت من مالك فيه شيئاً
أقوم لك على حفظه ولو أعتقه عن ظهاره ثم وجده بعد ذلك بحال صحة على مايجوز في
الظهار أجزأ ذلك وكان كفارة له قلت — أرايت العبد الآبق اذا جاء رجل فقال
هو عبدي فبمه مني فبيعه منه (قال) الآبق اذا عرف عند من هو فباعه منه وقد أخبر
السيد بحاله التي حال اليها من صفته أو قيل له هو على صفة ما تعرف جاز البيع فيما
بينهما ولايجوز النقد ان كان بعيداً وهو بمنزلة عبد الرجل يكون غائباً عنه فباعه فهذا
وذلك سواء في قول مالك قلت — ويحتاج الى معرفة السيد أن يعرف الى ما صارت
صفته عنده كما يحتاج الى معرفة المشتري كيف صفة العبد في قول مالك (قال) نعم
لان العبد اذا غاب فكبر أو زاد في الصفة أو نقص أو كان أعجمياً فتفسح فلا بد من
أن يعرف سيده الى ما حالت اليه حاله فيعرف ما يبيع قلت — أرايت لو أتى رهنت

عبد الى عند رجل فأبقى منه أي بطل من حقه شيء أم لا في قول مالك (قال) لا يبطل من حقه شيء والمرتهن مصدق في اباقتة في قول مالك ويحلف ﴿ قلت ﴾ فإن أبقى هذا المرهون فأخذه سيده وقامت الفرماء على السيد أيكون هذا العبد في الرهن في قول مالك أم لا (قال) هو في الرهن اذا كان قد حازه المرتهن قبل الابق وليس اباقه بالذي يخرج من الرهن الا أن يقبضه سيده ويعلم به المرتهن فيتركه المرتهن في يد السيد الراهن حتى يفلس فهو أسوة الفرماء

﴿ قلت ﴾ في الآبق الى دار الحرب يشتريه رجل مسلم

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن آبقاً أبقى من رجل من المسلمين فدخل الى دار المشركين فدخل رجل من المسلمين بلادهم فاشتراه (قال) قال مالك يأخذه سيده بالثمن الذي اشتراه به ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كان سيده أمره بالشراء أو لم يأمره فإنه لا يأخذه منه الا أن يدفع اليه الثمن الذي اشتراه به في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وعبيد أهل الذمة في هذا وعبيد المسلمين سواء في قول مالك (قال) نعم لان مالكاً جعل الذي اذا أسر بمنزلة الحر اذا ظفر به المسلمون ردوه الى جزيته (قال مالك) وقع في المقاسم أو لم يقع فإنه يرد الى جزيته لانه لم ينقض عهده ولم يحارب فلما جعله مالك بمنزلة المسلم في هذا كان ماله بمنزلة مال المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبداً هرب الى دار الحرب فدخل رجل فاشتراه من أهل الحرب ثم أعتقه أيجوز عتقه في قول مالك أم لا (قال) نعم عتقه جائز ولا أرى أن يرد عتقه فان أراد سيده أن يأخذه بالثمن فليس ذلك له وليس هو بمنزلة رجل اشترى عبداً في سوق المسلمين ولا يعلم أن له سيداً غير الذي باعه فأعتقه فأتى سيده فاستحققه انه يأخذه لان هذا يأخذه بغير ثمن والذي اشترى من العدو لا يأخذه الا بثلث وكان خيراً فيه فالتحق أولى به لانه لا يدري ان كان يأخذه سيده أم لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان هذا الذي اشترى من دار الحرب جارية فوطئها فولدت منه ثم أتى سيدها فاستحقها (قال) أرى أنها

أم ولد للذي اشتراها في دار الحرب فوطئها وليس لسيدها الأول إليها سبيل
وكذلك بلغني عن بعض أهل العلم

﴿تم كتاب اللقطة والآخر بحمد الله وعونه﴾
﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتمى وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب حريم الآبار﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب حريم الآبار ﴾

﴿ ما جاء في حريم الآبار والمياه ﴾

﴿ قال سحنون بن سعيد ﴾ قلت لابن القاسم هل للبئر حريم عند مالك بئر ماشية أو بئر زرع أو غير ذلك من الآبار (قال) لا ليس للآبار عند مالك حريم محدود ولا للعيون إلا ما يضر بها (قال مالك) ومن الآبار آبار تكون في أرض رخوة وأخرى تكون في أرض صلبة أو في صفا فأنما ذلك على قدر الضرر بالبئر ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كانت في أرض صلبة أو في صفا فأتى رجل ليحفر قريبها فقام أهلها فقالوا هذا عطن لا بلنا إذا وردت ومرابض لا غنمانا وإقارنا إذا وردت أئمنع الحافر من الحفر في ذلك الموضع وذلك لا يضر بالبئر (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا إلا أتى أرى أن يمنع من ذلك لأن هذا حق للبئر ولا أهل البئر إذا كان يضر بمنأخهم فهو كالأضرار بمنأخهم ﴿ قلت ﴾ فإن أراد رجل أن يبنى في ذلك الموضع أكان لهم أن يمنعوه كما كان لهم أن يمنعوه من الحفر فيه (قال) نعم ولم أسمع هذا من مالك ولكن لما قال مالك إذا كان يضر بالبئر منع من ذلك فهذا كله ضرر بالبئر وأهله

﴿ في منع أهل الآبار الماء للمسافرين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما مسافرين وردوا ماء فنعهم أهل الماء من الشرب

أجاهدونهم في قول مالك أم لا (قال) ينظر في ذلك فإن كان ماؤهم مما يحل لهم بيعه مثل
البئر يحفرها الرجل في داره أو في أرضه قد وضعه، لذلك يبيع ماءها كان لهم أن
يمنعهم إلا بئنا أن يكونوا قوما لا بئنا معهم وإن منعوا إلى أن يلبغوا ماء غيره
خيف عليهم فلا يمنعوا وإن منعوا جاهدوهم وأما إن لم يكن في ذلك ضرر يخاف
عليهم فلم أر أن يأخذوه منهم إلا بئنا (قال) وكل بئر كانت من آبار الصدقة مثل
بئر المواشي والشفة فلا يمنعون من ذلك بعد ري أهلها فإن منهم أهل الماء بقدرتهم
فقاتلوهم لم يكن عليهم في ذلك حرج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يمنع نفع بئر وقال صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو
منعهم الماء حتى مات المسافرون عطشا ولم يكن للمسافرين قوة على مدافعتهم رأيت
أن يكون على عائلة أهل الماء دياتهم والكفارة عن كل نفس منهم على كل رجل من
أهل الماء مع الأدب الموجه من الامام لهم في ذلك

﴿ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلا ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الكلا والناس فيه شركاء هل كان
يدرفه مالك أو كان يأخذه به (قال) سمعت مالكا يقول في الأرض إذا كانت للرجل
فلا بأس أن يمنع كلاًها إذا احتاج إليه والا فليخل بين الناس وبينه ﴿ قلت ﴾
أرأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا (قال) لم أسمع من مالك
فيه شيئاً ولا أحسبه إلا في الصحارى والبراري وأما في القرى وفي الأرضين التي قد
عرفها أهلها واقتسموها وعرف كل إنسان حقه فلهذا أن يمنع كلاًه عند مالك إذا
احتاج إليه

﴿ في فضل آبار الزرع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي بئراً أسقي بها أرضي وفي مائتي فضل عن أرضي وإلى
جاني أرض لرجل ليس لها ماء فأراد أن يسقي أرضه بفضلي مائتي فمغته (قال) ليس

لصاحب الارض أن يأخذ فضل مائه الآن يشتره منك اشتراء الا أن يكون لك جار وقد زرع زرعاً على بئر له فانهارت بئرُه فخاف على زرعه الهلاك قبل أن يحيا بئرُه فهذا الذي يقضى له عليك بأن يشرب فضل مائه ان كان في مائه فضل والا فانت أحق به وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أفى قضى عليه بئمن أو بغير بئمن (قال) قال مالك يقضى عليه . وذلك عندى بغير بئمن وغيره يقول بئمن (قال) ولقد سألتاه عن ماء الاعراب رد عليهم أهل المواشى يسقون فيمنهم أهل ذلك الماء فقال مالك أهل ذلك الماء أحق بمائهم حتى يرووا فان كان فضلا سقى هؤلاء بما يفضل عنهم (قال مالك) أما سمعت الحديث لا يمنع فضل ماء فانما هو ما يفضل عنهم ولو كان الناس يشاركونهم ما انتفعوا بمائهم دون غيرهم

﴿ في فضل ماء بئر الماشية والزرع ﴾

﴿ قلت ﴾ فلم قال مالك في بئر الماشية الناس أولى بالفضل وقلت أنت في بئر الزرع ان صاحب البئر أولى بالفضل فما فرق ما بينهما وقد قال مالك أيضا في النسي يغور ماؤه أو ينهار بئرُه انه يقضى له بفضل ماء جاره حتى يصلح بئرُه فلم قلت أنت فيمن زرع ولا بئر له الى جانب من له بئر وفي مائه فضل لم لا يجعل ما فضل من الماء لهذا الذي زرع الى جانبه (قال) لان هذا الذي زرع فانهارت بئرُه انما زرع على أصل ماء كان له فلما ذهب ماؤه شرب فضل ماء صاحبه لئلا يهلك زرعه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار الا أنا لما خفنا موت زرعه جعلنا له فضل ماء جاره بمنزلة بئر الماشية انه يكون للأجنبي فضل ماء أهل الماء يسقون بذلك ماشيتهم فكذلك زرع هذه البئر اذا انهارت وان الذي زرع الى جانب رجل على غير أصل ماء انما يريد أن يحتكر بذلك فضل ماء جاره فهذا مضار فليس ذلك له الا أن يشتري ألا ترى أن البئر يكون بين الرجلين أو العين فتنهار أو تنقطع العين فيعملها أحدهما ويأبى الآخر أن يعمل فلا يكون للذي لم يعمل من الماء قليل ولا كثير وان كان فيه فضل ولا يسقى به أرضه الا أن يعطي شريكه نصف ما أنفق وهذا قول مالك فهذا يدل

على أن الذي زرع على غير أصل ماء لا يجبر جاره على أن يسقيه بغير ثمن

— في بيع شرب يوم أو يومين —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شرب يوم أو يومين بغير أصله الا أني اشتريت الشرب يوما أو يومين والاصل لرب الماء (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان اشتريت أصل شرب يوم أو يومين من كل شهر أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شرب يوم من كل شهر بغير أرض من قناة أو من بئر أو من عين أو من نهر أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز (قال) وهذا الذي قال مالك لا شفعة فيه لانه ليس معه أرض ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قسمت الارض وترك الماء فباع أحدهم نصيبه الذي صار له من أرضه بغير ماء ثم باع نصيبه بعد ذلك من الماء فان مالكا قال لي هذا الماء لا شفعة فيه والارض أيضا لا شفعة فيها وانما الشفعة في الماء اذا كانت الارض بين النفر لم يقتسموها فباع أحدهم ماءه بغير أرضه فقال مالك ففي هذا الشفعة اذا كانت الارض لم تقسم ﴿قلت﴾ أرايت ان باع أحدهم حصته من الماء ثم باع آخر بعده حصته من الماء أيضرب البائع الاول معهم في الماء بحصته من الارض (قال) لا وكذلك لو باع حصته من الارض وترك حصته من الماء ثم باع بعد ذلك بعض شركائه حصته من الارض لم يكن له فيها شفعة لمكان ما بقى له في الماء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما اقتسموا أرضا وكان بينهم ماء يسقون به وكان لهم شركاء في ذلك الماء فباع أحد من أولئك الذين لهم الماء حصته من الماء أيضرب مع شركائه في الشفعة بحصته من الارض (قال) لا

— في الرجل يسوق عينه الى أرضه في أرض رجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا له ماء وراء أرضه وأرضه دون أرضه فأراد أن يجرى ماءه الى أرضه في أرضه فمنعته (قال) قال مالك ذلك لك ﴿قال مالك﴾ وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب في هذا (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون

له مجرى ماء في أرض رجل فأراد أن يحوله في أرض ذلك الرجل الى موضع هو أقرب من ذلك المجرى الى أرضه (قال) قال مالك ليس ذلك له وليس له أن يحوله عن موضعه (قال مالك) وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب (قال) وانما جاء حديث عمر بن الخطاب في هذا بعينه أنه كان له مجرى في أرض رجل فأراد أن يحوله الى موضع آخر هو أقرب الى أرضه من ذلك الموضع فأبى عليه الرجل فأمره عمر ابن الخطاب أن يحريه

— ما جاء في اكتراء الارض بالماء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتيت منك شرب يوم في كل شهر في هذه السنة من قناتك هذه بارضى هذه تزرعها سنتك هذه (قال) لا بأس بهذا لانه لو أكره أرضه بدين لم يكن بذلك بأس فكذلك اذا أكرهاها بشرب يوم من القناة في كل شهر

— في العين والبئر بين الشركاء يقل ماؤهما —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت قناة يتناونحن أشراك فاحتاجت القناة الى الكنس فقال بعضنا نكنس وقال بعضنا لا نكنس وفي ترك الكنس الضرر بالماء وانتقاص ما حالهم (قال) ان كان في مائهم مايكفيهم أمر الذين يريدون الكنس كان لمن أرادوا الكنس أن يكنسوا ويكون لهم فضل الماء الذي زاد بالكنس دون الذين لم يكنسوا وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن قوم بينهم ماء قفل ماؤهم فكان لا حدهم نخل يسيرة فقال الذي له هذه النخل اليسيرة في مائى مايكفيني ولا أعمل معكم (قال مالك) يقال للاخرين اعملوا فأجاء من فضل ماء عن قدر ما كان له كان لكم أن تنموا الا أن يعطيكم حصته من النفقة ويكون له من فضل الماء على قدر حصته ﴿ قلت ﴾ أرأيت بئر الماشية اذا قل ماؤها فقال بعضهم نكنس وقال بعضهم لا نكنس (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا انه مثل بئر الزرع ان الذين كنسوا أولى بفضل ما زاد الكنس في الماء حتى يرووا فاذا رويوا كان شركاؤهم الذين أبوا الكنس والاجنبون في ذلك سواء حتى يعطوهم

ما كان يصيبهم من النفقة فان أعطوهم كانوا شركاء في جميع الماء على قدر ما كان لهم من الماء ثم الناس في الفضل شرعاً سواء وليس لهم أن يمنعوا الناس من الفضل وأما ما كان من الماء قبل الكس فهم كلهم فيه شرعاً سواء على قدر حظوظهم (قال) وقال مالك ولا شفعة في بئر ماشية ولا تباع (وقال مالك) في بئر الزرع فيها الشفعة اذا لم تقسم الارض

— في بئر الماشية اذا بيعت وبئر الزرع —
 ﴿ وفيما أفسد الماء أو النار من الارض ﴾

﴿ قلت ﴾ يصلح بيع بئر الماشية في قول مالك (قال) قال مالك لا تباع بئر الماشية وان احتاج أهلها الى بيعها ولا بأس ببيع بئر الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أرسلت مائ في أرضي فخرج الماء من أرضي الى أرض جاري فأفسد زرعاً وما في أرضه أ يكون على شيء أم لا أو أرسلت النار في أرضي فأحرقت ما كان في أرض جاري أ يكون على شيء أم لا (قال) أخبرني بعض أصحابنا عن مالك أنه قال اذا أرسل النار في أرضه وذلك عند الناس انه اذا أرسل النار في أرضه كانت أرض جاره مأمونة من هذه النار بعيدة منها فتحملت هذه النار أو حملتها الريح فأسقطتها في أرض جاره هذا فأحرقت فلا شيء على الذي أرسل النار وان كانت النار اذا أرسلها في أرضه علم ان أرض جاره لا تسلم من هذه النار لقربها فهو ضامن فكذلك الماء هو مثل النار وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أحرقت هذه النار ناساً أ يكون ذلك في مال الذي أرسل النار أم على عاقلته (قال) على عاقلته

— ما جاء في ممر الرجل الى مائه في أرض غيره —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان لي أرضاً والى جانب أرضي لغيري وعين لي خلف أرض جاري وليس لي ممر الا في أرض جاري فتمنني من الممر الى العين (قال) سمعت مالكا يقول وسئل عن رجل له أرض وحواليه زرع للناس في أرضهم فأراد

صاحب تلك الارض أن يمر بماشيته الى ارضه في زرع القوم (قال) ان كان ذلك يفسد
زرعهم فلم أن يمنموه

❦ في بيع صيد السمك من غدير الرجل أو من أرضه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كان في أرضي غدير فيه سمك أو عين لي فيها السمك فأردت
ان أمنع الناس من أن يصيدوا ذلك (قال) سألت مالكا عن بحيرات تكون عندنا
بمصر لاهل قري يبيعون سمكها ممن يصيد فيها سنة (قال) قال مالك لا يمجنني أن
يبيعوها لأنها ثقل وتكثر ولا يدري كيف تكون ولا أحب لاحد من أهل
البحيرات أو البرك أن يمنموا أحدا يصيد فيها ممن ليس له فيها حق

❦ ما جاء في بيع الخصب والكلأ ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي خصبا في أرض أيسلح لي أن أبيعته ممن يرعاه في قول مالك
مالك (قال) نعم (قال مالك) لا بأس به أن يبيعه عامه ذلك ولا يبيعه عامين ولا ثلاثة
❦ قلت ❦ وإنما جوز مالك بيعه بعد ما يثبت (قال) نعم

❦ ما جاء في احياء الموات ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أحيأ أرضاً ميتة بغير أمر الامام أتكون له أم لا تكون له
حتى يأذن له الامام في قول مالك (قال) قال مالك اذا أحيأها فهي له وان لم يستأذن
الامام (قال مالك) وأحيأوها شق العيون وحفر الآبار وغرس الشجر وبناء البنيان
والحرث فاذا فعل شيئاً من ذلك فقد أحيأها (قال) ولا يكون له أن يحجي ما قرب من
العمران وإنما تفسير الحديث من أحيأ أرضاً مواتاً إنما ذلك في الصحارى والبرارى
فأما ما قرب من العمران وما يتساح الناس فيه فان ذلك لا يكون له أن يحجبه الا بقطعة
من الامام ❦ قلت ❦ أرايت مالكا هل كان يعرف هذا الذي يتحجر الارض أنه يترك
ثلاث سنين فان أحيأها والا فهي لمن أحيأها (قال) ما سمعت من مالك في التحجير
شيئاً وإنما الاحياء عند مالك ما وصفت لك (قال مالك) ولو أن رجلاً أحيأ أرضاً مواتاً

ثم أسلمها بعد حتى تهدمت آبارها وهدكت أشجارها وطلال زمانها حتى عفت بحال ما وصفت لك وصارت الى حالها الاول ثم أحياءها آخر بدمه كانت لمن أحياءها بمنزلة الذي أحياءها أول مرة (قال ابن القاسم) وانما قول مالك في هذا لمن أحياء في غير أصل كان له فأما أصول الارضين اذا كانت للناس تخطط أو تشرى فهي لأهلها وان أسلمت فليس لأحد أن يحبسها وهو تأويل حديث حميد بن قيس الذي ذكره عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن قوما أتوا أرضا من أرض البرية فزولوا فجعلوا يرعون ما حولهم أيكون هذا احياء (قال) لا يكون هذا احياء ﴿قلت﴾ فإن حفروا بئراً لما شربهم أيكون هذا احياء لمراعيمهم (قال) لا أرى أن يكون هذا احياء وهم أحق بمائهم حتى يرووا ثم يكون فضله للناس وهم والناس في المرعى سواء ألا ترى أنه قد جاء في الحديث أنه لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلاً قال كلاً لا يمنع الا رجل له أرض قد عرفت له فهذا الذي يمنع كلاًها ويبيع كلاًها اذا احتاج اليه فيما سمعت من مالك وأما ما ذكرت فلا يكون احياء ولكنهم أولى ببئرهم وليس لهم أن يمتنعوها ولا يمتنعوا فضل مائها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أرضاً في فلاة قد غلب عليها الماء فسيل رجل ماءها أيكون هذا احياء لها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه احياء لها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أتى أرضاً وقد غلب عليها الفياض والشجر فقطعه ونقاه أيكون هذا احياء لها (قال) قال مالك هذا احياء لها

— فيمن حفر بئراً الى جنب بئر جاره —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حفر بئراً بعيدة عن بئر جاره وكان احياءها قبل ذلك فانقطع ماء البئر الاولى وعلم أنه انما انقطع من حفر هذه البئر الثانية أيقضى له على هذا بدم البئر الثانية أم لا في قول مالك (قال) قال مالك للرجل أن يمنع ما يضر ببئرهم فاذا كان له أن يمنع فله أن يقوم على هذا فيردم البئر التي حفرها ﴿قلت﴾ أرأيت من حفر بئراً في غير ملكه في طريق المسلمين أو حفرها في أرض رجل بغير أمر رب الأرض أو حفرها الى جنب بئر ماشية وهي تضر ببئر الماشية بغير أمر رب البئر فمطب

رجل في تلك البرأ يضمن ما عطب فيها هذا الذي حفرها من دابة أو انسان (قال)
قال مالك من حفر بئراً حيث لا يجوز له فهو ضامن لما عطب فيها ﴿قلت﴾ أرايت
الآبار التي تكون في الدور أيكون لي أن أمنع جاري من أن يحفر في داره بئر أتضر
ببئر التي في داري أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل تكون له في داره
بئر إلى جنب جداره فحفر جاره في داره بئراً إلى جنب جداره من خلفه (قال) ان كان
ذلك مضراً ببئر جاره منع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أحدث كنيفا يضر ذلك
ببئر من ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت بئر في
وسط داري فحفر جاري في وسط داره بئراً يضر ببئر من ذلك (قال) نعم
ووسط الدار وغير وسطها سواء يمنع جاره من أن يحدث في داره بئراً يضر ببئر
جاره عند مالك

❦ في الرجل يفتح كوة في دار يطل منها على جاره ❦

﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً بنى قصراً إلى جانب داري رفعها على وفتح فيها أبواباً وكوى
يشرف منها على عيالي أو على داري أيكون لي أن أمنعه من ذلك في قول مالك (قال)
نعم يمنع من ذلك وكذلك بلغني عن مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد قال ذلك عمر بن
الخطاب أخبرنا به ابن لهيعة أنه كتب إلى عمر بن الخطاب في رجل أحدث غرفة
على جاره ففتح عليها كوى فكتب إليه عمر بن الخطاب أن يوضع وراء تلك
الكوى سرير ويقوم عليه رجل فإن كان ينظر إلى ما في دار الرجل منع من ذلك وإن
كان لا ينظر لم يمنع من ذلك وأما مالك فرأى أنه ما كان من ذلك ضرراً منع وما كان
من ذلك مما لا يتناول النظر إليه لم يمنع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو لم يفتح فيها أبواباً
ولا كوى ولكنه منعى الشمس التي كانت تسقط في داري ومنعى الريح التي كانت
تهب في داري أيكون لي أن أمنعه من أن يرفع بنيانه إذا كان ذلك مضراً بي في شيء
من هذه الوجوه التي سألتك عنها في قول مالك (قال) لا يمنع من هذا وإنما
يمنع إذا أحدث كوى أو أبواباً يشرف منها فهذا الذي يمنع منها ويقال له سدها ولم

أسمع من مالك في الريح والشمس شيئاً ولا أرى أن يمنع من ذلك

— ما جاء في قصة العين —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أرضاً بين قوم قد عرف كل واحد منهم حصته من الأرض ولهم غيرهم فيها شركاء هي شرب لأرضهم أراد أحد أن يصرف شربه إلى أرض له أخرى أيكون ذلك له أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجلين تكون بينهما الأرض قد اقتسماها ولهما بئر تشرب الأرض منها فاقسما الأرض فأراد أحدهما أن يبيع ماءه من رجل يسوقه إلى أرض له أخرى (قال) ذلك له ولا شفعة لصاحب البئر فهذا يدل على أنه إذا أراد أن يسقي بها أرضاً أخرى أو يؤاجر الشرب ممن يسقي به أرضاً له أن ذلك جائز له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً غصبني أرضاً لي فزرعها أو بئراً فسقي منها أرضه وزرعه أو دوراً فسكنها أيكون عليه كراء ما سكن وما زرع من الأرض أو ما شرب من الماء في قول مالك (قال) قال مالك في الأرض عليه كراء ما زرع فالدور والبئر عدى بتلك المنزلة عليه كراء ذلك ﴿ قلت ﴾ فلم قلت في الحيوان أنه إذا غصب فركب أنه لا كراء عليه (قال) كذلك سمعت مالكا يقول ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى ارتهنت عينا أو قناة أو جزءاً من شرب بئر أو جزءاً من شرب عين أو جزءاً من شرب نهر أيكون لرب البئر أو لرب النهر أو رب العين أو رب القناة أن يكرى ذلك أم لا (قال) لا يكون لرب الأرض أن يكرىها ولا يكون هذا الذي ذكرت رهناً حتى يقبض فإذا قبض صار رهناً ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون قبض هذا لهذا الذي سألتك عنه (قال) قبضه أن يحوزه ويحول بين صاحبه وبينه فإذا قبضه وحازه صار مقبوضاً ﴿ قلت ﴾ أف يكون للمرتن أن يكرى ماء هذه البئر أو ماء هذه العين أو ماء هذه القناة من غير أن يأمره ربه بذلك (قال) إن لم يأمره ربه بأن يكرى ترك ولم يكره وإن أمره بذلك أكره وكان الكراء لرب الأرض ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يرتن الدار قال مالك فليس لرب الدار أن يكرىها ولكن للمرتن أن يكرىها بأمر صاحب الدار وبإلى المرتن الكراء ويكون

الكراء لصاحب الدار ﴿قلت﴾ ولا يكون الكراء رهنا في حقه (قال) قال مالك لا يكون رهنا الا أن يشترطه المرتهن فيكون رهنا مع الدار اذا اشترطه (قال مالك) وان اشترط أن يكرها ويأخذ كراءها في حقه قال مالك فان كان دينه ذلك من بيع فلا يجوز شرطه هذا وان كان دينه من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ ولم قال مالك اذا كان من بيع لم يكن جائزاً (قال) لانه لا يدري ما يقبض أيقبل أم يكثر ولعل الدار أن تهضم قبل أن يقتضى ﴿قلت﴾ فانما كره مالك هذا اذا كان البائع وقعت صفقته على أن يرهن هذه الدار أو يكرها ويأخذ حقه من كرائها (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان لم تقع صفقة البيع على أن أرهن الدار أو أكرها وأخذ حق من كرائها ولكني بعته ببعائهم أرهننت منه الدار بعد ذلك فأمرني أن أكرها وأخذ كراءها حتى أستوفي حق (قال) لا بأس بهذا عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت قناة أو بئراً والى جانبها أرض فيها زرع لصاحب البئر فأراد أن يسقي فنعه من ذلك المرتهن أ يكون له ذلك أم لا (قال) نعم ذلك للمرتهن لأنه ان لم يكن له أن يمنعه من ذلك فليس هذا الرهن بمقبول وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أذن المرتهن للراهن أن يسقي زرعه أ يكون خارجا من الرهن في قول مالك (قال) قال مالك في الدار يرتهنها الرجل فيأذن لربها أن يسكن فيها (قال) مالك اذا أذن له في ذلك فقد خرجت من الرهن فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ وكذلك الدار اذا أذن له أن يكرها فأكرها (قال) نعم لان من قول مالك اذا سكنها فقد خرجت من الرهن بكراء كانت أو بغير كراء ﴿قلت﴾ فنتي يخرج من الرهن اذا سكن أو اذا أذن له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا أذن له في أن يسكن أو يكرى فقد خرجت من الرهن

﴿في الرجل يشتري البئر على أنه بالخيار عشرة أيام﴾
 ﴿فانخفضت البئر في ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت بئراً على أني بالخيار فيها عشرة أيام ثم انخفضت البئر في أيام الخيار (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فذلك من البائع

(قال مالك) ولا يصلح النقد في بيع الخيار (قال مالك) وسواء ان كان الخيار للبائع أو للمبتاع فالمصيبة من البائع ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً على أنى بالخيار أيا ما فقتل العبد رجلاً أكون لى أن أردده في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل ساعة ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجلت له الخيار أو جعل لى الخيار أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان أمراً يجوز فى مثله الخيار ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأي

تم كتاب حريم الآبار بحمد الله وعونه . وبه يتم الجزء الخامس عشر -
﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

~~~~~  
﴿وبليه كتاب الحدود فى الزنا والقذف﴾  
﴿وهو أول الجزء السادس عشر﴾

— فهرست الجزء الخامس عشر من المدونة الكبرى —

( رواية الامام سحنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم أجمعين )



| صحيحه                                    | صحيحه                              |
|------------------------------------------|------------------------------------|
| ١٣ في الرجل يكتب الوصية ولا يقرأها       | ٢ كتاب الوصايا الاول ﴿             |
| على الشهود                               | ٢ في الرجل يوصي بعتق عبد من عبده   |
| ١٣ في الرجل يكتب وصيته ويقرأها على       | فيموتون كلهم أو بعضهم              |
| يديه حتى يموت                            | ٣ في الرجل يوصي للرجل بثلاث عبيده  |
| ١٥ في الوصية الى الوصي                   | فيهلك بعضهم                        |
| ١٦ وصى المرأة                            | ٥ في الرجل يوصي للرجل بثلاث غنمه   |
| ١٧ في وصى الام والاخ والجد               | فيستحق بعضها                       |
| ١٨ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وبماله    | ٦ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياه    |
| الى آخر ويبضع بناته الى آخر              | من غنمه فتهلك غنمه الا عشر شياه    |
| ١٨ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم       | ٦ في الرجل يوصي باشتراء رقبة لعتق  |
| فلان فاذا قدم فهو وصي                    | عنه                                |
| ١٨ عزل الوصي عن الوصية اذا كان خيئاً     | ٧ الرجل يوصي أن يشتري عبد فلان     |
| ١٨ في الوصي يبدوله في الوصية بعد         | فيعتق أو يباع عبده ممن أحب أو من   |
| موت الموصي                               | فلان                               |
| ١٨ في الوصية الى الذمي والذمي الى المسلم | ٩ في الرجل يوصي بعتق عبده أو ببيعه |
| ١٩ في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري       | ممن يعتقه فيأبى العبد              |
| دون صاحبه                                | ٩ في المريض يشتري ابنه في مرضه     |
| ١٩ في الوصيين يختلفان في مال الميت       | ١٠ في الوصية بالعتق                |
| ١٩ في الوصية الى العبد                   | ١٢ التشهد في الوصية                |

صحيفه

صحيفه

٢٠ في بيع الوصى عقار اليتامى وعبيدهم

الذى قد أحسن القيام عليهم

٢٠ في الوصى يشتري من تركه الميت

٢١ في الوصى يبيع تركه الموصى وفي ورثته

كبار وصغار

٢١ في الرجل يوصى ويقول قد أوصيت

الى فلان فصدقوه

٢٢ في شهادة الوصى لرجل انه وصى معه

٢٢ في الوالدين يشهدان لرجل انه وصى

أبيهما

٢٢ في شهادة الوصى للورثة

٢٣ في شهادة النساء للوصى في الوصية

٢٤ في الرجل يوصى الى الرجلين فيخاصم

أحدهما في خصومة للموصى دون

صاحبه وبخاصم أحدهما في دين على

الميت

٢٤ في الرجل يوصى لام ولده على أن لا

تتزوج

٢٥ في الرجل يوصى لجنين امرأة فتسقطه

بعد موت الموصى

٢٥ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم

عليه أو دفعه اليه

٢٥ في اقرار الوارث لأجنبي بوصية أو بوديعة

٢٦ في الرجل يوصى بعق أمته الى أجل

فتلد قبل مضي الأجل أو تجنى جناية

٢٦ في الرجل يوصى بعق أمته الى أجل

فيعتقها الوارث

٢٧ في الرجل يوصى لعبده بثلث ماله

والثلث يحمل رقبة العبد

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة ثم يبيع الورثة العبد من رجل وهو

يعلم ان للموصى له فيه الخدمة

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة أينظر الى قيمة الخدمة أم قيمة العبد

٢٩ في الرجل يوصى بعق الامة فتلد قبل

موت الموصى أو بعده

٣٠ في الرجل يوصى بما في بطن أمته

لرجل فيعتق الورثة الجارية

٣١ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل

سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل

٣١ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة ثم هو حر والموصى له بالخدمة

غائب ببلد نائية

٣٢ في الرجل يوصى بخدمة أمته لرجل

صحيفه

صحيفه

وبرقبتهما لا آخر فله ولدًا

٣٢ في الرجل يوصى لوارثه بخدمة عبده

سنة ثم هو حر

٣٢ في وصية المحجور عليه والصبي

٣٣ في الرجل يوصى لعبد وراثته أو لعبد نفسه

٣٤ في الوصية للقاتل

٣٥ في الرجل يوصى له بالوصية فيموت

الموصى له قبل موت الموصى

٣٦ في الرجل يوصى لصديقه الملائف

٣٦ في الرجل يوصى فيقول على ثلثه

٣٧ في الرجل يوصى بوصايا ثم يفيد مالا

بعد الوصايا

٣٨ في الرجل يوصى بالزكاة وله مدبر

وأوصى بزكاة ويعتق بتل وباطعام

مساكين

٤٠ في الرجل يوصي بعتق بشرء عبد بعينه أن

يعتق وهو قد أعنت عبده

٤٠ في الرجل يوصى بنفقة في سبيل الله

٤٠ في الرجل يوصى بثالث ماله لفلان

وللمساكين

٤٠ في الرجل يوصى بعتق عبده الى أجل

والرجل بثلثه أو بمائة دينار

٤١ في الرجل يدبر عبده في مرضه

ويعتق آخر ان حدث به حدث

٤١ في رجل يبيع عبده في مرضه ويحابي

في بيعه ويعتق آخر

٤٢ في الرجل يوصى بعتق عبده في مرضه

ويعتق آخر على مال

٤٢ في الرجل يوصى بحج ويعتق رقبة

٤٣ في الرجل يوصى بوصايا ويعتق عبده

٤٤ في الموصى يقدم في لفظه وبؤخر

٤٥ ﴿ كتاب الوصايا الثاني ﴾

٤٥ في الرجلين يشهدان بالثالث لرجل

ويشهد اثنان بعتق عبده والعبد هو الثالث

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل سنة

ثم هو حر ولا مال له غيره

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده سنة ولا

مال له غيره

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل

سنة أو حياته ولا آخر برقبته

٥٠ في الرجل يوصى لرجل بخدمة عبده

حياته وبما بقي من ثلثه لا آخر

٥١ في الرجل يوصى بوصايا وبعمارة

مسجد

صحيفه

صحيفه

- ٥١ في خلع الثلث من الورثة اذا لم يميزوا  
٥٣ في الرجل يوصى بثلاث ماله المين وبثلاث ماله الدين  
٥٣ في الرجل يوصى بعق عبده وله مال حاضر ومال غائب  
٥٤ في الرجل يوصى بوصايا ولا يحمل ذلك الثلث  
٥٥ في الرجل يوصى بعبده لرجل وبثلاث ماله لا خرفيموت العبد وقيمته الثلث  
٥٥ في الرجل يوصى بثلاث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها لقوم شتى  
٥٦ في الرجل يوصى بعبده لرجل وبسدد ماله لا آخر  
٥٦ في الرجل يوصى لوارث ولا اجني  
٥٨ في الرجل يوصى أن يحج عنه  
٦٠ في الرجل يوصى أن يحج عنه وارث  
٦١ في المريض تحل عليه زكاة ماله  
٦١ في الرجل يوصى بدينار من غلة داره كل سنة  
٦٢ في الرجل يوصى بغلة داره للمساكين  
٦٢ في الرجل يوصى بخدمة عبده حياته فيريد أن يبيعه من الورثة بتقد أو بدين  
٦٣ في الرجل يوصى بسكنى داره أو بخدمة عبده لرجل يريد أن يؤجرها  
٦٤ في الرجل يوصى للرجل بثمره حائطه حياته فيصالحه الورثة من وصيته على مال  
٦٥ في الرجل يوصى بجنانه لرجل فيثمر الحائط قبل موت الموصى أو بعد موته  
٦٧ في الرجل يوصى للمساكين بغلة داره في صحته أو مرضه ويلى تفرقتها ويوصى ان أراد وارثه ردها فهي للمساكين  
٦٨ في الرجل يوصى للرجل بالوصيتين احداهما بعد الأخرى  
٦٩ في الرجل يوصى للرجل بالوصية ثم يوصى بها لرجل آخر  
٧٠ في الرجل يوصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيه  
٧١ في الرجل يوصى لثني وفقير  
٧١ في الرجل يوصى لولد ولده فيموت بمضهم ويولد لمضهم  
٧٢ في الرجل يوصى لولد رجل  
٧٤ في رجل أوصى لثني رجل  
٧٤ في الرجل يوصى لموالى رجل



صحيفه

٧٤ في الرجل يوصي لقوم فيموت بعضهم

٧٥ في اجازة الورثة للموصي أكثر من

الثالث

٧٦ اجازة الوارث المديان للموصي بأكثر

من الثالث

٧٧ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل

أو بدين على أبيه

٧٧ في الرجل يوصي للرجل بوصية فيقتل

الموصي له الموصي عمداً

٧٨ في الرجل يوصي بدار لرجل والثالث

يحمل ذلك فقالت الورثة لا نجزو ونعطيه

ثالث الميت

٧٩ ﴿كتاب الهبات﴾

٧٩ تغيير الهبة

٧٩ في الرجل يهب حنطة فيموض منها

حنطة أو تمرأ

٨٠ في الرجل يهب داراً فيموض منها ديناً

على رجل فيقبل ذلك

٨٣ القرض في جميع العروض والثياب

والحيوان وجميع الاشياء

٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة

٨٤ في الرجل يهب لابن له فموضته في مال

صحيفه

ابني

٨٤ في الرجل يهب لى الهبة فتهلك عندي

قبل أن أعوضه

٨٥ في الرجل يهب شقصاً من داراً وأرض

على عوض سمياه أو لم يسمياه

٨٥ في الرجل يهب حنطة فيطحنها الموهوب

له فيموضه من دقيقها

٨٦ في موت الواهب أو الموهوب له قبل

قبض الهبة أو بعدها

٨٧ في الرجل يهب للرجل داراً فيبني فيها

أو أرضاً فيغرس فيها فأبى الموهوب له

أن يثيب منها

٨٧ في الرجل يهب ديناً له على رجل فأبى

الموهوب له أن يقبل أيكون الدين كما

هو

٨٨ في الرجل يهب للرجل الهبة يرى انها

للاثواب فباعها الموهوب له أفتكون

عليه القيمة

٨٨ في الرجل يهب داراً للاثواب فباع

الموهوب له نصفها

٨٩ في الرجل يهب للرجل جارية للاثواب

فولدت عنده فأبى أن يثيبه فيها

صحيحه

الواهب

صحيحه

العبد جناية عند الموهوب له

٨٩ في الرجل يهب الهبة فلم يقبضها  
الموهوب له وهي لغير الثواب فأتى

رجل فادعى انه اشتراها منه وأقام  
البينة وأقام الموهوب له بينة

٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في  
المساكين صدقة وهو صحيح

٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في  
المساكين صدقة وهو مريض

٩١ في الرجل يقول كل ما أملك في  
المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله

أم لا  
٩١ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو

عبده أو دابته  
٩١ في الرجل يقول دارى صدقة سكنى

٩٢ في الرجل يقول قد أسكنتك هذه  
الدار وعقبك فأت ومات عقبه

٩٣ في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب  
وفي عينيه بياض أو به صمم ثم يبرأ

٩٣ في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز  
ذلك أم لا

٩٣ في الرجل يهب عبداً للثواب فيجزي  
٩٩ في الرجل يحبس رقيقاً في سبيل الله

٩٤ في الرجل يهب نائته للثواب أو يبيعها  
فيقلدها الموهوب له أو أشعرها

٩٤ في المريض يهب الهبة فينتلها أو يتصدق  
بصدقة فينتلها أيقبض ذلك الموهوب

له أو المتصدق عليه قبل أن يموت  
الواهب

٩٤ في الرجل يوصى بوصية لرجل فيقتل  
الموصى له الموصى عمداً

٩٥ في الرجل يوصى بدار له لرجل  
والثالث يحمل ذلك فقال الورثة لا ننجيز

ولكننا نعطيه ثلث مال الميت  
٩٥ في المسلم والنصراني يهب أحدهما

لصاحبه أو يتصدق  
٩٥ في العبد توهب له الهبة

٩٥ في الرجل يهب لذى رحم أيرجع في  
هبته

٩٦ في الرجل يهب لعمه أو لعمته أو لجدته  
أو لجدته أو لذى قرابته

٩٨ ﴿كتاب الحبس﴾  
٩٨ في الحبس في سبيل الله

٩٩ في الرجل يحبس رقيقاً في سبيل الله

صحيقه

صحيقه

- ٩٩ في الرجل يحبس ثيابا في سبيل الله  
 ١٠٠ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله فلا يخرجها من يديه حتى يموت
- ١٠١ في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكر في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس
- ١٠٤ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده
- ١٠٤ في الرجل يحبس الدار ويشتري على الحبس عليه مرمتها
- ١٠٥ في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بمضهم عن بمض وقسم الحبس
- ١٠٧ في الحبس عليه يري في الحبس حرمة ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها
- ١٠٧ في الرجل يحبس حائطه في مرضه فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٨ في الرجل يحبس حائطه في الصحة فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٩ في الرجل يحبس داره على المساكين
- ١١٠ في الرجل يحبس ثمرة حائطه على رجل فيموت المحبس عليه وفي النخل ثم قد أبر
- ١١١ في الرجل يسكن الرجل مسكنا على أن عليه مرمته
- ١١١ في الرجل يسكن الرجل دارا له على أن ينفق عليه حياته
- ١١٢ في كتاب الصدقة
- ١١٢ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يبيعها
- ١١٢ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق
- ١١٣ في الرجل يتبل صدقته في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقته
- ١١٣ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ثم يشتريها من نفسه
- ١١٤ في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على يدي رجل فيريد المتصدق عليه أن يقبضها
- ١١٥ في الدعوى في الرجل يتصدق على

صحيحة

صحيحة

الرجل بالحائط وفيه ثمرة قد طابت

الموهوب له قيل أن يقبض

١١٦ في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط  
نمرتها لنفسه سنين١٢٠ في الرجل يهب للرجل عبده المديان  
أو الجاني

١١٧ في صدقة البكر

١٢١ في الرجل يبيع عبده بيعاً فاسداً ثم

١١٨ ﴿ كتاب الهبة ﴾

يهبه البائع لرجل آخر

١١٨ في الرجل يهب الهبة من مال ابنه  
الصغير

١٢٠ في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل

١٢٢ في الرجل يفتصب عبده ثم يهبه

لرجل وهو عند الغاصب

١١٨ في الرجل يهب للرجل نصف داره  
أو نصف عبده له

١٢٢ في المسلم يهب للذي الهبة أو الذي

للمسلم أو الذي للذي

١١٨ في الرجل يهب للرجل دهناً مسمى  
من جلجلان بعينه

١٢٣ في الرجل يهب للرجل صوفاً على

ظهور الغنم أو اللبن في الضروع أو

الثمر في رؤس النخل

١١٩ في الرجل يهب للرجل مورتة من  
رجل لا يدري كم هو

١٢٤ في الرجل يهب للرجل ما في بطون

غنمه أو جاريته

١١٩ في الرجل يهب للرجل نصيبه من  
دار أو جدار لا يدري كم هو

١٢٤ في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد

له بالقبض ولم يماين الشهود القبض

في موت وفي يديه الجارية

١٢٠ في الرجل يهب للرجل نصيباً له من  
دار ولا يسميه له

١٢٥ في الرجل يهب لابنه الصغير ولرجل

أجنبي عبداً له ويشهد لهما بذلك فلم

يقبض الاجنبي حتى مات الواهب

١٢٠ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر  
الذي لم يبد صلاحه١٢٠ في المديان يموت فيه رب الدين  
دينه لبعض ورثة المديان

١٢٦ في الرجل يهب الارض للرجل

١٢٠ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت

صحيفة

صحيفة

- ١٢٦ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه  
أو على غيره
- ١٢٧ في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون  
له أو يعيره اياها ثم يهبها لغيره
- ١٢٨ في الرجل يؤاجر الرجل دابته أو  
يعيره اياها ثم يهبها له وهما غائبان عن  
موضع العارية أو الوديعة
- ١٢٨ في الهبة للثواب يصاب بها العيب
- ١٣٠ في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب
- ١٣٠ في حوز الهبة للطفل والكبير
- ١٣١ في حوز الام
- ١٣٢ في حوز الأب
- ١٣٣ في حوز الأب لابنه العبد
- ١٣٤ في حوز الزوج
- ١٣٥ في اعتصار الام له
- ١٣٥ في اعتصار الأب
- ١٣٧ في اعتصار ذوي القربى
- ١٣٨ في الهبة للثواب
- ١٣٨ في الثواب في هبة الذهب والورق
- ١٣٩ في الثواب فيما بين القرابة وبين  
المرأة وزوجها
- ١٤٠ في الثواب بين الفنى والفقر والفنيين
- ١٤١ الرجوع في الهبة
- ١٤٢ في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو  
أكثر وقد نقصت الهبة أو زادت  
أو حالت أسوأها
- ١٤٣ في الموهوب له يموت أو الواهب  
قبل أن يثاب من هبته
- ١٤٤ في كتاب الوديعة
- ١٤٤ في الرجل يستودع الرجل المال  
فيدفعه الى امرأته أو أجيده أو جاريته  
أو أمّ ولده
- ١٤٥ فيمن استودع وديعة فخرج بها معه  
في سفره
- ١٤٥ فيمن استودع حنطة فخلطها بشعير
- ١٤٦ فيمن خلط دراهم فضاعت
- ١٤٦ فيمن استودع رجلا حنطة فخلطها  
صبي بشعير
- ١٤٧ فيمن استودع دراهم أو حنطة  
فأنفقها ثم تلفت وقد رد مثل ما أنفق  
أو لم يرد
- ١٤٧ فيمن استودع ثيابا فلبسها أو أنفقها  
ثم رد مثلها في موضعها فضاعت
- ١٤٨ في رجل استودع رجلا وديعة أو

صحيفة

صحيفة

- قارضه فزعم انه ردها اليه أو قال ضاعت مني  
 ١٤٨ فيمن دفع الى رجل مالا ليدفعه لآخر  
 ١٤٩ الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك  
 الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما بلغ  
 ١٤٩ في الرجل يهلك وقبله ودفع وقراض  
 ودين فيقول في مرضه هذه ودائع  
 فلان وهذا مال فلان  
 ١٥٠ الرجل يبعث معه بالمال صلة لرجل  
 أو صدقة فقال قد دفعته  
 ١٥٠ فيمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو  
 ودية بدنة أو بغير بدنة  
 ١٥١ فيمن استودع رجلاً مالا قال - تودعه  
 غيره فضاع عنده  
 ١٥١ فيمن استودع رجلاً فجحده فأقام  
 عليه البينة  
 ١٥١ في الدعوى في الودية ادعى أحدها  
 انها ودية وقد ضاعت وادعى الآخر  
 انه قرض وانه سلف  
 ١٥٢ فيمن استودع صبياً ودية فضاعته عنده  
 ١٥٣ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو  
 مأذوناً له ودية فأتلفها  
 ١٥٣ في العبد المأذون له في التجارة يستودع  
 الودية فيتلفها  
 ١٥٤ في العبد والمكاتب وأم الولد والمدير  
 والصبي تدفع اليهم الودائع  
 ١٥٤ في الرجل يستودع الودية فيتلفها  
 عبده أو ابنه في عياله  
 ١٥٤ فيمن استودع رجلاً ودية فجاء  
 يطلبها فقال أمرتني أن أدفعها الى فلان  
 ١٥٥ في رجل باع ثوباً فقال البزاز لئلام له  
 أو أجبر له قبض منه الثمن فرجع  
 فقال قد دفع الى وضاع مني  
 ١٥٥ فيمن استودع رجلاً ودية في بلد  
 غمها الى عياله في بلد أخرى فتلفت عنده  
 ١٥٦ في رجل استودع رجلاً جارية فوطئها  
 فأحبها المستودع  
 ١٥٦ فيمن استودع رجلاً ودية فجاءه  
 رجل فقال ادفع الى ودية فلان فقد  
 أمرني أن أقبضها  
 ١٥٦ فيمن استودع رجلين ودية عند  
 من تكون  
 ١٥٧ في الرجل يستودع الرجل ابلاً أو غماً  
 فينفق عليها

صحيفة

صحيفة

- ١٥٧ فيمن استودع ماشية فأنزى عليها أو ابلافاً كرهاها
- ١٥٨ فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجهها بغير أمر صاحبها
- ١٥٩ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله
- ١٦٠ فيمن استودع رجلاً مالا أو أقرضه فجحده ثم استودعه الجاحد مثله
- ١٦٠ في العبد يستودع الوديعة فيأتي سيده فيطلبها
- ١٦٢ ﴿كتاب العارية﴾
- ١٦٢ فيمن استعار دابة يركبها إلى سفر بعيد
- ١٦٢ فيمن استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك
- ١٦٣ فيمن استعار من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضاً أم لا
- ١٦٤ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فمات
- ١٦٤ فيمن أذن لرجل أن يفرس أو يبنى أو يزرع في أرضه ففعل ثم أراد إخراجها
- ١٦٨ ما جاء في العمري والرقي
- ١٦٩ في عارية الدنانير والدرهم والطعام والادام
- ١٧٠ فيمن اعترف دابة فأقام البيعة على ذلك هل يسأله القاضي أنه ما باع ولا وهب
- ١٧٠ في العبد المأذون له أو غير المأذون له يعير شيئاً أو يدعو إلى طعامه بغير إذن مولاه
- ١٧١ فيمن استعار سلاحاً ليقاتل به فتلف أو انكسر
- ١٧١ فيمن استعار دابة إلى موضع فتعدي ذلك الموضع بقليل أو كثير ثم ردها فمطب في الطريق هل يضمن أم لا
- ١٧١ فيمن بمث رجلاً يستعير له دابة إلى موضع فاستعارها إلى غير ذلك
- ١٧٣ ﴿كتاب اللقطة والضوال والآبق﴾
- ١٧٣ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة
- ١٧٥ التجارة في اللقطة والعارية
- ١٧٥ في لقطة الطعام
- ١٧٦ في لقطة الابل والبقر والدواب
- ١٧٦ في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال
- ١٧٨ في السارق يسرق من دار فيها

صحيفه

صحيفه

- ساكن أولا ساكن فيها ثم يدع الباب مفتوحا  
 ١٧٩ في الرجل يفتح قفصا فيه طير أو قيدا فيه عبد وفي الآبق يأخذه الرجل ثم يهرب منه أو يرسله هو  
 ١٨٠ في بيع السلطان الأبق  
 ١٨١ فيمن اغتصب عبد آفات  
 ١٨٢ في إقامة الحد على الآبق  
 ١٨٢ في الرجل يمتدح الدابة في يدرجل  
 ١٨٤ في شهادة الغرباء وتمديلم  
 ١٨٤ فيمن وجد آبقا يأخذه وفي الآبق يؤاجر نفسه والقضاء فيه  
 ١٨٦ في اباق المكاتب والعبد الرهن وهل يجوز بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره  
 ١٨٧ في الآبق الى دار الحرب يشتريه رجل مسلم  
 ١٨٩ ﴿كتاب حريم الآبار﴾  
 ١٨٩ ما جاء في حريم الآبار والمياه  
 ١٨٩ في منع أهل الآبار الماء المسافرين  
 ١٩٠ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلا  
 ١٩٠ في فضل آبار الزرع  
 ١٩١ في فضل ماء بئر الماشية والزرع
- ١٩٢ في بيع شرب يوم أو يومين  
 ١٩٢ في الرجل يسوق عينه الى أرضه في أرض رجل  
 ١٩٣ ما جاء في اكتراء الأرض بالماء  
 ١٩٣ في الصين والبئر بين الشركاء يقل ماؤهما  
 ١٩٤ في بئر الماشية اذا بيعت وبئر الزرع وفيما أفسد الماء أو النار من الأرض  
 ١٩٤ ما جاء في ممر الرجل الى مائه في أرض غيره  
 ١٩٥ في بيع صيد السمك من غدير الرجل أو من أرضه  
 ١٩٥ ما جاء في بيع الخصب والكلأ  
 ١٩٥ ما جاء في احياء الموات  
 ١٩٦ فيمن حفر بئرا الى جنب بئر جاره  
 ١٩٧ في الرجل يفتح كوة في دار يطل منها على جاره  
 ١٩٨ ما جاء في قسمة العين  
 ١٩٩ في الرجل يشتري البئر على أنه بالخيار عشرة أيام فانخفضت البئر في ذلك  
 ﴿تمت﴾